بسم الله الرحمن الرحيم

جـــــــــامعة اليرموك
كـــــــــــليّة الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

المسائل النحويّة والصرفيّة في شرح المفضّليات للتبريزيّ

Grammatical and Morphological problems in Tabrizi's Explanation of al- mufaddalyyt

إعداد الطالب

رياض رزق الله منصور أبو هولا

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو

للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسائل النحويّة والصرفيّة في شرح المفضّليات للتبريزيّ

إعداد الطالب

رياض رزق الله منصور أبو هولا

٢٠٠٥٢٠٠٠٢٢

إشراف الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو

نوقشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ ٥ / ٤ / ٢٠٠٩

لجنة المناقشة :

أ. د . سمير استيتية .....رئيساً ومشرفاً.

أ. د . محمد حسن عواد .....عضواً .

أ. د . حنّا جميل حدّاد .....عضواً

أ. د . رسلان بني ياسين .....عضواً .

د . عبد الحميد الأقطش .....عضواً .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإهداء

إلى أمي رمز العطاء المتجدد .....

إلى أبي رحمه الله .....

إلى زوجتي أنيسة العمر ورفيقة الدرب .....

إلى إخوتي وأخواتي .....

إلى الصغيرة فرح جالبة الفرح .....

إلى كل من أحب اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم .....

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد

الباحث

رياض أبو هولا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

لا يسعني بعد أن منَّ الله عليَّ بتمام هذا الجهد إلاّ أن أشكره على فضله أولاً وأخيراً .

وأتقدم من أستاذي الفاضل الدكتور سمير استيتية بالشكر الجزيل ، لما منحني من فكر نيّر، وعلم نافع، ووقت ثمين، ويكفيني فخراً أن يكون أستاذي .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد ، والأستاذ الدكتور حنّا حداد ، والأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين، والدكتور عبد الحميد الأقطش، فلهم منّي كلّ التقدير والاحترام؛ لرفعة قدرهم، وعلو علمهم.

وأتقدم بالشكر والعرفان لكل من أسهم في هذا العمل، فأشكر أخي الدكتور مفضي أبو هولا الذي مافتئ يمد لي يد العون والمساعدة في كل ما أحتاج، وكذا زميلي وأخي ماجد القريّات رمز الصداقة الصادقة .

والله ولي التوفيق

الباحث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
الفهرس	هـ
الملخص بالعربية	ط
المقدمة:	١
التمهيد : التبريزيّ (حياته وآثاره)	٣
أولاً : اسمه ، ولقبه ، وكنيته	٤
ثانياً : ولادته	٤
ثالثاً : حياته العلمية (شيوخه وتلاميذه)	٤
رابعاً : نتاجه العلمي	٦
خامساً : وفاته	٦
الفصل الأول	٨
المبحث الأول : الأصول النحوية	٩
الأصل الأول : السماع	١٠
أولاً : القرآن الكريم والقراءات	١٠
ثانياً : الحديث النبوي الشريف	١٦
ثالثاً : الشعر العربي	١٩
رابعاً : الأمثال	٢٢
خامساً : لغات العرب	٢٣
الأصل الثاني : القياس	٢٥
موقفه من علماء النحو	٢٨
البصريون	٢٩
أولاً : الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)	٢٩
ثانياً : سيبويه	٣٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً : المبرِّد (٢٨٥هـ)	٣٠
رابعاً : أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ)	٣٢
الكوفيون	٣٣
أولاً : الكسائي (١٨٩هـ)	٣٣
ثانياً : الفراء (٢٠٧هـ)	٣٣
ثالثاً : ثعلب (٢٩١هـ)	٣٤
مذهبه النحوي	٣٦
المبحث الثاني : تعدد المصطلحات النحوية	٣٦
أولاً : اسم الفاعل	٣٨
ثانياً : اسم المفعول	٤١
ثالثاً : التمييز	٤٢
رابعاً: الفعل المتعدي	٤٤
خامساً : المبتدأ	٤٦
سادساً: (المصدر ، اسم المصدر ، المفعول المطلق)	٤٨
سابعاً : نائب الفاعل	٥٠
الفصل الثاني : المسائل النحوية	٥٣
الاختيارات النحوية في المسائل الخلافية	٥٣
المبحث الأول : في الأساليب	٥٤
أولاً : وقوع الفعل الماضي حالاً دون أن يقترن بـ (قد)	٥٤
ثانياً : الخلاف في إضمار (أم) بعد الاستفهام	٦١
المبحث الثاني : في حروف المعاني	٦٣
أولاً : مجيء (إلاّ) بمعنى (الواو)	٦٣
ثانياً : مجيء (إلاّ) بمعنى (غير)	٦٦
ثالثاً : مجيء (أو) بمعنى (الواو) و (بل)	٦٩
رابعاً :مجيء واو العطف زائدة	٧١
المبحث الثالث : في العطف	٧٤
أولاً : العطف على الضمير المرفوع	٧٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً : العطف الممتنع	٧٨
المبحث الرابع : في تردد الأدوات	٨٠
أولاً : إذا المكانية بين الحرفية والاسمية	٨٠
ثانياً : كاف التشبيه بين الحرفية والاسمية	٨٤
ثالثاً : ما المصدرية بين الحرفية والاسمية	٨٩
المبحث الخامس : في العمل النحوي	٩٢
أولاً : مسألة الاشتغال	٩٢
ثانياً : عمل ليس	٩٣
ثالثاً : عمل واو ربَّ	٩٨
المبحث السادس : حول رأي الأخفش في وقوع (حيث) للزمان	١٠٠
المبحث السابع : إضافة (بينا) و (بينما) ومجيء (إذ) الفجائية بعدهما	١٠١
المبحث الثامن : الاختيارات النحوية القائمة على تعدد الإمكانات الإعرابية	١٠٨
أولاً : الاختيار في (الأمانة)	١٠٨
ثانياً : الاختيار في (عمارة)	١١٠
ثالثاً : الاختيار في (فعل السريعة)	١١٢
رابعاً : الاختيار في (مضرجات)	١١٣
خامساً : الاختيار في (نعمة العيش)	١١٦
الفصل الثالث : المسائل الصرفية	١١٧
الصرف بين القديم والحديث	١١٧
المبحث الأول : الإعلال	١٢١
أولاً : قلب الواو ياء	١٢٣
ثانياً : قلب الياء واواً	١٢٨
ثالثاً : قلب الياء والواو ألفاً	١٢٩
المبحث الثاني : الإبدال	١٣٤
الإبدال القياسي	١٣٧
أولاً : إبدال الثاء تاء	١٣٧
ثانياً : إبدال الواو تاء	١٣٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإبدال السماعي	١٤٣
أولاً : إبدال الألف ياء	١٤٣
ثانياً : إبدال العين همزة	١٤٦
ثالثاً : إبدال الياء ألفاً	١٤٩
المبحث الثالث : القلب المكاني	١٥٠
أولاً : القلب المكاني في الأسماء	١٥١
١. وزن (أفْلَع) : (أوْلى)	١٥١
٢. وزن (تفالُع) : (تآدي)	١٥٣
٣. وزن (فوالِع): (بواهد) (شواعي)	١٥٤
ثانياً : القلب المكاني في الأفعال	١٥٥
١. وزن (تُفالَع) : (تُرادى)	١٥٥
٢. وزن (تَفَلَّع) : (تألّى)	١٥٦
المبحث الرابع : مسائل في الحذف	١٥٧
أولاً : حذف الهمزة من كلمة (الناس) وأصل الخلاف فيها	١٥٧
ثانياً : حذف الهمزة من (ويل أمها)	١٦٠
ثالثاً : حذف إحدى التاءين من صيغة (تَتَفَعّل)	١٦١
رابعاً : حذف النون	١٦٥
المبحث الخامس : توكيد الفعل المضارع المسند بالنون	١٦٧
المبحث السادس : تصغير (أبينين)	١٦٩
المبحث السابع : في الأوزان	١٧٢
أولاً : وزن (شيّان)	١٧٢
ثانياً : وزن الخماسي	١٧٩
الخاتمة	١٨٥
المصادر والمراجع	١٩١
الملخص بالإنجليزية	٢٠٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

" الملخص بالعربية "

المسائل النحوية والصرفية في شرح المفضّليات للتبريزيّ

إعـداد: ريـــاض رزق الله منصـــور أبو هـــولا

إشـراف أ . د ســـمير استيـتية

تتناول هذه الدراسة المسائل النحوية والصرفية في كتاب شـرح اختيـارات المفـضّل (المفضّليات) للخطيب التبريزيّ، المتوفى سنة (٥٠٢) هجرية .

عرضتُ في هذه الدراسة المسائل التي قدَّمها التبريزيّ سواء أكانت نحوية أم صرفية ، وبينتُ موقفه من كلِّ مسألة، عرضت آراء العلماء فيها، وقابلت بين رأي التبريزيّ والمتقـدمين في المسائل الصرفية من جهة، والنظر الصرفي الحديث من جهة أخرى.

وقد جعلت الدراسة في تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، فأمَّا التمهيد فتناول التبريزي للتعريف به وبمكانته العلمية، وبشيوخه وتلاميذه، ومؤلَّفاته. واشتمل الفصل الأول على مبحثين هما: الأول: الأصول النحوية التي تظهر في الشرح. والثاني: تعدد المصطلحات النحوية لديه. أمَّـا الفـصل الثاني فتناولت فيه المسائل النحوية، وانفرد الفصل الثالث بالمسائل الصرفية، وقد قـسمت كـل واحد منهما إلى عدد من المباحث، وذلك حسب طبيعة الموضوع، وعرضت في الخاتمـة مـا تمخضت عنه الدراسة من نتائج، ومن هذه النتائج أنَّ التبريزي من أهل التحقيق فلم يكن بصرياً خالصاً، كما أنَّه لم يكن منحازاً إلى الرأي الكوفي، فنراه يوافق البصريين مرة، ويوافق الكوفيين في أخرى، بحسب ما يراه صواباً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين، حمداً طيّباً كما أمر، وصلاة وسلاماً على خير البشر، سيدنا محمد، الذّيمة المهداة، والرحمة المسداة.

تتناول هذه الدراسة المسائل النحوية والصرفية في كتاب شرح اختيارات المفضّل (المفضّليات) للخطيب التبريزيّ، الذي كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، الحجة الصدوق، الثبت، المتوفى سنة (٥٠٢) هجرية.

وتأتي أهمية هذا النوع من الدراسات من فهم مفاده: أنَّ المسائل النحوية والصرفية التي توجد في هذه الكتب هي من صميم النحو والصرف التطبيقيين؛ لأنَّها تنبع من النص ذاته، فالتوجيه هنا مرتهن بالدلالة التي يحتملها النص، لا على أساس القاعدة النحوية المجردة، وبهذا يكون النص حاكماً لا محكوماً.

للتبريزيّ عناية باللغة والنحو والصرف، والناظر في مؤلّفاته يدرك هذا الأمر، ويظهر ذلك جلياً في شروحه المختلفة للشعر، فنراه يبين المسائل النحوية، والإمكانات الإعرابية التي تكمن في البيت المتناول بالشرح، ويعرض الآراء النحوية المختلفة، سواء أكانت بصرية أم كوفية، مصرحاً بصاحب الرأي أحياناً، ومتجاهلاً ذلك أحياناً أخرى.

ولمّا كان التبريزيّ على هذا القدر من الأهميَّة، ولمّا لم أجد دراسة مستقلّة تتحدث عن النظر النحوي، والصرفي لديه، جاءت هذه الدراسة لتعالج هذا الموضوع، وتفرد له دراسة مستقلة، نتعرف بها على تلك المسائل التي تناولها في شرحه للمفضليات، ولنكشف ما تميزت به آراؤه من أصالة أو نقل عن سابقيه من العلماء، للوصول إلى معرفة اتجاهه النحوي، وأصوله النحوية، ومدى استقرار المصطلح النحوي لديه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أمَّا منهجي في هذه الدراسة فكان منهجاً وصفياً تحليلياً، فقد عرضتُ المسائل التي قدَّمها التبريزيّ سواء أكانت نحوية أم صرفية، وبينتُ موقفه من كلِّ مسألة، وعرضت آراء العلماء فيها، وقابلت بين رأي التبريزيّ والمتقدمين في المسائل الصرفية من جهة، والنظر الصرفي الحديث من جهة أخرى.

تنوعت مصادر الدراسة مابين كتب التراجم التي ساعدت في الوقوف على حياة التبريزي، وكتب النحو والصرف قديمها وحديثها؛ لبيان آراء العلماء في المسائل المختلفة، وتوجيهاتهم لها، وردودهم على من خالفهم، علاوة على كتب التفسير، ودواوين الشعراء، وغيرها من الكتب.

قضت طبيعة الموضوع أن أجعل الدراسة في تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، فأمَّا التمهيد فتناول التبريزي للتعريف به وبمكانته العلمية، وبشيوخه وتلاميذه، ومؤلَّفاته. واشتمل الفصل الأول على مبحثين هما: الأول: الأصول النحوية التي تظهر في الشرح. والثاني: تعدد المصطلحات النحوية لديه. أمَّا الفصل الثاني فتناولت فيه المسائل النحوية، وانفرد الفصل الثالث بالمسائل الصرفية، وقد قسمت كل واحد منهما إلى عدد من المباحث، وذلك حسب طبيعة الموضوع، وعرضت في الخاتمة ما تمخضت عنه الدراسة من نتائج.

هذه محاولة في البحث والنظر، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، والله نسأل أن يهدينا إلى الحق، والحمد لله الذي وفقني لهذا، به نستعين وعليه الاتكال.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التمهيد

التبريزيّ (حياته وآثاره)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: اسمه، ولقبه، وكنيته

تذكر لنا كتب التراجم كثيراً من التفاصيل حول التبريزيّ وحياته العلميـة، فهـو: أبـو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن، المعروف بالخطيب التبريزيّ[1] بيد أنّ هنـاك مـن ينكر لقب الخطيب؛ لأنّ الخطيب أبوه[2] واشتهر بأبي زكريا الشيباني، وبهـذه الكنيـة عـرف واشتهر بين الناس.

ثانياً: ولادته

ولد الخطيب التبريزيّ في مدينة تبريز سنة (٤٢١هـ) وإليها نسب، وهي مـن مـدن أذربيجان، وفي هذه المدينة ترعرع التبريزيّ ونهل من العلوم والمعـارف المختلفـة، ولقـب الخطيب إشارة واضحة إلى أنّه كان يمارس الخطابة، كما يمكن أن يكون إشارة إلى تميزه فيها.

ثالثاً: حياته العلمية (شيوخه وتلاميذه)

درس التبريزيّ على يد نخبة من العلماء الذين التقى بهم وجالسهم في رحلاته المختلفـة طلباً للعلم، فقد تنقل بين بغداد والبصرة، ودمشق، ومصر، ولمّا كانت المدن السابقة هي عواصم

---

(١) انظر في ترجمة التبريزيّ:
- ابن الأثير، الكامل، ١٠/ ٤٣٧.
- التهانوي، كشف الظنون، ٦/ ٤١٩.
- الحموي، معجم الأدباء، ٥/ ٦٢٨ – ٦٣٠.
- الحموي، معجم البلدان، ٢/ ١٣.
- ابن العماد، شذرات الذهب، ٤/٥-٦.
- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٦/ ١٩١ – ١٩٦.
- السيوطي، بغية الوعاة، ٢/٣٣٨.
- القفطي، إنباه الرواة، ٤/٢٨. وغيرها.
- الزركلي، الأعلام، ٨/١٥٧.

(٢) منهم: الحموي، ياقوت؛ في معجم الأدباء والسيوطي في بغية الوعاة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفكر والحضارة الإسلامية، واصل التبريزيّ السفر والترحال بين تلك المدن، باعتبارها موطن العلماء، ومقصد طلاب العلم. ومن أهم أولئك الشيوخ:

١. القصباني(٤٤٤هـ): الفضل بن محمد بن علي، أبو القاسم النحوي البصري، كان إماماً في النحو واللغة.

٢. ابن الدهان (٤٤٧هـ): الحسن بن محمد بن علي بن رجاء، وهو أحد أئمة اللغة.

٣. التنوخي (٤٤٧هـ): أبو القاسم علي بن أبي الحسن بن علي النحوي القاضي.

٤. القاليّ (٤٤٨هـ): أبو الحسن علي بن أحمد بن سلك القاليّ، عالم بالأدب والشعر.

٥. أبو العلاء المعري (٤٤٩هـ): أحمد بن عبدالله بن سليمان.

٦. الطبري(٤٥٠هـ): أبو الطيب طاهر بن عبدالله الطبري، الفقيه القاضي.

٧. ابن برهان (٤٥٦هـ): عبدالواحد بن علي بن برهان عالم باللغة وأيام العرب.

٨. الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت.

٩. الجرجاني (٤٧١هـ): عبدالقاهر بن عبد الرحمن الجرجاني.

ولابدَّ للطالب المجدّ من يوم يتجاوز فيه مرحلة التلقي والأخذ من غيره، لينتقل إلى مرحلة العطاء، وللتبريزيّ عدد كبير من التلاميذ الذين تلقوا العلم منه، ومن هؤلاء:

١. ابن بابشاذ (٤٦٩هـ): أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، عالم باللغة والنحو.

٢. الجواليقي (٥٣٩هـ): أبو منصور موهوب بن أبي طاهر الجواليقي.

٣. ابن الشجري (٥٤٢هـ): أبو السعادات هبة الله بن علي العلوي المعروف بابن الشجري، عالم في اللغة والنحو والأدب.

٤. ابن الأشقر (٥٥٠هـ): أبو الفضل أحمد بن السيد بن علي البغدادي، نحوي أديب.

٥. الحصفكي (٥٥١هـ): أبو الفضل معين الدين يحيى بن الحسين، فقيه نحوي أديب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٦. ابن التلميذ (٥٦٠هـ): أبو الحسن هبة الله صاعد بن إبراهيم البغدادي، طبيب أديب.

رابعاً: نتاجه العلمي

ألَّف التبريزيّ كثيراً من المؤلَّفات، وشرح قدراً كبيراً من القصائد والمختارات، وكتب اللغة وغيرها، ومن تلك المؤلَّفات:

١. الملخص في إعراب القرآن الكريم.

٢. تهذيب إصلاح المنطق.

٣. تهذيب غريب الحديث.

٤. شرح ديوان الحماسة، لأبي تمام.

٥. شرح بانت سعاد.

٦. شرح ديوان المتنبي.

٧. شرح القصائد العشر.

٨. شرح مقصورة ابن دريد.

٩. شرح اللمع لابن جني.

١٠. شرح ديوان أبي تمام.

١١. شرح لامية العرب.

١٢. الكافي في علم العروض والقوافي.

١٣. شرح سقط الزند.

خامساً: وفاته

عاش التبريزيّ حياة زاخرة، ازدانت بطلب العلم، والسعي وراءه، فلم تثن المشقَّة عزمه، وبعد الأرض أمله، فلم يتخذ دور المتلقي بل سخر ما تعلَّمه في إنتاج الكثير من المؤلفات التي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

خلَّدت ذكره إلى يومنا الحاضر، فكان التبريزيّ الثقة الأديب اللغوي النحوي العالم، هكذا أمضى التبريزيّ تلك السنين من عمره التي قاربت الثمانين عاماً، إلى أن وافاه الأجل في بغـــداد يـــوم الثلاثاء لليلتين خلتا من جمادى الآخرة سنة (٥٠٢هـــ) ودفن في مقبرة أبرز.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الأصول النحوية

المبحث الثاني: تعدد المصطلحات النحوية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول: الأصول النحوية

اتَّكأ النحاة عند صياغتهم للقواعد النحوية على مجموعة من الأصول التي تعدُّ الأساس الذي انطلق منه النحويون في بناء قواعدهم، وهذه الأصول هي أدلة النقل والعقل، والتي توصل إليها النحاة بعد قراءتهم للكلام العربي (شعراً ونثراً)، وبعد النظر في كتاب الله عز وجل، وأحاديث النبي- ﷺ - وقد ظلت هذه الأصول قسمة مشتركة بين النحويين على اختلاف مذاهبهم النحوية، وإن كان ثمَّة خلاف فيما يعتبر، وما لا يعتبر.

إنَّ أصول النحو صورة مقاربة لأصول الفقه، فلمَّا كان للفقه أصوله التي يعتمد عليها الفقهاء في استنباط أحكامهم الشرعية من الأدلة التفصيلية، كانت لدى علماء النحو رغبة في وضع مثل تلك الأصول لتصبح أساساً قوياً تستنبط به القاعدة النحوية. ويؤكد الأنباري العلاقة بين العلمين فيقول: " فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا يخفى ؛ لأنَّ النحو معقول من منقول كما أنَّ الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا الباب أرباب المعرفة بينهما" [1].

ويعد هشام بن معاوية الضرير (٢٠٩ هـ) من أوائل الذين خصصوا لهذه الأصول كتباً مستقلة[2]، وجاء بعد ذلك أبو البركات الأنباري فألَّف في هذا الأمر، وله كتابان هما: (لمع الأدلة) و(الإغراب في جدل الإعراب).

ويعد الاحتجاج الأصل الذي يعتمد عليه العلماء في إثبات صحة آرائهم، وإلاَّ فإنَّ الرأي لا قيمة له بدون البرهان، ويقصد بالاحتجاج: " إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة، أو تركيب بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربيّ فصيح السليقة"[3].

([1]) نزهة الألباء، ص ٧٦ .

([2]) انظر: بغية الوعاة، ٢/ ٣٢٨.

([3]) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، ص ٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إنَّ الذي دفع العلماء لبذل الجهود المضنية في سبيل جمع اللغة وتدوينها، ووضع الأصول الصالحة لدراستها إنما هو انتشار اللّحن؛ حتى لا تصبح اللغة غريبة عن أبنائها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى عدم فهم القرآن والسنة النبوية الشريفة.

الأصل الأول: السّماع

يعدُّ السماع الأصل الأول الذي اعتمد عليه النحاة في استباط قواعدهم، إذ اللغة هي المنطوق المستعمل، لا المتصور المتخيل حسب رغبة العالم أو الباحث. ويستمد المسموع من القرآن، والحديث الشريف – عند بعضهم– وكلام العرب شعره ونثره.

أولاً: القرآن الكريم والقراءات

يعد القرآن الكريم المصدر الغني الذي نهل منه النحاة كثيراً من الشواهد، إذ بلغ حداً من التواتر لم يصل إليه أي نصٍ آخر. نزل القران الكريم بلسان عربيٍّ مبين وهو يمثل مستوى رفيعاً من مستويات اللغة، غير أنَّ القرآن شيء والقراءات القرآنية شيء آخر ووضح العلماء الفرق بين القرآن والقراءات، فقال الإمام الزركشي: "القرآن والقراءات: حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على سيدنا محمد – ﷺ – للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف، أو تثقيل، وغيرهما"[1].

ويبين ابن الجزري الحكمة من هذا الاختلاف فيقول: كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من

([1])البرهان في علوم القران، ٣١٨/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعلم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة"[1].

ويشير أحمد مختار إلى أنَّ الهدف من هذه القراءات هو التسهيل على ناطقي اللغة، فيقول: "ما هي إلا الوجوه المختلفة التي سمح النبي – ﷺ – بقراءة المصحف بها قصداً للتيسير، والتي جاءت وفقاً للهجة من لهجات العرب"[2].

إنَّ القراءة المتواترة سنة متبعة، ويجب الحفاظ عليها؛ لأنها جاءت نقلاً متواتراً عن النبي – ﷺ – ولا يجوز مخالفتها، يقول الأصمعي: "سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به، لقرأت حرف كذا: كذا، وحرف كذا: كذا"[3].

أجاز العلماء الاحتجاج بالقراءات القرآنية سواء أكانت متواترة، أم قراءة آحاد أم شاذة، يقول السيوطي: " أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً"[4]. بيد أنَّ الأفغاني يركز على الاحتجاج بالقراءات المتواترة، فيرى أنَّ سلامة المنهج، والصحة في المنطق العلمي والتاريخي يقضيان بأن يحتج للنحو ومذاهبه بهذه القراءات المتواترة؛ لما توفر لها من الضبط، والوثوق، والدقة، والتحري، وهو شيء لم يتوفر بعضه لأوثق النصوص المستشهد بها كالشعر مثلاً[5]. وبالعودة إلى السيوطي نراه يؤكد الاحتجاج حتى بالقراءة الشاذة " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا

([1])النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٢.

([2])البحث اللغوي عند العرب، ص ٥.

([3])ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٨.

([4])الاقتراح، ص ١٤ – ١٥.

([5])انظر: في أصول النحو، ص ٢٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[1].

وبعد هذا التمهيد عن الاحتجاج بالقرآن وقراءاته، يجدر بنا الوقوف عند التبريزي وتوظيفه للقرآن وقراءاته في شرحه للمفضليات.

أورد التبريزيّ في شرح المفضليات عدداً كبيراً من الآيات القرآنية، فهو يستعين بها للاستشهاد على صحة ما ذهب إليه من قضايا نحوية يتطرق إليها، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

أولاً: تحدث عن إفادة حرف الجر (من) معنى(التبيين) عند حديثه عن قول سلامة بن جندل:

مِنْ كُلِّ حَتٍّ إذا ما ابْتَلَّ مُلْبَدُهُ صافي الأَدِيمِ أسِيلِ الخَدِّ يَعْبُوبِ

فقال"قوله: (من كلِّ حَتٍّ) دخل (من) للتبيين؛ لأنه لمَّا قال: (وكَرُّنا الخيلَ في آثارها) و(العاديات) بيَّن: مِن إيَّها – يقصد من الخيل- ومثله قوله تعالى:

﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾﴾ [الحج:٣٠]"[2].

ثانياً: ذكر التبريزيّ أن (الباء) تأتي بمعنى (عن)، واستشهد لقول علقمة بن عبدة:

فَإنْ تَسْأَلُونِي بالنِّسَاء فَإنَّنِي بَصِيرٌ بِأَدْواءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

فقال: " (بالنساء) يريد عن النساء. في القرآن "فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا" [الفرقان:٥٩] "[3].

([1]) الاقتراح، ص ١٥.

([2]) التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٥٧٢.

([3]) السابق، ١٥٨٢/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: تحدث التبريزيّ عن (ما) التي تكون معرفة تامة عامة، وهذا عند شرحه لبيت سلامة ابن جندل الذي يقول فيه:

مِمَّـــا يُقَـــدَّمُ فـــي الهَيْجَـــا إذا كُرِهَـــتْ إلى الطِّعَانِ ويُنْجِـي كُـلَّ مَكْـرُوبِ

فقال:" (مما يُقدَّم) أي: من الأمر والشأن أنه يُقَدَّم في الحرب إذا كُرِهت لاهتياجها، فلعزة نفسه وقوّته يتقدّم ويتبعه غيره. و(ما) هذه تكون غير موصوفة ولا موصولة، وفي التنزيل: (فَنِعِمَّا هِيَ) [البقرة: ٢٧١]" [1].

وتناول ابن هشام (ما) وبيَّن أنَّها تكون معرفة تامة عامة "أي: مقدرة بقولك: الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي، وعاملها صفة له في المعنى نحو (إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) أي فنعم الشيء هي والأصل فنعم الشيء إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع"[2].

رابعاً: وتناول بالحديث إعادة العامل في باب البدل، إذ علَّق على قول الجميح:

حَتَّـــى أُجَـــازِيَ بالَّـــذِي اجْتَرَمَـــتْ عَـــبْسٌ بأسْـــوَأَ ذلـــك الجُـــرْمِ

فقال:" (بأسْوَأَ ذلك الجُرْمِ) بدلٌ من قوله (بالذي اجْتَرَمَتْ عبس) والعامل في باب البدل من جملة التوابع يعاد، يشهد له:(﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٥٧٩.

([2])مغني اللبيب، ١/ ٣٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾) [الأعراف:٧٥] فأعاد اللام كما أعاد هذا الشاعر الباء"[1].

إنَّ الأمثلة السابقة توضح جانباً من الاستشهاد بالقرآن الكريم على ما ذهب إليه من مسائل نحوية.

أمَّا ما يتعلق للقراءات فإنَّ التبريزيّ لم يذكر في شرحه للمفضليات إلا ثلاث قراءات هي:

أولاً: ذكر التبريزيّ أنَّ في قول (يا عيدُ مالك) لتأبَّط شراً:

يَا عِيدُ مَالَكَ مِنْ شَوْقٍ وإِشْفَاقِ وَمُرِّ طَيْفٍ عَلَى الأَهْوَالِ طَرَّاقِ

عدة روايات منها: (يا عيدَ مالك) فقال: " وروى بعضهم (يا عيدَ مالك) على الإضافة، ويكون (ما) بمعنى الذي و(لك) من صلته، كأنه قال: يا عيدَ الذي لك من شوقٍ والمراد: يا عيدَ شوقك على وجه التعظيم، كما قُرئ (قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ) [يوسف: ١٩] كأنَّ ما عدَّده أسباب العيد الذي يأتيه ويقلقه"[2].

لم يشر التبريزيّ إلى صاحب هذه القراءة، وإنما استشهد بها على إحدى روايات البيت السابق، ثم بيَّن دلالة الإضافة في البيت باستشهاده بهذه القراءة. وقد " قرأ عاصم وحمزة والكسائي (يا بُشْرَى) بترك الإضافة،[و] فيها وجهان: أحدهما: أنهم جعلوه اسم رجل فيكون دعا إنساناً اسمه بشرى، وحجتهم ما قد روي عن جماعة من المفسرين أنهم قالوا: كان اسمه بشرى فدعاه المستقي باسمه كما يقال: يا زيد فيكون بشرى في موضع رفع بالنداء.

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٣/ ١٥١٠.

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٩٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والوجه الآخر: أن يكون أضاف البشرى إلى نفسه، ثم حذف الياء وهو يريدها، كما تقول: يا غلام لا تفعل يكون مفرداً بمعنى الإضافة، وقرأ الباقون (يا بشراي) بإثبات ياء الإضافة وفتحها أضاف البشرى إلى نفسه، وإنما فتحوا الياء على أصلها، لئلا يلتقي ساكنان فجرت مجرى (عَصَاى) [طه: ١٨]، و(بشراي) في موضع نصب كما تقول: يا غلام زيد"[1].

ثانياً: بيان معنى (ضنَّ) في قول تأبط شراً من نفس القصيد السابقة:

إنِّي إذا خُلَّةٌ ضَنَّت بنائِلِها وأمسَكَتْ بِضَعِيفِ الوَصْلِ أحْذاقِ

فقال:" و(ضَنَّت) بخلت، ومصدره الضَّنُّ والضَّنانة، ومنه قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ) [التكوير:٢٤] في إحدى القراءتين"[2].

أشار التبريزيّ إلى ورود قراءتين لهذه الآية، وهذا ما تؤكّده كتب القراءات، فقد " قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (وما هو على الغيب بظنين) بمعنى: ما هو بمتهم على الوحي أنه من الله ليس محمد صلى الله عليه وسلم متهما، وقرأ الباقون(بضنين) بالضاد أي: ببخيل، يقول: لا يبخل محمد صلى الله عليه، آتاه الله من العلم والقرآن ولكن يرشد ويعلم ويؤدي عن الله عز وجل"[3].

ثالثاً: الحديث عن قضيَّة الإتباع عند شرحه لبيت جُبيهاء الأشجعي:

فَوَيْلُ أمِّهِا كَانَتْ غَبوقَةَ طَارِقٍ تَرْامى بِهِ بيدُ الإكامِ القَراوِحُ

([1])ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٣٥٧، وانظر أيضاً: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٤٧. ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ١/ ١٦٩.

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ١٠١ – ١٠٢.

([3])حجة القراءات، ابن زنجلة ، ص ٧٥٢، وانظر أيضاً: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: "حذف الهمزة تخفيفٌ من الكلمة؛ لكثرة الاستعمال، ويروى ويلِ أمّها بكسر اللام وليس بمختار، كأنَّ الأصل: ويلٌ لأمّها واللام لام الإضافة، وانجر (أم) بها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً وأتبع حركة اللام من (ويل) حركة الميم من (امّها) كما حكى بعضهم (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة:١] بكسر الدلال على الإتباع[1]".

نُسبت هذه القراءة إلى زيد بن علي و الحسن البصري[2]، ونُسبت إلى البدو[3]، وكذا إلى إبراهيم بن أبي عبلة[4]وإلى رؤبة بن العجاج[5]. ولعل قلّة الاستشهاد بالقراءات لديه تشير إلى قلة معرفته بالقراءات.

ثانياً: الحديث النبوي الشريف

إنَّ الاستشهاد بالحديث النبوي يعدُّ من المسائل الخلافية في النحو العربي، وهذا على النقيض من موقفهم تجاه كتاب الله- ﷻ -، وكلام العرب شعره ونثره، أما الحديث الشريف فانقسم موقف النحاة منه إلى ثلاث طوائف، وهي:

١. طائفة المانعين، وعلى رأسها: ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ)، وتلميذه أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) سائرين بذلك على منهج السلف من النحاة الأوائل.

٢. طائفة المتوسطين، ومنهم: الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) وجلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ).

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٧٨٥.

([2])انظر: المحتسب، ابن جني، ١/ ١١٠، وابن يعيش، شرح الفصل، ١٢٩/٧، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١/ ٣٨، وأبو حيان، تفسير البحر المحيط، ١٣١/١.

([3])انظر: الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣، و ابن منظور، اللسان (حمد).

([4])انظر: المحتسب، ابن جني، ١/ ١١٠.

([5])انظر: ابن يعيش، شرح الفصل، ١٢٩/٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣. طائفة المجوزين، ويمثلها: ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، والدماميني (ت ٨٢٧ هـ) وغيرهما[1].

ويظهر صبحي الصالح عجبه من عدم الاحتجاج بالحديث فقال: "لكنا نعجب مرة أخرى للنحاة الأولين كيف طوعت لهم أنفسهم أن يهجروا حديث الرسول، وهم يحتجون ويلتمسون الشواهد لما يبوِّبون، ويفصِّلون مع أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن شوط المحدثين في المشافهة والإسناد تضمن لهم أصدق الأخبار وأقومها قيلاً"[2].

بيد أنَّ الدارسين المحدثين أكَّدوا استشهاد النحاة بالحديث الشريف على المسائل اللغوية والنحوية، على تفاوت فيما بينهم بعدد ما أوردوا من أحاديث، فقد أكَّد حسن الشاعر هذا الأمر بقوله: "فما وجدت كتاباً نحوياً واحداً أغفل ذكر الحديث مطلقاً... على أنَّ الحديث لم يكن معزولاً عن الاحتجاج، أو مرفوضاً في كتب النحو، ولكن هذه الشواهد تبقى قليلة بالقياس إلى الشواهد الأخرى وخاصة الشعر"[3].

وبالعودة إلى التبريزيّ فإننا نجد عدداً من الأحاديث النبوية في شرحه للمفضليات كلها في باب الاستشهاد اللغوي، ولم تتجاوز هذه الأحاديث الثلاثة عشر حديثاً، ولم يسند أغلب هذه الأحاديث إلى النبي -ﷺ- بل كان يقول: وفي الخبر أو قول القائل أو وفي الحديث، ولم يقل قال رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة. ومن الأمثلة على ذلك:

([1])انظر: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ١٦ - ٢٩، والشاعر، حسن موسى، النحاة والحديث النبوي، ص ٤٥ - ٥٧.

([2])علوم الحديث ومصطلحه، ص ٣٢٧.

([3])النحاة والحديث النبوي، ٩٧، وانظر أيضاً: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص ٥- ٧، وعمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ص ٢١ - ٢٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١. ذكر التبريزيّ أنَّ من معاني (المَطِيّ) التبختر واستشهد على ذلك بقول النبي- ﷺ - وذلك بقوله: "ومنه المُطيْطِياء: وهو التبختر، وفي الخبر (إذا مَشَتْ أمَّتِي المُطيْطِياء وَخَدَمَتْهُم فارسُ والرُّوم كان بأسُهُم بَيْنَهُم) [1][2].

٢. وعلَّق على قول ذي الإصبع العدواني:

يا عَمْرُو إلا تَدَعْ شَتمِي ومَنْقَصتِي أضْرِبكَ حَيْثُ تَقُولُ الهامةُ: اسقُونِي

فقال: "وكانوا يقولون: إنَّ المقتول إذا لم يُدْرَك ثأره يخرج من رأسه هامة، يُصوِّت على قبره: اسقوني اسقوني، فإذا قُتل قاتله أمسك، ولهذا قال رسول الله (لا عدوى ولا هامة) [3][4].

٣. وتحدث أيضاً عن معنى (سجْسَج) في قول الحارث بن حلزة:

أنَّى اهتديتِ وكُنْتِ غيرَ رَحيلةٍ والقومُ قد قَطَعُوا متانَ السَّجْسَجِ

فقال: " و(السَّجْسَجِ) هنا موضع، فأمّا قول القائل: (نهار أهل الجنة سجسج) [5]فالمعنى دائم متصل"[6].

([1])روى هذا الحديث الترمذي في سننه، ونصه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا مشت أمتي بالمطيطياء وخدمها أبناء الملوك أبناء فرس والروم سلط شرارها على خيارها) ٤/ ٥٢٦، والطبراني، المعجم الأوسط، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا مشت أمتي المطيطياء وخدمتهم فارس والروم سُلِّط بعضهم على بعض) ٤/٥٣.

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٢٩٣.

([3])هذا من حديث للرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه: (لا عدوى ولا طيرة ولا صَفَر ولا هامة) صحيح مسلم، ٤/ ١٧٤٣، وفي مسند الإمام أحمد، ٣/ ١٠٧ .

([4])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٧٤٩.

([5])من حديث للنبي صلى الله عليه وسلم في مصنف ابن أبي شيبة وتمامه: (ولا حرَّ فيه ولا قر) ٧/٣٠، وانظر أيضاً: مسند ابن الجعد وزاد (وفيها ما اشتهت أنفسهم) ص ٣٦٥.

([6])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٣/ ١١٣٨ – ١١٣٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن السابق نرى ندرة الاستشهاد بالحديث النبوي لدى التبريزيّ، وأنَّ ما ورد لديه من أحاديث إنما كان من باب التدليل على معاني بعض المفردات.

وأمَّا ما يخص الاستشهاد النحوي أو الصرفي بهذه الأحاديث فيبدو أنَّ التبريزيّ من الطائفة الأولى التي منعت الاستشهاد بالحديث، أو أنَّه ابتعد عن هذا الأمر خوفاً من الوقوع في الخلاف الدائر حول هذا الأمر، وإنما قلت هذا لأنني لم أجد حديثاً واحداً اتخذه التبريزيّ شاهداً على مادة نحوية، بل كانت الأحاديث من باب الاستشهاد اللغوي على معاني بعض المفردات.

ثالثاً: الشعر العربي

يعد الشعر المصدر الرئيس – من حيث الكم – الذي اعتمد عليه النحاة، في الاستشهاد لقواعد النحو. فالناظر في كتب النحو يجد أنَّ أغلب الشواهد من المادة الشعرية. ولم يكن السماع عند علماء النحو وبخاصة البصريين أمراً عشوائياً، بل كان أمراً منظماً التمس فيه النحاة الدقة والاطراد، فقد تم تحديد القبائل العربية التي يجوز الاحتجاج بشعرها، وهي: قريش، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين[1].

وقسَّم النحاة والعلماء الشعراء إلى أربع طبقات وذلك لبيان من يستشهد به من الذي لا يؤخذ بشعره في النحو، وهي:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، كامرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت.

الطبقة الثالثة: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق، وابن هرمة.

([1])السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الطبقة الرابعة: الشعراء المولدون، كبشار بن برد، وأبي نواس[1].

وأجاز العلماء الاحتجاج بكلام المولَّدين في مجال المعاني. أمّا في اللغة فلا، وهذا ما بيَّنه البغدادي بقوله: " علوم الأدب ستة: اللغة، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلاّ بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد عليها بكلام المولَّدين؛ لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذلك قُبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري و أبي تمام وأبي الطيِّب وهلمَّ جرّا"[2].

وبيَّن العلماء الشروط الواجب توافرها في من تُقْبَل روايته ومن تُرَد من ناقلي اللغة، فلابدَّ أن يكونوا من الرُّوَاة الثقات ذوي الصدق والأمانة والعدالة[3].

أمّا التبريزيّ فقد جاءت الشواهد الشعرية كثيرة العدد عنده، موزعة على شواهد الأبيات الشعرية، وأنصاف الأبيات، والأرجاز. فكانت هذه الأبيات شواهد على المسائل النحوية والصرفية واللغوية.

ويلاحظ على شواهده الشعرية ما يلي:

أولاً: كان يستشهد – أحيانا – على القاعدة النحوية ببيت من الشعر أو شطر، ومن ذلك:

١. تحدث عن قول تأبط شراً:

وقُلَّةٍ كَسِنَانِ الرُّمْحِ بَسارِزَةٍ ضَحْيانةٍ فِي شُهُور الصَّيْفِ مِحْراقُ

([1])السابق، ص٢٦ – ٢٧، والبغدادي، خزانة الأدب، ١/ ٥– ٦.

([2])خزانة الأدب، ١/ ٥.

([3])انظر هذه الشروط في كتابي: ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٤٨، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١/ ١٣٧ – ١٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " وقوله: (وقلةٍ) جر بإضمار (ربّ) والواو للعطف؛ بدلالة أنه يجوز أن يؤتى بدله بالفاء، على هذا قوله:

فمِثْلِكِ حُبلى قد طرقتُ و مُرضِعٍ فألهَيْتُها عن ذِي تَمَائمَ مُحولِ"[1]

٢. ومن الأمثلة على أنصاف الأبيات ما علَّق به على قول مزرد بن ضرار:

لِنَعتِ صُباحيٍّ طويلٍ شقاؤهُ لهُ رَقمِيّاتٌ وصَفْراء ذابِلُ

فقال: "... وقال: ذابل؛ لأنه أراد: ذات ذبول فلم يبنه على الفعل أو لأنه نوع الفرع كما قال:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِي فَرْعٌ أَجْمَعُ[2]

فحمل الصفة على الفرع "[3].

ثانياً: لم يحدد النسبة، بل كان يعمم كأن يقول: وأُنشد أو كقوله[4].

ثالثاً: كانت أغلب شواهده لشعراء يحتج بشعرهم، فاستشهد بشعر الجاهليين كأصحاب المعلقات ولشعراء هذليين، كما استشهد بشعر الإسلاميين كجرير ورؤبة والعجاج وغيرهم.

رابعاً: يذكر – أحيانا– رواية أخرى للشاهد، ومثاله ما تحدث به عن (لعل): فقال": قال الراجز:

وإنْ هَوَى العَاثِرُ قُلْنَا: دَعْدَعَا لهُ وعَالَيْنَا بِتَنْعِيشٍ لعَا[5]

وكذلك (لعل) [6]".

([1])البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص ١٢، وفيه(مُغْيِل) بدل (مُحولِ)، وانظر أيضاً: التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ١٢٦.

([2])البيت لحميد بن الأرقط في معجم الشواهد شاهد رقم (٣٤٥٧) وبدون نسبة في: سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٠٨، وابن جني، الخصائص، ٢/ ٣٠٧ ، ووالصحاح واللسان والتاج (فرع) و(ذرع)، وتتمة البيت: وهي ثلاث أذرعٍ وأصبعُ.

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٤٨٧.

([4])انظر مثلاً: ١/ ١٢١ و١٢٦، ٢/ ٦٢٦ و٨٧٨، ٣/ ١٣١٢ و١٦٨٤.

([5])البيت لرؤبة في ديوانه، ص٩٢.

([6])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١ / ٢٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رابعاً: الأمثال

أورد التبريزيّ عدداً من الأمثال العربية في شرحه للمفضليات، وتجاوزت هذه الأمثال ثلاثين مثلاً، إلاّ أنَّ أغلب هذه الأمثال ذكرت في باب الاستشهاد على المعاني، ولم يستشهد في باب التركيب النحوي إلاَّ بمثل واحد، ومن الأمثلة على استشهاده بالأمثال على المعاني، قوله:

١. بيانه لمعنى (عُنَنٍ) في قول سلمة بن خرشب:

يَسُدّونَ أبوابَ القبابِ بضُمَّرٍ إلى عُنَنٍ مُستوثِقَاتِ الأواصِرِ

فقال:" العُنن: جمع عُنَّة: حظيرة من شجر... وفي المثل(أنت كالمُهدِّر في العُنَّة) [1][2]. و"قولهم: كالمهدر في العنة، يضرب مثلاً للرجل يتهدذ ولا يضر، وأصله البعير يحبس عن ألآفه في العنة فيأسف ويهدر ولا ينفعه ذلك شيئاً، والعنة حظيرة تعمل من الشجر يحبس فيها البعير"[3].

٢. تحدث عن دلالة (عاري الظَّنابيب) في قول تأبط شراً:

عَارِي الظَّنَابِيبِ مُمْتَدٌّ نَوَاشِرُهُ مِدْلاجِ أدهَمَ وَاهِي المَاءِ غَسَّاقِ

فقال: "... ويقال: (قرع لذلك الأمر ظنبوبه) [4]إذا جدَّ فيه"[5].

أمّا المثل الذي استشهد به في باب النحو فكان ما علَّق به على قول شبيب بن البرصاء:

ولَقَد علِمَتْ أمُّ الصَّبِيَّيْنِ أنَّنِي إلى الضَّيْفِ قوَّامُ السِّنَانِ خَرُوجُ

([1])انظر في: العسكري، أبو الهلال، جمهرة الأمثال، ٢/ ١٦٧، والنيسابوري، أبو الفضل، مجمع الأمثال، ٣/ ٢١، واللسان (هدر).

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/١٦٧.

([3])العسكري، أبو الهلال، جمهرة الأمثال، ٢/ ١٦٧.

([4])انظر في: النيسابوري، أبو الفضل، مجمع الأمثال، ٢/ ٤٧٧، واللسان والتاج (ظنب).

([5])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١ / ١١٩ - ١٢٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: "... وأضاف القوم إلى السِّنات إضافة قولهم: (إنَّه لثَـبْتُ الغَدَرِ)[1] أي إذا كان في الغَدَر – بالفتح – ثبت ولم يسقط"[2]. ومعنى المثل، قولهم: "رَجلٌ ثَبْتُ الغَدَر – محرّكة–إذا كـانَ يَثْبُتُ في مَواضِعِ القِتَالِ والجَدَل والكَلامِ" [3].

ذكر التبريزيّ هذه المسألة عند تعليقه على بيت تأبط شراً السابق:

عَـارِي الظَّنَابِيـب، مُمْتَـدٌّ نَواشِـرُهُ مِـدْلاجِ أدهَـمَ وَاهِـي المَـاءِ غَـسَّاقِ

فقال: " مدلاج كثير الإدلاج في الليل الأدهم، وأضاف (المدلاج) إلى (الأدهـم) لوقـوع الفعل فيه اتساعاً، ومثله:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أهْلَ الدَّارِ[4]

وقوله:

طبَّاخُ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[5]

... وإنما وصف الليل بجميع ذلك؛ ليكون الإدلاج فيه أشدّ "[6].

خامساً: لغات العرب

لم يهمل التبريزيّ ذكر لغات العرب في كتابه، بيد أنَّ هذا الذكر كان قليلاً، فقد تكـرر ذكر لغات العرب اثنتي عشرة مرة فقط، وكان هذا إمّا لسبب نحـوي أو صـرفي أو لغـوي.

([1])انظر في: النيسابوري، أبو الفضل، مجمع الأمثال ١/ ٢٧٣، واللسان والتاج (ثبت غدر).

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢ / ٧٩٩.

([3])اللسان والتاج (ثبت وغدر).

([4])الشاهد بلا نسبة في: سيبويه، الكتاب، ١/١٧٥، والبغدادي، الخزانة، ٤/ ٢٣٣.

([5])الرجز للشمَّاخ و ينسب إلى جبار بن جزء، أنظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ١٧٧، والمبرد، الكامل، ص٢٨٥، والبغدادي، الخزانة، ٤/ ٢٣٣، والاستراباذي، شرح الكافية، ١/ ٢٧٨،

([6])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ١٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واللغات التي ذكرها هي: لغة تميم، ولغة ربيعة، ولغة أهل البحرين، ولغة الطائيين، ولغة هذيل، ولغة أزد شنوءة، وبلحارث.

ومن الأمثلة على مواطن ذكره لتلك اللغات ما يأتي:

١. علَّق التبريزيّ على قول الحصين بن حمام:

وأجْـرَدَ كالسِّرْحَانِ يَـضْرِبهُ النَّـدَى وَمَحْبُوكَـةٍ كالسيِّد شـقَّاء[1]صِـلدِما[2]

فقال: " يعني فرساً عربياً قصير الشعر، والسِّرحان: الذِّئب وفي لغة هذيل: الأسد"[3].

٢. وتحدث عن افتراض رفع (رماداً) في قول المخبّل السعدي:

وَأرَى لَهَـا دَارَاً بأَغْـدِرَةِ الـ ـسِّيدانِ لـم يَـدْرُسْ لهَـا رَسْـمُ

إلاّ رَمَـاداً هَامِـدَاً دَفَعَـتْ عَنـهُ الرِّيـاحَ خَوالِـدٌ سُـحْمُ

فقال: ". .. ولو رفع (إلا رَمَاداً) لجاز، على أن يكون صفة لقوله: رسم، ويكون إلا بمعنى غير. .. وهذه لغة تميم"[4].

٣. وبيَّن أثر اللغات في المسائل الصرفية، فعلَّق على بيت بشر بن حازم:

بِذِعْلِبَـةٍ بَراهـا الـنَّصُّ حتـى بَلَغْـتُ نُـضَارَها وفَنَـى الـسَّنَامُ

فقال: "(فَنَى) بمعنى فَنِيَ، لغة طائية، فر من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت ألفاً"[5].

([1])شقَّاء: طويلة.

([2])صِلدِم: صلبة.

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٣٣٠.

([4])السابق، ١/ ٥٣٥ – ٥٣٦.

([5])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٣/ ١٣٩٨ – ١٣٩٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأصل الثاني: القياس

القياس: " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه نحو رفع الفاعل، ونصب المفعول..." [1]. ويرى ابن سلاّم الجمحي أنَّ أوّل من استعمل هذه اللفظة هو ابن أبي إسحاق الحضرمي (١٣٧ هـ) حيث قال عنه:" وكان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل"[2].

لم يكن القياس غائباً عند النحاة الأوائل فقد وصف شوقي ضيف الخليل بن أحمد بأنه " يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب"[3]. وتؤكد منى إلياس هذا بقولها: "وبلغ القياس على يديه ويدي تلميذه سيبويه ذروة نمائه"[4].

ولمَّا كان القياس هو الأصل الثاني من الأصول التي يبنى عليها الاحتجاج اللغوي، لم يكن هذا المبدأ غائباً عند التبريزيّ، بل ظهر ذلك في العديد من المواطن في شرحه للمفضليات، ومن الأمثلة على ذلك:

١. ذكر القياس عند حديثه عن الظرف (لدن غدوة) في قول الحصين بن الحمام:

لَدُنْ غُدْوَةً حتّى أتَى اللّيلُ ما تَرى مِنَ الخيلِ إلاّ خَارجيّاً مُسَوّما

فقال: "(لَدُنْ غُدْوَةً) ظرف لقوله: نستنقذ الجرد، وانتصب غدوة من النون من (لدن) لأنه شبيه بالنون من (عشرين) في ثباته مرة وسقوطه أخرى، وكما نصب (الدرهم) بعد عشرين كذلك نصب غدوة بعد لدن. وهذا شاذ في القياس كثير في الاستعمال"[5].

([1])الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص ٤٥.

([2])طبقات فحول الشعراء، ١٤/١.

([3])المدارس النحوية، ص ٥٣.

([4])القياس في النحو، ص ٢٢.

([5])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٣٢٩ ٣٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فصّل ابن جني الحديث في هذه المسألة بحديث طويل فقال:" مما يسأل عنه من باب النون قول العرب في ما حكاه سيبويه(لَدُنْ غُدْوَةً) فيقال: لم نصبت غدوة ولم تجر بإضافة لدن إليها؟ والجواب: أنهم شبهوا النون في لدن بالتنوين في ضارب، فنصبوا غدوة تشبيها بالمميز نحو عندي جبة صوفاً، والمفعول في نحو هذا ضاربٌ زيداً، وقاتلٌ بكراً. ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون؛ وذلك لأنه يقال: (لدُن ولدَن) بضم الدال وفتحها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون شابهت النون التنوين، وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب، في نحو: هذا ضاربٌ زيداً ورأيت ضارباً زيداً، ولأنهم قد حذفوا النون فقالوا:(لد غدوة) كما يحذف التنوين تارة ويثبت أخرى، فلما أشبهت النون التنوين من حيث ذكرنا انتصبت غدوة تشبيهاً بالمفعول. وكما جاز أن تشبه النون بالتنوين فتنصب غدوة تشبيهاً بالمفعول كذلك شبه بعضهم (غدوة) بالفاعل فرفعها فقال لدن غدوة كما تقول أقائم زيد ومنهم من يلزم القياس فيها فيجرُّ بها فيقول: لدن غدوةٍ ومن فعل ذلك فلا سؤال عليه قال سيبويه: ولا تنصب عدوة مع غير لدن لكثرتها في كلامهم فغيروها يعني عن الجر لكثرتها فلا تقول: على هذا لدن بكرة لأنه لم يكثر في كلامهم"[1].

وذكر ابن جني فيما نقله عن سيبويه أنَّ بعضهم يرفع بـ(لدن)، ويحدد ابن عقيل هؤلاء فيقول: "ويجوز في غدوة الجر وهو القياس ونصبها نادر في القياس فلو عطفت على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز النصب عطفاً على اللفظ والجر مراعاة للأصل فتقول: لدن غدوةً وعشيةً وعشيةٍ ذكر ذلك الأخفش. وحكى الكوفيون الرفع في غدوة بعد(لدن) وهومرفوع بـ (كان) المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة، وكان تامة"[2].

([1])سر صناعة الإعراب، ٢ / ٥٤٢ - ٥٤٣.

([2])شرح ابن عقيل، ٣ / ٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أمَّا ابن السراج فوصف من ينصب بـــ(لدن)- بسبب أنَّ النون تحذف أحيانـــاً - بأنَّـــه متوهم فقال: "فأما (لَدُنْ) فجاءت مضافةً ومن العرب من يحذف النون فيقول: لدُ كذا وقد جعـــل حذف النون بعضهم أن قال: لَدُن غدوةً فنصب غدوةً؛ لأنه توهم أن هذه النون زائدةٌ تقوم مقـــام التنوين فنصب كما تقول: قائمٌ غدوةً ولم يعملوا (لَدن) إلا في غدوةً خاصةً"[1].

وبهذا نرى أنَّ القياس في هذه المسألة شاذ؛ إذ الأمر مقصور على (غـــدوة) فقـــط ولا يتعداه إلى غيره، وإنما قدم هنا السماع على القياس وهذا الأصل.

وفي أمر تقديم السماع على القياس يتحدث التبريزيّ عن التذكير والتأنيث فـــي قـــولهم: دابة ظالعٌ فقال: " والظَّلْعُ: كالغَمْز؛ ولأنه من باب الأدواء قيل: أصابه ظُلاعٌ كما يقال: به صداعٌ وزُكام، ويقال: دابة ظالعٌ وغامز للذكر والأنثى. وبعضهم جوّز أن يقال في الأنثـــى: ظالعـــة، وامتنع من غامزة، كأنه تبع السماع"[2].

٢. ومن المسائل التي جرى الحديث فيها عن القياس، ما قاله التبريزيّ عن كلمة (علياء) من الناحية الصرفية، وذلك في قول سلمة بن جندل:

يـــا دارَ أســـماءَ بالعليـــاءِ مـــن إضَـــمٍ بـــين الـــدَّكادِك مـــن قـــوٍّ فمعـــصوبِ

فقال: " وأما قوله (العلياء) وهو من الواو، علا يعلو فلأنه أجراه مجرى الأعلام، نحو: مَوْهب ومَزْيد. .. وأشباهها. والأعلام يكثر فيها التغيير والخلاف؛ لأنها لمّا كانت لا تفيد أهملوا مراعاة اشتقاقها وإجرائها على مقاييس أصولها... وقد دعاهم خفة الياء، وغلبتها على الواو، إلى أن قلبوا الواو في قولهم: ناقة عِلْيان، وصبية و عِلْية فأبدلوا للكسرة ياءً مع الحاجز، وقد جـــاء وليس قبلها ما يوجب تغييرها، وذلك ما حكاه سيبويه من قولهم (القَواية)، وهو فعالة من القـــوة،

([1])الأصول في النحو، ٢/ ١٤٤.

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١ /١٤٩ - ١٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال الفراء: إنما قيل العلياء لأنه بني على عَلِيتُ، وهي لغة في علوت، والأول أذهب في طريق القياس وهو مذهب البصريين"[1].

موقفه من علماء النحو

أورد التبريزي عدداً من أعلام النحاة في شرحه، فقد ذكر من نحاة مدرسة البصرة، وكذا مدرسة الكوفة، إلا أنَّ أسباب هذا الذكر كان متفاوتة، فذكر بعضهم كان لمسألة نحوية أو لغوية أو صرفية، وبعضهم جمع بين هذا وذاك.

أمَّا النحاة الذين ذكرهم من مدرسة البصرة فهم: الخليل، وسيبويه،والأخفش والمبرد. وذكر من نحاة الكوفة: الكسائي، والفراء، وثعلب. وسنعرض هنا بعض الأمثلة لكل واحدٍ من هؤلاء النحاة.

([1])السابق، ٢/ ٥٩٠ - ٥٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البصريون

أولاً: الخليل بن أحمد (١٧٥هـ)

ورد اسم الخليل كثيراً في الشرح، إلا أنَّ أغلب هذا الورود كان لسبب لغوي، إلاّ مسألة نحوية واحدة وأخرى في الاشتقاق، ومن ذلك:

١. ذكر التبريزيّ الخليل بن أحمد عند شرحه لقول تأبط شراً:

لا شَيءَ أسْرَعُ مِنِّي لَيسَ ذا عُذَرٍ أو ذا جَنَاحٍ بجنْبِ الرِّيدِ خَفَّاق

ففي هذا البيت يورد التبريزيّ رأياً نحوياً للخليل، وآخر لغوياً، حيث قال في بيان إعراب(ليسَ ذا عُذَرٍ): "... ويجوز أن يكون موضع الجملة نصباً على أن تكون صفة لـ(شيء)؛ لأنَّ الخليل جوّز الوصف بـ(ليس) و(لا يكون) في الاستثناء، إذا قلت: ما رأيت رجلاً في الدار ليس زيداً... وعلى هذا أجرى (غير) في الاستثناء والوصف به"[1].

وبعد شرح هذا البيت قال: " وذكر الخليل أنَّ (العُذرة): السومة تُعْقَدُ في ناصية الفرس السابق من العهن"[2].

٢. ونقل التبريزيّ رأي الخليل في لفظة (النَّثا) فقال: "النَّثا: إخبارك عن الشيء بالحسن أو القبيح. وقال الخليل: لم يُبْنَ منه فعل وغيره حكا: نَثا ينثو"[3] والأغلب أنَّه يبنى، وقد ورد ذلك في معاجم اللغة، " قال سيبويه: نَثا يَنْثُو نَثاء ونَثاً كما قالوا: بذا يَبْذُو بذاء وبَذاً"[4].

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ١١٤.

([2])السابق، ١/ ١١٥.

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٥١٨.

([4])اللسان (نثا) والتاج (نثا).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمَّا سائر المواطن التي ذكر فيها الخليل في هذا الكتاب فقد كانت مواطن تفسير مفردات، وبيان معانيها[1].

ثانياً: سيبويه

ذكر التبريزيّ سيبويه في مواطن كثيرة من شرحه هذا، وجميع هذه المواطن كانت نحوية، عدا مسألة واحدة في الصرف، وهذا يشير إشارة واضحة إلى منزلة آراء سيبويه النحوية عند التبريزيّ، ومن الأمثلة على ذلك:

١. يقول مزود بن ضرار:

أصَمُّ إذا مَا هُزَّ مَارَتْ سُرَاتُهُ كَمَا مَارَ ثُعْبَانُ الرِّمَالِ المُوائِلُ

بين التبريزيّ في هذا البيت مذهب سيبويه في كون (ما) حرفاً لا اسماً فقال: "وقوله: (كما مار): (ما) مع الفعل في تقدير مصدر، ويشهد لصحة قول سيبويه في أنّه حرف أنه استغنى عن رجوع الضمير إليه"[2].

ثالثاً: المبرِّد (٢٨٥هـ)

ذكر التبريزيّ للمبرد مسألتين، واحدة في الصرف وأخرى في النحو، وهما:

١. ذكر اسم المبرد عند تعليقه على بيت تأبط شراً الذي يقول فيه:

كَأَنَّمَا حَثْحَثُوا حُصَّاً قَوَادِمُهُ أو أمّ خِشْفٍ بذي شَثٍّ وَطُبَّاقِ[3]

([1])انظر على سبيل المثال: ١/١٢٧ – ١٢٨، ١٤١، ١٤٤، و٢/ ٦٨٥، ٣/ ١٦٦٢، وغيرها.

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٤٧٨.

([3])حُصَّاً قَوَادِمُهُ: الظليم تناثر ريشه. أم خِشْفٍ: الظبية. شَثّ وَطُبَّاق: نوعان من النبات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: "حَثْحَثُوا، بمعنى حَثُّوا وليس من بنائه عند البصريين؛ لأنَّ هـذا رباعي وذلك ثلاثي، ولذلك قال أبو العباس: وليست الثَّرَّة من لفظ الثرثار ولكنها من معناه"[1].

٢. ما جاء في قول الحارث بن حِلِّزة:

لا يَرتَجِي للمَالِ يُنْفِقُهُ سَعْدُ النُّجومِ إليهِ كَالنَّحْسِ

فقال: "... وقال الفراء: لا يكون الرجاء في معنى الخوف إلاّ إذا كان معه حرف جحد، كقول الله عز وجل (مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا) [نوح: ١٣] فسَّر على أنَّ معناه: مالكم لا ترجون لله عظمة، وأنشد في صفة الإبل:

لا تَرْتَجِي حِينَ تُلاقِي الذّائِدَا أسْبُعَةً لاقَتْ مَعَاً أمْ وَاحِدَا[2]

وقال المبرد: قد جاء ولا نفي معه، وأنشد لبعضهم:

أرْجُو المَلامَ إذَا أسَأتُ[3]" [4]

ويؤكِّد بعض المفسرين رأي الفراء فإنه" غير معروف صرف الرجاء إلى معنى الخوف في كلام العرب، إلا مع جحد سابق له، كما قال جل ثناؤه: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [نوح: ١٣] بمعنى: لا تخافون لله عظمة، وكما قال الشاعر:

لا تَرْتَجِي حِينَ تُلاقِي الذّائِدَا أسْبُعَةً لاقَتْ مَعَاً أمْ وَاحِدَا

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/١١٠ – ١١١.

([2])البيت بلا نسبة في: الفراء، معاني القرآن، ١/٢٨٦، و ابن السكيت، الأضداد، ص١٧٩، واللسان والتاج (رجا).

([3])لم أجد أحداً ذكر شطر هذا البيت.

([4])شرح المفضليات ٢ / ٦٤١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكما قال أبو ذؤيب الهذلي:

إذا لَسَعَتْه النَّحْلُ لم يَرْجُ لَسْعَها وخالَفَها في بَيْتِ نُوبٍ عَواسِلِ[1]

وهي- فيما بلغنا – لغة لأهل الحجاز يقولونها بمعنى: ما أبالي وما أحفل[2]".

رابعاً: أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ)

أورد التبريزيّ ذكر الأخفش ست مرات في شرحه، منها ثلاث مرات في مسائل نحوية والثلاث الباقية تتعلق باللغة، وأسماء بعض الرجال. ومن تلك المسائل النحوية، ما ذكر من أنَّ الأخفش يجعل (حيث) تقع للزمان فقال: "وقال أبو الحسن الأخفش: إنّه قد يقع للزمان، واستدلَّ بقول طرفة:

للفَتَى عَقْلٌ يَعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ[3]"

([1])انظر في: شرح أشعار الهذليين، بتحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، ١/١٤٤، وفيه (عوامل) بدل (عواسل)، والفراء، معاني القرآن، ١/ ٢٨٧، العين واللسان والتاج (رجو).

([2])الطبري، جامع البيان، ٤/ ٢٦٣، وانظر أيضاً: الشوكاني، فتح القدير، ٥/ ٣٦١.

([3])البيت في الديوان، ص ٨١، وانظر: التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ١٦٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكوفيون

أولاً: الكسائي (١٨٩هـ)

لم يُذكر الكسائي في هذا الشرح سوى ثلاث مرات، وفي تلك المرات الثلاث كانت جميع المسائل لغوية، ومثالها ما أورده عن الكسائي، عند شرحه لبيت علقمة بن عبدة الذي يقول فيه:

والجَهْـلُ ذو عَـرَضٍ لا يُـستَرادُ لـهُ والحِلـمُ آونِـسَةً فـي النّـاسِ مَعْـدُومُ

فقال: "... و(آونةً): أحياناً، جمع أوانٍ وإوانٍ بالفتح والكسر، حكاه الكسائي[1]".

وليس هذا الضبط مقصوراً على (أوان أو إوان) بل على من كان فيه معنى وقت الفِعلِ" قال: الكسائي هو الجَداد والجِداد والحَصادُ والحِصادُ والقَطافُ والقِطافُ والصَّرامُ والصِّرام فكأنَّ الفَعال والفِعالَ مُطَّرِدانِ في كل ما كان فيه معنى وقت الفِعلِ مُشبَّهانِ فـي معاقبتهمـا بـالأوانِ والإوانِ والمصدر من ذلك كله على الفعل مثل الجَدِّ والصَّرْمِ والقَطْفِ"[2].

ثانياً: الفراء (٢٠٧ هـ)

ذكر التبريزيّ الفراء ست مرات في شرحه، منها مسألة صرفية وأخرى نحوية، والباقية تتعلق باللغة. أمّا المسألة النحوية فقد ورد ذكرها عند المبرد. وأمّا الصرفية فتتعلق بإعلال كلمة (علياء)، وهي مسألة ذكرناها سابقاً عند الحديث عن القياس.

ومن تلك المسائل اللغوية ما قاله عند شرح بيت المرار بن المنقذ:

كَـمْ تَـرَى مِـنْ شَـانِئٍ يَحْـسِدُنِي قَـدْ وَرَاهُ الغَـيْظُ فِـي صَـدْرٍ وَغِـرْ

". .. والوَرْي: الدَّاء بسكون الراء، وأُنشد:

([1])السابق، ٣ / ١٦١٨.

([2])اللسان (جدد).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قَالَـــتْ لَـــهُ وَرْيَـــا إذا تَنَحْـــنَح يَـــا لَيْتَـــهُ يُـــسْقَى عَلَـــى الـــذُّرَحْرَح[1]

وحكاه الفراء بالسكون والفتح[2]".

وورد في لسان العرب "وقال الفرّاء: هو الوَرَي بفتح الراء وقال ثعلب: هـو بالـسكون المصدر وبالفتح الاسم[3]".

ثالثاً: ثعلب (٢٩١هـ)

ورد اسم أبي العباس ثعلب سبع مرات في هذا الشرح وجميعها كانـت حـول مـسائل لغوية، ومن ذلك ما قاله عند شرح بيت عبدة بن الطبيب الذي يقول فيه:

يَسْعَى وَيَجْمَـعُ جَاهِـداً مُـسْـتَهْـتراً جَدّاً وَلَـــيْسَ بَـــــآكلٍ مَـــا يَجْمَـعُ

فقال: "المستهتر: المولع بالشيء، ويروى (مُستَهِراً) أي: جاداً... وقال أحمد بن يحيى: المستهر: الذاهب العقل"[4].

بعد هذا، يتبين لنا قلة وقوف التبريزيّ عند آراء علماء مدرسة الكوفة، فلم يـورد اسـم الكسائي، وكذا ثعلب في مسألة نحوية أو صرفية، إلا أنه ذكر الفراء في مسألة نحوية واحـدة، وكذا بيَّن رأيه في مسألة صرفية إلا أنه رجح رأي البصريين في تلك المسألة.

([1])البيت بدون نسبة في: القاموس واللسان والتاج (ذرح) ومعنى الذرحرح (بضم الراءين وفتحهما): الـسم القاتل.

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٤١٨.

([3])اللسان (وري).

([4])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٧٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الرقم	النحوي	التكرار	سبب الذكر		
			لغوي	صرفي	نحوي
١	الخليل	٢٠	١٨	١	١
٢	سيبويه	١٢	–	١	١١
٣	الأخفش	٦	٣	–	٣
٤	المبرد	٢	–	١	١
٥	الكسائي	٣	٣	–	–
٦	الفراء	٦	٤	١	١
٧	ثعلب	٧	٧	–	–

جدول يبين تكرار أسماء النحاة، و سبب ذكرهم في شرح المفضليات للتبريزيّ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مذهبه النحوي

لم يذكر من ترجم للتبريزي شيئاً – في حدود معرفتي – عن مذهبه النحوي، غير أنَّ بعض المحدثين حاول البحث في هذا الأمر، إلاّ أنَّه لم يتمكن من العثورعلى دليل قاطع على ذلك، فقد قال فخر الدين قباوة: " لم أقف في ما رجعت إليه من مصادر على محاولة لتحديد مذهب التبريزيّ، ولعل إغفال المؤرخين تحديد مذهبه يعود قسط كبير منه إلى التبريزيّ نفسه، فهو في مصنفاته لم يُبدِ ما يشجّع الجزم في مثل هذا الموضوع. .. ولهذا نراه أحياناً مع مذهب البصريين، وأحياناً مع مذهب الكوفيين، وآونة مع مدرسة بغداد، وطوراً مع جميع المذاهب"[1].

لعل صعوبة الحكم على مذهب التبريزي النحوي تعود إلى طبيعة تعامله مع النص ؛ إذ هو شارح للنص، وعليه فإنَّه يقوم بترجيح الرأي النحوي الذي يراه يتوافق والنص المشروح عند بيان دلالته.

وعليه فإنَّنا نقول: إنَّ التبريزي عالم انتقائي يرجح المذهب الذي يتوافق والمسألة التي يتناولها، ويرى أنَّ هذا الرأي يحقق الغرض المطلوب من النص، فهو إذن من أهل التحقيق الذين يأخذون بالحجة الأقوى، والدليل الأوضح، ولا يهملون الواقع الاستعمالي.

المبحث الثاني: تعدد المصطلحات النحوية

ثمَّة تداخل في المصطلحات اللغوية نتيجة لتداخل الحقول المعرفية، وعدم تمايزها بادئ الأمر. وخير دليل على هذا التداخل ما نجده في الكتاب الأول الذي وصل إلينا – أعني كتاب سيبويه – فالدارس فيه يجد مصطلحات نحوية وصرفية ودلالية وبلاغية، وربما فقهية أحياناً.

([1])التبريزي، شرح المفضّليات، ١/ ٣٣. (مقدمة المحقق).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد لقيت المصطلحات النحوية اهتماماً كغيرها من مصطلحات العلوم الأخرى، وأُلِّفت الكتب والبحوث التي تتناول المصطلح النحوي من جوانب عدة.

وقد كان الخلاف على أشده بين المدرسة البصرية ونظيرتها الكوفية، مما جعل الباحثين يمعنون النظر في مصطلحات سيبويه[1]، كما ظهرت دراسات تحاول أن تقارن بين استعمال المصطلحات عند الفريقين، كأن يقال: البدل عند البصريين يقابله: الترجمة والتبيين والتكرير التفسير عند الكوفيين[2].

أمَّا المصطلح النحوي لدى التبريزي فلم يكن مصطلحاً بصرياً خالصاً، لا يتجاوزه لغيره، كما أنَّه لم يكن ذا نزعة كوفية خالصة، فمذهبه يقوم على الانتقاء، مع حرصه على أن تكون هذه الانتقاءات في معظمها ذات طابع بصري ؛لهذا فقد راوح بين استعمال المصطلح البصري، والمصطلح الكوفي. وبالرغم مذهب التبريزي القائم على الانتقاء من مصطلحات القوم بصرية وكوفية، فإنَّ هذه الانتقائية لا تعني أنَّ استعمال المصطلح لديه قائم على العشوائية، فيختار ما يشاء من مصطلحات هؤلاء وأولئك، بل إنَّ المصطلحات التي اختارها من بين المصطلحات الكوفية تشير إلى إيمان التبريزي بدلالتها على المفهوم دلالة واضحة، أو تشير إلى أنَّ استعمالها – في الأقل – لا ضير فيه، ومع هذا فإنَّنا نؤكد أنَّ الأصل في المصطلح أن يكون موحَّداً لدى مجموع الدارسين،وهو عند الشخص ذاته من باب أولى.

غير انَّ المصطلح البصري هو الأكثر شيوعاً بين المصطلحات التي استعملها التبريزي ولا يستعمل مصطلحات من مدرستين مختلفتين لمفهوم واحد في موضع واحد، كأن يقول: اسم

([1])انظر: القوزي ، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره ، ص ١٥٦.

([2])انظر :الجبالي، حمدي، في مصطلح النحو الكوفي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص ٧٨- ٨٠، والقاسم، يحيى، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص ١٥٦ – ١٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفاعل أو الفعل الدائم، مما يدلل أنه لم يكن ليقارن بين مصطلحات بصرية واخرى كوفية، بقدر ما يحرص على أن يكون المصطلح المختار ممثلاً لمفهومه خير تمثيل.

وربما استعمل التبريزي مصطلحين لمفهوم واحد لكثرة شيوعهما معاً عند النحويين، ويبدو ذلك في المصطلحات التي لم تعد حكراً على مدرسة دون أخرى، بل تداولها النحاة المتأخرون على اختلاف مذاهبهم، ومن ذلك مصطلحا (التمييز) و(التفسير) الواردان في كتاب سيبويه، وإن كان الأوّل منهما بصرياً في أصل النشأة، وكذلك مصطلحا (الصفة) و(النعت).

ومن هنا جاء هذا الفصل ليعالج المصطلح النحوي الذي استعمله التبريزيّ في شرحه للمفضّليات.

أولاً: اسم الفاعل

يعد مصطلح (اسم الفاعل) من المصطلحات البصريّة، أمّا الكوفيّون فوضعوا مقابله مصطلح (الفعل الدائم) [1]. وجاء في كتاب مجالس العلماء للزجاجي حديث عن المصطلح الكوفي، وكيف أنّ بعض المصطلحات تؤدي إلى التناقض، قال ثعلب: "كلّمت ذات يوم محمّد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض؛ يقول: قائِمٌ فعل، وهو اسم لدخولِ التنوين عليه، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن نسمّيه فعلاً. فقلت: الفراء يقول: قائمٌ فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء؛ لدخولِ دلائِل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنّه ينصب فيقال: قائم قياماً، وضاربٌ زيداً، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً"[2].

([1])الزجّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٦.

([2])الزجّاجي، أبو القاسم، مجالس العلماء، ص ٣٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذكر مهدي المخزومي أنَّ تسمية مصطلح (الفعل) الدال على اسم الفاعل كانت من الفراء، فقال: " أمَّا اعتبار اسم الفاعل فعلاً،وكونه قسيم الماضي والمضارع، فهو رأي الفراء وزعمه أيضاً، وعليه الكوفيون الذين جاؤوا بعده"[1].

وبين القوزي أنَّ تسمية اسم الفاعل بـ(الفعل الدائم) فيها تجوز كبير؛ ذلك أنَّ الكثير من علامات الفعل لا تنطبق عليه، وكذا فإنَّ علامات الأسماء التي تميِّز الاسم من الفعل توجد فيه، كالتعريف والتنوين[2]. وعلاوة على ذلك فإنَّ اسم الفاعل ليس الوحيد الذي يعمل عمل الفعل – ضمن شروط معينة – فهناك المصدر واسم المفعول والصفة المشبَّهة وغيرها. وعليه يجب تسميتها جميعاً بمصطلح (الفعل).

ولم يكتب للمصطلح الكوفي الديمومة والاستعمال، فبقي محفوظاً في بطون الكتب، ليبقى مصطلح (اسم الفاعل) هو المصطلح الذي يشير إلى ذلك القسم من الأسماء في اللغة العربية، وقد بيَّن النحاة طرق صياغته من الأفعال المختلفة، وذكروا الشروط التي يعمل فيها عمل الفعل.

استعمل التبريزيّ كلا المصطلحين، فاستعمل مصطلح (اسم الفاعل) نحو أربع مرات، وسمَّى اسم الفاعل (فعلاً) مرة واحدة ، ومن الأمثلة التي توضِّح ذلك ما يأتي:

١. ذكر التبريزيّ مصطلح (اسم الفاعل) في شرحه لبيت المرقش الأصغر الذي يقول فيه:

ألا يَا اسلَمِي لا صُرْمَ لِي اليَوْمَ فَاطِمِا ولا أَبَداً مَا دَامَ وَصْلُكِ دَائِمَا

فقال: " وقوله (دائماً) يجوز أن يريد باسم الفاعل الدوام كقولهم: قم قائماً، والمعنى: قم قياماً، ويكون انتصابه على المصدر، ومثله:

([1]) مدرسة الكوفة، ص ٣٣٨.

([2])انظر: القوزي، المصطلح النحوي، ١٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كَفَى بالنَّأي مِنْ أسْمَاء كَافِي[1]

يريد الكفاية، ويجوز أن يريد بقوله (دائماً) قائماً فوضع (دائماً) موضع قائماً"[2].

٢. أورد (اسم الفاعل) في قول تأبَّط شراً:

يا عِيدُ مَالَكَ مِنْ شَوْقٍ وإشْفَاقِ وَمُرِّ طَيْفٍ عَلَى الأهْوَالِ طَرَّاقِ

فقال: "... وطرَّاق (فعَّال) من الطُّروق، لا يكون إلا ليلاً، وهو بناء للمبالغة، وليس باسم الفاعل لـ (طَرَق) مخفَّفاً، ولا لـ(طرَّق) مشدَّداً؛ لأنَّ فاعلهما: طارقٌ ومطرِّق"[3].

لقد وصف التبريزي كلمة (دائم) بأنَّها (اسم فاعل)، وبذلك يكون قد استعمل المصطلح البصري. وأطلق لفظ (فاعل) على (طارقٌ ومطرِّق)، مع أنه قد ذكر ذلك سابقاً بقوله: (وليس باسم الفاعل) فكان الأولى أن يقول: لأنَّ اسم الفاعل لهما....

وأمَّا استعمال مصطلح (الفعل) المراد به (اسم الفاعل) فاستعمله عند تعليقه على قول عبدة بن الطبيب:

كأنَّ أطفالَ خِيطانِ النَّعامِ بِه بَهمٌ مُخَالطُهُ الحَفَّانُ والحُولُ[4]

([1])البيت لبشر بن خازم في ديوانه وهو: كفى بالنأي من أسماء كافٍ وليس لحبها إذ طال شافٍ. انظر: ص ١٩٤، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٢/ ٢٢٥ (بدون نسبة)، وابن جني، الخصائص، ٢/ ٢٦٨ (الشطر الأول وبدون نسبة).

([2])التبريزيّ، <u>شرح المفضليات</u>، ٢/ ١٠٩٤.

([3])السابق ، ١/ ٩٦٥- ٩٧.

([4])خيطان: جمع خيط، وهي القطعة من النعام. والحَفَّان: جمع حَفَّانة: أولاد النعام. والحول جمع حائل، وهي التي لم تحمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: "... وقوله: (مُخالِطُه) بما بعده في موضع الصفة لـ(بهم) وفي تقدير النكرات، فإضافته ضعيفة والتنوين منوي، كأنه مخالطٌ له، وعلى هذا يرتفع (الحَفَّان) **بفعلها** وهو (مخالط) أي: بهم مُخالطةُ الحَفَّان"[1].

وعليه فقوله: (بفعلها) دلالة على استعمال التبريزيّ المصطلح الكوفي، إلى جانب المصطلح البصري، علاوة على إطلاق لفظ الفاعل على اسم الفاعل، ولعل هذا يشير تعدد المصطلح الدال على (اسم الفاعل) لديه.

ثانياً: اسم المفعول

عبّر سيبويه عن (اسم المفعول) بلفظ (المفعول) فقط دون ذكر لفظ قبله[2]، وتابعه على ذلك غيره من النحاة كالمبرّد[3]، وظهر (اسم المفعول) عند ابن السراج[4]، وابن جني كاملاً[5]، أمَّا الفراء فكان يطلق عليه مصطلح (المفعول به)[6].

أمَّا التبريزيّ فلم يرد عنده مصطلح (اسم المفعول) إلاّ مرة واحدة ، ولم يطلق عليه مصطلح (اسم المفعول) بل قال عنه (المفعول به)، وذلك بتعليقه على قول عبدة بن الطبيب:

بجَسْرَةٍ كَعَلاةِ القَيْنِ دَوْسَرَةٍ فيها عَلى الأيْنِ إرقالٌ وتَبْغيلُ

فقال: "... والقين: الحداد هنا، وكلُّ عامل بحديدة عند العرب: قينٌ، يقال: قانه يَقِينُهُ قَيْناً. والمفعول به: مَقِينٌ"[7].

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٦٧٥ – ٦٧٦.
([2])الكتاب، ٤/٩٥.
([3])المقتضب، ١/ ٧٤ – ٧٩.
([4])الأصول في النحو ، ١/ ٧٢ و ٧٨.
([5])الخصائص ١/ ١٩٣ و ٢٦٠ وغيرهما.
([6])معاني القرآن، ٢/ ١٥٣.
([7])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٦٤٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تبع التبريزيّ في استعماله لمصطلح (المفعول به) للدلالة على (اسم المفعول) الفراء، مع أنَّ مصطلح (اسم المفعول) ظهر قديماً عند ابن السراج وابن جني. وعلاوة على ذلك فإنَّ التبريزيّ استعمل مصطلح (المفعول) للدلالة على ما وقع عليه فعل الفاعل بدل مصطلح (المفعول به) تبعاً لسيبويه والمبرد من بعده، وكان استعماله هذا مطرداً في جميع ثنايا الشرح.

وعليه فربما كانت متابعة التبريزيّ لسيبويه في مصطلح (المفعول) والفراء في مصطلح (المفعول به) الدال على (اسم المفعول) من باب استعمال المصطلح الأكثر شهرة وانتشاراً عند المدرستين.

ثالثاً: التمييز

التمييز في اللغة دال على التفريق بين أمرين، قال ابن منظور: "مِزْتُ الشيءَ أميزُهُ مَيْزاً: عزلته وفرزته، وكذلك مَيَّزْتُهُ تمييزاً"[1].

أمّا مصطلح (التمييز) فقد عبَّر عنه سيبويه بلفظين يشيران إليه هما: التفسير والتبيين[2]، وعبّر عنه الفرّاء بالمفسّر[3]، ونجد مصطلح (التمييز) المتداول اليوم عند المبرّد[4].

ويرى الحريري أنَّ سبب إطلاق مصطلح (التمييز) على ذلك القسم من الكلام هو تمييزه لوجه من عدة وجوه محتملة، فقال: "يسمّى تمييزاً؛ لأنه يميّز الجنس الذي تريده، ويفرده من الأجناس التي يحتملها الكلام" [5].

([1])اللسان (مَيَزَ).

([2])الكتاب، ١/٢٩٨ و٣٠٢.

([3])معاني القرآن، ١/٧٩ و٢٥٦.

([4])المقتضب، المبرّد، ٣/٣٢.

([5])شرح ملحة الإعراب، ص ١١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد ظلّت هذه المصطلحات تستعمل عند النحاة، و يشيرون إليها [1]حتى بعد أن استقرّ (التمييز) عنواناً للمعنى الاصطلاحي. وكذا فعل التبريزيّ فقد استعمل مصطلحي (التمييز) و(التفسير) ومن الأمثلة على ذلك:

١. ذكر التبريزيّ مصطلح (التمييز) عند شرحه لبيت بشامة بن عمر الذي يقول فيه:

ولا تَقْعُدُوا وَبِكُمْ مُنَّةٌ[2] كَفَى بِالحَوَادِثِ لِلْمَرءِ غُولا

فقال:". .. وغولاً ينتصب على الحال وإن شئت على التمييز"[3].

٢. ورد مصطلح (التفسير) في تعليقه على بيت ربيعة بن مقروم، حيث قال:

وَقَدْ سَمِعْتُ بِقَوْمٍ يُحْمَدونَ فَلَمْ أَسْمَعْ بِمِثْلِكَ لا حِلْماً ولا جُودَا

وَلا عَفَافاً وَلا صَبْراً لِنَائِبَةٍ وَمَا أُنَبِّئُ عَنْكَ البَاطِلَ السِّيدا

فقال: " أراد أن يقول: لم أسمع بمثلك حلماً وجوداً فنصب على التفسير، ثم أتى بـ (لا) النافية"[4].

ونلحظ هنا استعمال التبريزيّ لمصطلحي (التمييز) و(التفسير) الدالين على الأمر ذاته، وقد نهج التبريزيّ نهج أغلب النحاة والشراح في استعمال هذين المصطلحين، مع أنّ الأصل في المصطلح أن يكون واحداً لا غير.

([1])انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، ١/٥٤ و ٢٤٨، و ابن النحّاس، التفاحة في النحو، ص ٧٦، وابن بابشاذ، شرح المقدّمة المحسبة، ٢/٣١٥ ـ ٣١٦، الزمخشري، المفصّل في علم العربيّة ، ص٦٥ ، وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص ٣٤٦.

([2])المُنّةُ: بالضم القوّة وخص بعضهم به قوة القلب. اللسان (متن).

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات ، ١ / ٢٩٨.

([4])السابق ، ٢/ ٩٦٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رابعاً: الفعل المتعـدّي

المتعدّي في اللغة يشير إلى معنى (تجاوز). قال ابن منظور:" عدا الأمر يعدوه وتعـدّاه كلاهما: تجاوزه"[1].

أمّا المصطلح النحوي الدال على هذا المفهوم (المتعدّي) فقد تعدد عند النحاة، فعبّر عنه سيبويه بـــ " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى المفعول "، وأمّا المبرّد فهو عنده: "الفعل الذي يتعدّى الفاعل إلى المفعول"[2] واستعمل المبرّد أيضاً عنوان (المتعدّي) [3]. وجاء الفرّاء وابـــن خالويه (ت ٣٧٠ هـــ) بعنوان (الواقع) [٤] للدلالة على تعدي الأفعال. واستعمل ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـــ) عنوان (المتعدّي) [4] وعنوان (الواصل) [5]واستعمل آخرون عنـــوان (المجـــاوز أو المتجاوز) [6].

وأورد مؤلفا معجم الخليل تلك المصطلحات التي تدل علـــى مفهـــوم التعـــدي وهـــي: "المتعدي، والمتعدي بنفسه، والواقع، والمجاوزة، والفعل المؤثِّر، وغيـــر الـــلازم، والملاقـــي، والواصل[7]". ومن المعلوم الآن أنَّ المصطلح المستعمل هو (المتعدي).

([1]) اللسان (عد).

([2])الكتاب، ١/٣٥، والمقتضب، ٣/٩١.

([3])المقتضب ٢/١٠٤، و ٣/١٨٧ ــ ١٨٨.

([٤]) معاني القرآن، ١/١٦- ١٧ و ١/٤٠. الحجّة في القراءات السبع، ص ١٥٩ و ٢٤٠.

([4])الأصول في النحو، ١/١٤١ و١٧٠، ٢/٦٥ ، و الموجز في النحو، ص ٣٤.

([5])الأصول في النحو، ١/ ٧٣ و٢/ ١٣.

([6])ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص ٨٣، وابن هشام، شرح اللمحة البدريّة، ٢/٥٠، و ابن عقيل، شـــرح ابـــن عقيل، ١/٥٣٤.

([7])متري، جورج و تابري، هاني، الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي) ص٣١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولكنَّ التبريزيّ يستعمل مصطلحي (المتعدي) و(الواصل) من بين تلك المصطلحات المختلفة، والمواضع التي تشير إلى ذلك في شرحه كثيرة لا مجال لذكرها، ومن الملاحظ أنه استعمل المصطلحين بصورة شبه متساوية. ومثال ذلك:

١. مصطلح(المتعدي): يقول الجميح:

والحَارِثُ المُسْمِعُ الدُّعَاءَ وَفِي أَصْحَابِهِ مَلجَأٌ ومُعتَصَمُ

فقال: "(الحارث) مبتدأ و(المسمعُ الدعاءَ) خبره. ولك أن تنصب الدعاء على المفعول وأن تجره على التشبيه بـ (الحسن الوجهِ) لأنهم يشبهون الذي يتعدى بما لا يتعدى، فيضيفونه، كما يشبهون ما لا يتعدى بما يتعدى فيعملونه"[1].

٢. مصطلح (الوصل): يقول عميرة بن جعل:

وَغَيْرُ خُطُوبَاتِ الوَلائِدِ ذَعْذَعَت بَهَا الرِّيحُ والأمْطَارُ كلَّ مَكانِ[2]

فقال: "... وانتصب(كلَّ مَكانِ) على أنه وصل الفعل إليه فنصبه لمَّا سقط حرف الجر منه"[3].

لقد اختار التبريزيّ مصطلح (المتعدي) الذي استعمله المبرد، ومصطلح (الواصل) الذي عند ابن السرج. ولعل مصطلح(الواصل) يشير إلى أنَّ الكلام كان مقطوعاً ثم وصل بعد حذف حرف الجر، مع أنَّ حروف الجر تعدُّ من الروابط التي تربط الكلام بعضه ببعض، وفي هذين المصطلحين قرب في الدلالة على (العمل) فالمتعدي تعدى الفاعل ليعمل بما بعده، والواصل وصل غيره وعمل به بعد حذف الحاجز المانع له من العمل.

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٢٠٣. وانظر أيضاً: ١/ ٢٣١. ٢/ ١٠٠٧ و١٠٤٨. ٣/١٠٧١.

([2])الخطوبات: أماكن، وذعذعت: فرّقت.

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٣/ ١١٤٨. وانظر أيضاً: ١/ ٢٢٥ و٢٩٨. ٢/ ١٠٠٢. ٣/ ١١٤٩ و١٤٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتبع التبريزيّ من سبقه في استعمال مصطلح (ما لا يتعدى) للدلالة على الفعل (اللازم) فقد استعمل سيبويه تعبير (الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول) [1]. وقريباً من هذا ما جاء عند المبرد و ابن السراج (الفعل غير المتعدي) [2]، وهذا الأسلوب هو من الطرق التي يعرّف بها المصطلح، ويقع ضمن ما يسمى (بالتعريف اللامنطقي) ومن صوره التعريف السلبي، أي باستعمال النفي. وربّما كان أول من استعمل مصطلح (الفعل اللازم) هو الأنباري[3]، وظهر عند العكبري[4]، وابن مالك ومن جاء بعده من شراح ألفيّته[5].

خامساً: المبتدأ

المبتدأ على وزن (مُفْتَعَل)، وهو اسم مفعول يدل على بداية الشيء، والابتداء به، قال ابن فارس:"الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت من الابتداء"[6].

استعمل النحاة الأوائل لفظ (الابتداء) و(المسند إليه) إضافة إلى (المبتدأ) للدلالة على المعنى الاصطلاحي النحوي[7]، وشاع استعمال الأخير دون الأوّلين.

أمّا التبريزي فقد استعمل مصطلحي (المبتدأ) و(الابتداء)، إذ استعمل هذين المصطلحين على نطاق واسع في شرحه، إلا أنّ الأول أكثر استعمالاً من الآخر، والأمثلة كثيرة على ذلك، ومنها:

([1]) الكتاب، ١/٣٣.

([2]) المقتضب ٤/٥٠. الأصول في النحو، ١/١٧٠ و ٢/ ١٢. .

([3])انظر: أسرار العربية، ١/ ٩٣ و٩٩، والإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٤٨ و٢٦١.

([4])انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ١٥٨.

([5])انظر وروده لدى ابن مالك في : شرح ابن عقيل، ٢/ ١٤٨، وهو عند ابن عقيل، ٢/ ١٥٣ و ٤/ ١٠٠.

([6])معجم مقاييس اللغة (بدأ).

([7])سيبويه، الكتاب، ١|٢٣، ٢|١٢٦، والمبرّد، المقتضب، ٤|١٢٦. الفارسي، الإيضاح العضدي، ١|٣٩، وابن السراج، الأصول في النحو، ١/١٥٤ (الابتداء)، والزبيدي، الواضح في علم العربية، ص٣٠ (الابتداء) ، وغيرهم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١. يقول في شرحه لبيت المرقّش الأكبر:

ذَهَـــبَ الـــسّباعُ بأنفِـــهِ فتَرَكْنَـــهُ أعْثَـــى[1]عَليـــهِ بالجِبَـــالِ و جَيْـــئلا

: "... وموضع (أعثى) من الإعراب الابتداء، والنصب جيئلاً على أنه مفعول معه"[2].

٢. وعلق على جملة (نواصيها قيامٌ) في قول بشر بن خازم:

إذا خَرَجَـــتْ أوائلُهُـــنَّ شُعْـــثاً مُجَلَّحَـــةً نَوَاصِـــيها قِيـــامٌ

فقال: "...وجملة (نَوَاصِـيهَا قِيَـــامٌ) جملة من ابتداء وخبر، صارت وصفاً لـــ (مُجَلَّحَة)" [3].

أمّا المواضع التي استعمل فيها مصطلح (المبتدأ) فكثيرة ولا داعي لـذكرها. بيـد أنَّ التبريزيّ استعمل مصطلح الابتداء أيضاً للدلالة على العامل المعنوي المعروف، فكثيراً ما كـان يقول: وهذا يرتفع بالابتداء، وبهذا يكون قد أشرك مفهومين بالمصطلح نفسه.

وبالنظر إلى زمن وفاة التبريزيّ نرى أنَّ أغلب المصطلحات قد استقرت في عصره وما عاد لها هذا الترادف في المصطلحات، وإذا ما وقفنا عند ابن السراج المتوفى سنة (٣١٦هـ) وجدناه يفرق بين مصطلح (الابتداء) ومصطلح (المبتدأ)، وذلك بقوله: " باب مسائل العطـف. .. وتقول: زيدٌ راغبٌ فيك وعمروٌ تعطف (عمراً) على الابتداء، فإن عطفت على (زيدٍ) لم يكن بُد من أن تقول: زيدٌ وعمروٌ راغبانِ فيكَ، فإن عطفت عمراً على الضمير الذي في (راغـبٍ)

([1])الأعثى: الذكر العظيم من الضباع. اللسان (عثث).

([2]) التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٩٩٠.

([3]) السابق ٣/ ١٤٠٨. وانظر أيضاً: ١/ ٢٧١. ٢/ ١٠٤٠. ٣/١٤٠١٣ و١٧٠١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قلت: (زيدٌ راغبٌ هو وعمرو فيكَ) فإن عطفت على ابتداء والمبتدأ لم يجز أن تقول: زيد راغبٌ وعمرو فيك؛ لأن (فيك) معلقة براغب فلا يجوز أن تفصل بينهما "[1].

هذا يعني أنَّ ابن السراج يفرق بين المبتدأ والابتداء، فقد فرق بين الابتداء (المعنوي) والمبتدأ (زيد)، وفي موضع آخر ذكر الاثنين معاً فقال: " فإن عطفت على ابتداء والمبتدأ لم يجز...". فحري بالتبريزيّ المتوفى سنة (٥٠٢ هـ) أن يوحد مصطلحه.

سادساً: (المصدر واسم المصدر والمفعول المطلق)

إنَّ الغاية من الجمع بين هذه المصطلحات هو التداخل بينها، فمصطلح المصدر يشير إلى المصدر (المعنى غير المقترن بزمن)، وكذا يشير إلى المفعول المطلق. وقد استعمل التبريزيّ (المصدر) مصطلحاً يشير إلى الاثنين معاً.

تشير لفظة المصدر في اللغة إلى (الرجوع)، يقول ابن منظور: " أَصْدَرْتُه فصدَرَ أي رَجَعْتُهُ فرَجَع والموضع مَصْدَر ومنه مَصادِر الأفعال" [2].

أمّا استعمال لفظ المصدر اصطلاحاً، فإننا نجد سيبويه يعبر عنه بـ (المصدر والحدث والحدثان والفعل) وفي ذلك يقول: "هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً"[3]. ويقول في موضع آخر:" واعلم أنَّ الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه. .. لمّا عمل في الحدث عمل في المرة والمرتين"[4].

([1])الأصول في النحو، ٧٦/٢.

([2])اللسان (صدر).

([3])الكتاب، ١/ ٣٨٠.

([4])السابق، ١/ ٣٤ – ٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويشير الزمخشري إلى استعمال سيبويه مصطلح (الفعل) للدلالة على مصطلح المصدر فيقول: "المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل"[1].

إنَّ أغلب مصادر النحو القديمة كانت تطلق على المفعول المطلق مصطلح (المصدر)، فكانوا يقولون: باب المفعول المطلق وهو المصدر[2]. ومن هنا فإنَّ النحاة كانوا يميِّزون في مصطلحاتهم بين المصدر أصلاً للفظ، وبين كونه مفعولاً مطلقاً من حيث الإعراب. وعليه فالأحرى بالتبريزيّ أن يضبط مصطلحه، وأن يستعمل مصطلح المفعول المطلق الذي استعمله النحاة قبل أكثر من مئة سنة .

ومن الأمثلة على استعماله لمصطلح المصدر:

١. ما علَّق به على بيت متمم بن نويرة:

دَاوَيتُهُ كُلَّ الدَّواءِ وزِدتُهُ بَذلاً كَمَا يُعْطِي الحَبِيبُ المُوسِعُ

فقال: " انتصب (كُلَّ الدَّواءِ) على المصدر، وتفتح الدال وتكسر من (الدَّواءِ) فالكسر على أنه مصدر والفتح على أنه اسم"[3].

٢. ومثاله ما شرح به قول عبد المسيح بن عسلة:

فأمَّا أخو قُرْطٍ ولستُ بسَاخرٍ فَقُولا: ألا يَا اسْلَمْ بِمُرَّةَ سَالِمَا

([1])المفصل، ص ٣١.

([2])انظر مثلاً: ابن السراج ، الأصول في النحو، ١/ ١٥٩. ابن جني، اللمع في العربية، ص ٤٨.

([3]) التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٢٦٢. وانظر أيضاً استعماله لمصطلح (اسم المصدر) ١/ ٢٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: ". .. وانتصاب (سالماً) يجوز أن يكون على المصدر، وضع اسم الفاعل فيه موضع اسم الحدث كما يقال: قم قائماً، ويجوز أن يكون انتصابه على الحال. .." [1].

وهكذا يكون التبريزيّ قد استعمال مصطلح (المصدر) للدلالة على المفعول المطلق وعلى المصدر ذاته. ونرى أيضاً استعماله مصطلحي (اسم المصدر، واسم الحدث) للدلالة على اسم المصدر، وربّما كان التبريزيّ بذلك يحاول أن يبقي في الأذهان تلك المصطلحات التي استعملها سيبويه، فأغلب من جاء بعده كابن السراج (ت ٣١٦هـ) والزجاجي (ت ٣٣٧هـ) وغيرهما بدأوا باستعمال مصطلحات(المصدر، واسم المصدر، والمفعول المطلق) للدلالة على ما استقرت عليه من الوظائف النحوية. أو لعله نقل تلك النصوص التي حوت تلك المصطلحات دون تغيير؛ مما أدى إلى تعددها.

سابعاً: نائب الفاعل

عبَّر النحاة عن هذا المفهوم بعدة عناوين أو مصطلحات، فهو عند سيبويه " المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل" [2]، وعبّر عنه الفرّاء بـ" ما لم يسمّ فاعله "[3]، وهو عند المبرد: "المفعول الذي لا يذكر فاعله"[4] ، وجعله ابن السرّاج " المفعول الذي لم يسمَّ من فَعَل به" [5]، وقال الفارسي: " المفعول به في المعنى"[6] ، وقال الزبيدي: "المفعول الذي لم يسمَّ فاعله"[7]،

([1]) السابق، ٣/ ١٣١٠.

([2])الكتاب، ١/٣٣.

([3])معاني القرآن، ٢/٩٩، وابن جني، اللمع، ص ٣٣.

([4])المقتضب، ٤/٥٠.

([5])الأصول في النحو، ١/٧٦.

([6])الإيضاح العضدي، ١/٧٠.

([7])الواضح في علم العربية، ص ١٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال ابن جني: " المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه"[1]، واستعمل ابن معطي: مصطلح " الاسم الذي يقام مقام الفاعل"[2] ، وقال ابن الحاجب: "مفعول ما لم يسمَّ فاعله"[3].

والناظر في المصطلحات السابقة يجد أنَّ الفراء والمبرد وابن السرج والزبيدي وابن الحاجب قد عبروا عنه بمصطلحات متقاربة جداً، فقولهم: يذكر ويسمى هما بمنزلة واحدة. بينما نجد سيبويه ركَّز على قضية العمل، وفرق ابن فارس بين المعنى والإعراب، فنائب الفاعل مفعول به في المعنى، يقوم مقام الفاعل في الإعراب.

ولعل أوّل من وصفه بـ (نائب الفاعل) هو ابن مالك[4]، ويؤكد هذا أبو حيّان إذ قال: " لم أرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك"[5] وما جاء به ابن مالك ما هو إلا ترجمة لقول ابن معطٍ، فالذي يقوم مقام الشيء في حال غيابه هو نائبه.

ونجد التبريزيّ استعمل عدة مصطلحات لهذا المفهوم، وهي: (ما لم يسمَّ فاعله) الذي وجد عند الفراء إذ هو نصٌ لما قاله، وكذا استعمل مصطلح(قام مقام الفاعل) الذي وجد عند ابن معطٍ لاحقاً، وقال أيضاً: (مفعول لم يسمَّ فاعله) وهو ما جاء به الزبيدي و واستعمله ابن الحاجب بعد ذلك.

أمَّا المواضع التي استعمل فيها هذه المصطلحات فهي:

١. **ما لم يسمَّ فاعله:** جاء به عند شرحه لبيت عبدة بن الطبيب الذي يقول فيه:

والكُـــوبُ أزهـــرُ مَعْـــصُوبٌ بقُلَّتِـــهِ فَـــوقَ الـــسَّيَاعِ مـــن الرَّيْحـــانِ إكْلِيـــلُ

([1])اللمع في العربية، ص ٣٣.

([2])الفصول الخمسون، ص ١٧٧.

([3])الاستراباذي، الرضي، شرح الكافية، ١/ ٢١٠، وانظر: الجامي، عبدالرحمن، الفوائد الضيائيّة، ١/ ٢٧١.

([4])التسهيل، ص ٧٧.

([5])انظر: الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ١/ ٢٨٦. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ١/ ١٦٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " و(إكْلِيلُ) ارتفع على ما لم يسمَّ فاعله بقوله: (معصوب)، والتقدير: والكوب عُصِبَ بقلَّته إكليل من الريحان فوق السَّياع أي: الطين"[1].

٢. **قام مقام الفاعل:** وذكره أيضاً عند شرحه لبيت عبدة بن الطبيب:

إنَّ الـــــذين تُـــــرَوِّنَهم إخـــــوانَكم يشفي غَلِيـــلَ صُـــدُورِهم أنْ تُـــصْرَعوا

فقال: " فالمفعول الأول في (تُرَوِّنَهم) قام مقام الفاعل وصار الخبر عنه..." [2].

٣. **مفعول لم يسمَّ فاعله:** وهو ما جاء تعليقاً على قول الحادرة:

أودى الـــــسِّفارُ بِرِمِّهـــــا فتَخالُهـــــا هِيمـــــاً مُقَطَّعَـــــةً حِبـــــالَ الأذْرُعِ

فقال: " وإن شئت رويت (مُقَطَّعَةً حِبالُ الأذْرُعِ) فيرتفع على أنه مفعول لم يسمَّ فاعله، كأنه قال: تحسبها قُطِّعَت حبال أذرعها"[3].

ويظهر مما سبق أنَّ كثرة المصطلحات الدالة على (نائب الفاعل) كان لها أثر واضـح على التبريزيّ؛ إذ نتج عن ذلك تعدد المصطلح لديه وهذا أمر طبيعي؛ فهذا المصطلح لم يكتـب له الاستقرار إلا في عصر ابن مالك. وربما كان بعض مصطلحات (نائب الفاعل) لديه من باب الاستعمال اللغوي.

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات ، ٢/ ٦٨٣ - ٦٨٤.

([2])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٢/ ٦٩٦.

([3])السابق، ١/ ١٣١ -- ٢٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

المسائل النحوية

تناولت في هذا الفصل المسائل النحوية التي وردت في هذا الشرح، وتقع أغلب هذه المسائل ضمن الاختيارات النحوية ؛ ففيها إبراز لرؤية التبريزيّ النحوية، وموقفه من الآراء المختلفة. وانقسمت هذه الاختيارات ما بين توجيهه لمسألة ما فيها خلاف نحوي، واختياره لهذا الوجه يدل على رفضه لتلك الوجوه الأخرى، سواء أذكر تلك الوجوه أم لا، وما بين اختيارات عادية ناتجة عن تعدد الوجوه الإعرابية للفظة معينة، مما يجعل التبريزيّ يرجح وجهاً من بين هذه الوجوه، و يقدمه على غيره.

الاختيارات النحوية في المسائل الخلافية

تختلف وجهات النظر لدى العلماء في العديد من المسائل النحوية، وكلٌ يبرهن على صحة موقفه وما ذهب إليه بما تَجود به قدرته و موهبته، وبما يحفظ من النقل الفصيح. وفي الشروح الشعرية التي تتناول الجانب اللغوي نجد الشرَّاح يتخذون هذا المذهب أو ذاك عندما تعرض لهم مسألة من هذه المسائل، ليشيروا بذلك إلى أي المذاهب يميلون، وفي شرح التبريزيّ للمفضّليات نجد عدداً من هذه المسائل، وهي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأوّل: في الأساليب

أولاً: وقوع الفعل الماضي حالاً دون أن يقترن بـ(قد)

تأتي الحال جملةً اسمية أو جملة فعلية؛ والجملة الفعلية قد يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، والمضارع يرد مثبتاً أو منفياً، وكذلك الماضي المنفي، أما الماضي المثبت فثمة خلاف في مجيئه حالاً، وعند هذا الأخير وقف التبريزيّ غير مرة، ومن ذلك قوله عند شرحه لبيت سلمة بن خرشب الذي يقول فيه:

وتُمكِنُنا إذا نَحْنُ اقْتَنَصْنَا من الشَّحَّاج أسعَلَهُ الجَميمُ

فقال: " وموضع (أسعَلَهُ الجَميمُ) من الإعراب حال، والأجود أن تُجعل معه قد مضمرة ليبعد بقد عن لفظ المضي"[1]. والذي يتتبع عبارات التبريزيّ يجد أنه استعمل تعبير (الأجود) مرتين[2]إلا أنَّه بعد ذلك انتقل من مرحلة العبارات التي تشير إلى المفاضلة إلى القطع بوجوب إضمار قد مع الفعل الماضي، ومن ذلك قوله عند وقوفه على بيت المثقب العبد:

تَهَالَكُ مِنْهُ في الرَّخَاءِ تَهالُكاً تَهالُك إحدى الجُونِ حانَ وُرودُها

حيث يقول: " و(حان وُرُودها) في موضع الحال و(قد) معها مضمرة "[3].

وقد بيَّن الأنباري لنا أصل الخلاف في هذه المسألة، فذكر أنّ النحاة انقسموا إلى فريقين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين.

([1]) التبريزيّ، شرح المفضليات، ١٩٣/١.

([2]) انظر السابق: ١٩٣/١ و٢٥٥.

([3]) التبريزيّ، شرح المفضليات، ٧١٤/٢، وانظر أيضاً، ٥١٤/١ ، ٦١٨/٢، ١٦٣٧/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني: وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنَّه إذا كانت معه قد أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً [1].

وبيَّن الأنباري حجج الكوفيين من النقل والقياس" أما النقل: فقد قال الله تعالى (أَوْ جَـآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء: ٩٠] فحصرت فعل ماض، وهو في موضع الحال وتقديره: (حصرةً صدورهم) والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ (أو جاؤكم حصرةً صدورهم) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضّل عن عاصم" [2].

ومثلما احتجوا بالقرآن فقد احتجوا بالشعر أيضاً، وذلك بقول أبي صخر الهذلي:

وإنِّـــي لتَعْرُونِـــي لِـــذِكْرَاكِ نُفْـــضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّـــهُ القَطْـــرُ [3]

(فبلله) فعلٌ ماضٍ وهو في موضع الحال"[4].

وأمَّا من جهة القياس فحجَّتهم أنَّ "كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو (مـــررتُ برجلٍ قاعدٍ وغلامٍ قائمٍ)، جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو (مررتُ بالرجل قاعـــداً وبـــالغلام قائماً)، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: (مررتُ برجلٍ قَعَدَ وغـــلامٍ قـــام). فينبغي أن يقع حالا للمعرفة نحو (مررتُ بالرجل قعدَ، وبالغلام قام) [5].

([1]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٥٢.

([2])السابق، ١/ ٢٥٣.

([3]) انظر البيت في: ابن يعيش، شرح المفضل، ٢ / ٦٧، والبغدادي، الخزانة، ٣ / ٢٥٤، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٢٩، وأوضح المسلك، ٢/ ١٩٩، وشرح ابن عقيل، ٣/ ٢٠.

([4])الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٥٣.

([5]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٥٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وسنكثر هنا من الاقتباسات من الأنباري؛ ليتسنى لنا مناقشة تلك الآراء، فالأنباري يرفض ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش، ويفنِّده على لسان البصريين من جهتي السماع والقياس، فمن جهة السماع: رأى الأنباري أن احتجاج الكوفيين بقوله تعالى:(أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) لا حجَّة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه:

الأول: أن تكون (حصرت) صفة لقوم المجرورة في مستهل الآية.

الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدَّر، ويكون التقدير فيه (أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم) والماضي إذا وقع صفة لمحذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع.

الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر.

الرابع: أن تكون (حصرت صدورهم) محمولة على الدُّعاء لا على الحال، كأنّه قال: ضيَّق الله صدورهم "[1]. وهذا مذهب المبرد[2].

وأمَّا قول الشاعر: (كما انتفض العصفور بلَّله القطرُ)، فإنما جاز ذلك؛ لأنَّ التقدير فيه: قد بلَّله القطر، ولكنَّه حُذف لضرورة الشعر، فلما كانت (قد) مقدرة تنزلّت منزلة الملفوظ بها فلا خلاف أنَّه إذا كان مع الماضي (قد)، فإنَّه يجوز أن يقع حالاً" [3]

أمَّا من جهة القياس فقد ردّ الأنباري حجة الكوفيين التي ترى أنَّ: " كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة " حيث قال: "هذا فاسدٌ؛ لأنَّه إنما جاز أن يقع

([1]) السابق ، ١/ ٢٥٤ – ٢٥٥.

([2])انظر: المقتضب، ٤/ ١٢٤.

([3])الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١/ ٢٥٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نحو: (قاعد وقائم) حالاً؛ لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل يرادُ به الحال؛ بخلاف الماضي، فإنَّه لا يرادُ به الحال، فلم يجزْ أن يقع حالاً"[1].

وأمَّا قولهم: " إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال"، فَرُدَّ عليه بقوله: " هذا لا يستقيم ، ذلك لأنَّ الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف الأصل بدليل يدلُّ عليه كقوله تعالى: (إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ) [المائدة: ١١٠] فلا يجوز فيما عداه؛ لأنَّا بقينا فيه على الأصل، كما أنَّه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالاً لدليل يدل عليه وذلك إذا دخلت عليه (قد) أو كان وصفاً لموصوفٍ، ولم يجزفي ما عداه، لأنّا بقينا فيه على الأصل. وليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماضي مقام المستقبل ينبغي أن يقام مقام الحال؛ لأنَّ المستقبل فعل كما أن الماضي فعلٌ، فجنس الفعلية مشتملٌ عليهما، وأمَّا الحال فهي اسمٌ؛ وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل، يجب أن يقوم مقام الاسم"[2].

يظهر من الموازنة بين ما استدل به البصريون من عدم وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـ (قد) حالاً، وما استدل به الكوفيون والأخفش من جواز وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـ (قد) حالاً أن رأي الكوفيين صحيح ولاغبار عليه والأمثلة على ذلك كثيرة، كما أنَّ رأي البصريين هو الحالة الأكثر وروداً في اللغة. بيد أنَّ تلك التخريجات التي أوردها البصريون للأمثلة التي جاء بها الكوفيون من جواز وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـ (قد) حالاً لا داعي لها، وتعدُّ بعيدة عن الواقع، وذلك للأسباب الآتية:

([1]) السابق، ١/ ٢٥٧.

([2])الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١/ ٢٥٧ – ٢٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أولاً: إنّنا لا نستطيع أن نَعُدّ (حصرت) صفة لقومٍ إلا بحذف (أو جاءوكم) من الآية؛ إذ تقف هذه العبارة فاصلاً بين الموصوف والصفة، والآية على هذا النحو قراءة أُبيّ[1].

ثانياً: إنّ القول: إنّ هناك موصوفاً محذوفاً، وأن (حصرت) صفة له بتقدير (إذ جاءوكم قوماً حصرت صدورهم)، فإنّه يعني أن يكون هذا المحذوف حالاً موطئة، وصفة الحال الموطئة في حكم الحال في إيجاب تصدرها بـ(قد)، وهذا يقتضي أن تقترن(حصرت) بـ (قد)، لكن القراءات جميعاً وردت بدون " قد "، وعليه يكون هذا المذهب ضعيفاً[2].

ثالثاً: وأمّا من قال: إنّ (حصرت) خبر بعد خبرٍ، فإنه لم يدقق في المعنى؛ فبهذا التقدير يكون الإخبار الأول منفصلاً عن الإخبار الثاني، وبالنظر في النص القرآني، من قوله تعالى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۝﴾ [النساء: ٨٩ – ٩٠] نجد أنّ النص حكم رباني، جاء بعده استثناء،ثم عطف على هذا الاستثناء، فهو إذن ليس خبراً بعد خبر.

رابعاً: وأمّا من ذهب إلى كون (حصرت) جملة محمولة على الدعاء لا على الحال فإنّه يشير إلى معنى الدّعاء على هؤلاء القوم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم، وذلك لا وجه

([1])النحاس، إعراب القرآن، ١/٤٤٣.

([2])البغدادي، خزانة الأدب، ٣/٢٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

له[1]؛ لأنَّ الدعاء عليهم بأن تضيق قلوبهم عن قتال المسلمين أمر مقبولٌ، أما الدُّعاء عليهم بأن تضيق قلوبهم عن قتال قومهم فذلك غير مقبول، وعلى ذلك فإنَّ (حصرت صدورهم) جملةٌ خبرية معناها (كرهت قلوبهم)، وهذا ما يؤكده سياق الآيات الواردة قبلها.

وعلاوة على ما سبق فإنَّ (حصرت) جملة حالية جاءت غير مقترنة بـــ (قد) ودليل ذلك قراءة (حصرةً صدورهم) بنصب التاء منَّونةً[2]، ففي ذلك دلالة على كون هذه الجملة جملة حالية.

أمَّا الشاهد الشعري السابق، فإنّ القول: إنَّ سبب حذف (قد) منه الضرورة الشعرية، يعدُّ ردّاً ضعيفاً؛ فهل كلُّ الشواهد الشعرية التي وردت في شرح المفضليات، وفي غيره من الدواوين والشروح، تلازمها ضرورة الشعر؟ إنَّ هذه الكثرة في الشواهد تجعلنا نعيد النظر فيما قاله البصريون.

ونضيف إلى ما سبق أنَّ القرآن الكريم يزخر بالشواهد على هذا النمط المؤيِّد لما جاء به الكوفيون، ومنها:

١. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]. جملة (خسر الدنيا) في موقع الحال من الضمير الهاء في (أصابته).

٢. وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة:٣٤]، جملة " أبى" في موقع الحال من إبليس.

([1])البغدادي، خزانة الأدب، ٢٥٦/٣.

([2])انظر: النحاس، إعراب القرآن، ٤٤٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣. وقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾ [آل عمران: ٥٩]، جملة "خلقه" في موقع الحال من آدم، وغيرها[1].

ونرى أبا حيان يبيّن رأيه في هذه المسالة فيرى أنَّ القول كثر في هذه المسألة، وأن الشواهد على وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـــ(قد) حالاً غير محدودة، فقال: فقد جاء منه ما لايحصى كثرة بغير(قد) [2]، فلو أنها لم ترد كثيراً في لسان العرب لأمكن قبول تقدير (قد) فيها، وهذه الكثرة تبيح أن يقاس عليها وأن لا يلجأ إلى التأويل والتقدير.

وأجاز ابن مالك ورود الحال من الماضي دون أن تقترن بقد، بيد أن الأشيع أن تكون مقترنة بقد [3]. ويعلّق محي الدين عبد الحميد على هذه المسألة عند حديثه عن بيت أبي صخر بقوله: " أمَّا البصريون فيزعمون أنَّه لا بدَّ حينئذٍ من اقتران الفعل الماضي بـــ(قد في اللفظ أو في التقدير، وعلى هذا تكون (قد) مقدرة ههنا قبل الفعل، والإنصاف أنَّ الاستدلال بنفس الكلام الوارد عن العرب، وقد رأينا أنَّ فصحاءهم يجيئون بالفعل الماضي حالاً غير مقترن بـــ(قد)، أمَّا التقدير فلا دليل عليه"[4].

ويجدر بنا أن نقف قليلاً عند مسألة الزمن في اللغة العربية، إذ المسألة ليست أمراً قطعياً، فقد يكون الفعل في الجملة ماضياً ويدل على المضارع والمستقبل، وهذا موجود في العربية بشكل واضح.

([1])انظر مثلاً: [النمل: ٤٨ – ٤٩] و[فصّلت: ٢٣] و[يوسف: ١٦ – ١٧] و[النازعات: ٣٠-٣١].

([2])أبو حيان، البحر المحيط، ٣٣٠/٣.

([3])التسهيل، ص ١١٣.

([4])الإنصاف (الحاشية) ٢٥٣/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبعد هذا العرض نرى ميل التبريزي إلى رأي البصريين، ولعل الأولى به أن يقرّ بمجيء الفعل الماضي حالاً دون اشتراط اقترانه بـ(قد)؛ وذلك لكثرة الشواهد التي وردت في شرحه، وما يعرفه- بالضرورة – بغير هذا الشرح، وربما كان من الأفضل أن يبيّن أن هناك صورتين لمجيء الفعل الماضي حالاً، صورة تقترن بـ(قد) وهي الصورة الأقيس والأشيع، والصورة الأخرى دون سابقتها في الشيوع، ومع ذلك فهي لا تستدعي التقدير.

ثانياً: إضمار (أم) بعد الاستفهام

إنَّ هذه المسألة من أصعب المسائل التي واجهتني في بحثي؛ إذ إنَّني لم أجد -في حدود اطلاعي- كتاباً يشير إلى الكلام الذي ذكره التبريزيّ حول الخلاف بين (سيبويه والأخفش) في مسألة (أم) هذه، فقد ذكر التبريزيّ هذا الخلاف عند شرحه لبيت ثعلبة بن صُعَير:

هل عِندَ عَمْرةَ من بَتاتِ مُسافِرِ في حاجةٍ مُتَروِّحٍ أو باكرِ

فقال: "هل: لاستئناف الاستفهام، ويصح الاكتفاء به مع ما بعده، فلا يحتاج أن يضمر معه (أم لا) ويكون الكلام اقتضاءً. قال سيبويه: يجوز أن تقول مكتفياً: قد علمت أزيدٌ في الدار؛ لأنَّ المعنى: قد علمت ما يقتضي هذا السؤال، فكذلك قوله: هل عِندَ عَمْرةَ من بَتاتِ مُسافِرِ لمَّا كان سؤالاً في الإمتاع بما يجعله زاداً عند الارتحال عنها اكتفى الكلام به. وقال أبو الحسن: لا بدَّ من إضمار (أم لا) كان الكلام بألف التسوية أو ما يعادله، أو على أي وجه كان، يريد إذا قلت: سواءٌ عليَّ، أو ما أبالي، لم يكن بدٌّ من ذكر (أم) بعدها"[1].

تناول التبريزيّ (أم) غير مرة في هذا الشرح، وكانت في أغلبها حديثاً عن (أم) المنقطعة التي تفسر بـ (بل)[2] ومن ذلك قوله عند شرحه لبيت بشر بن أبي خازم:

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٦١٢/٢ – ٢١٣.

([2])انظر: ١٥٢/١، ٦٤٤/٢، ١١٦٤/٣و ١٦٠١و ١٥٠٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أحَـــقٌّ مَـــا رَأيْـــتُ أم احْـــتَلامُ أمْ الأهْـــوَالُ إذ صَـــحْبي نيـــامُ

فقال: " وقوله: (أم الأهوالُ) هذه أم المنقطعة، والأولى هي التي تكون عديلة الألف"[1].

و(أم) حرف مهمل، له عدة أقسام منها: أم المتصلة: وهي المعادلة لهمزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] أو لهمزة الاستفهام، التي يطلب بها وبـــ(أم) ما يطلب بـــ(أي). نحو: أقـــام زيـــد أم قعد؟. .. ومنها: أم المنقطعة: وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين. واختلف في معناهـــا، فقال البصريون: إنها تقدر بـــ(بل) والهمزة مطلقاً[2].

وتشترك الهمزة و(هل) في أن كلتيهما تستعمل في الاستفهام التصديقي، بيد أنَّ الهمـــزة تفترق عن (هل) في كثير من الأمور[3]ومن هذه الأمور: أنَّ الهمزة يطلب بهـــا التـــصور، أي تحديد أمر ما، فعند قولنا: أقابلت زيداً أم خالداً ؟ يكون المطلوب تحديد أحدهما وتعيينه، ولا بدَّ هنا من أن يُسبق الاسم الثاني بـــ (أم)، فالجملة الاستفهامية التي يطلب بها التصور لا تصح إلا بوجود طرفين أو أكثر، و تتوسط (أم) بين هذه الأطراف.

وبحثت مطولاً عن هذا المسألة فلم أجد إشارة إليها عند سيبويه أو الأخفـــش، وحاولـــت البحث عنها في كتب أخرى، ولكن دون جدوى. ولعل التبريزيّ روى هذا الكلام عن شـــيوخه حفظاً، أو أنَّه نُقل خطأً عن سيبويه والأخفش.

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٣/ ١٣٩٣ – ١٣٩٤.

([2])المرداي، الجنى الداني، ص ٢٠٤ – ٢٠٥، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٥١ – ٥٢ .

([3])من هذه الفروق: أنَّ الهمزة تستعمل لقليل الحدوث، و أنَّها تدخل على حروف العطف، ومع المنفي، وغيرها، للاستزادة، انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤/ ٣٩٢ – ٣٩٦ ، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٣٥٠- ٣٥١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والناظر في الكلام الذي رواه التبريزيّ يجد أنَّ الأمر بسيط في أصله؛ إذ إنَّ سيبويه لم يخالف القاعدة العامة التي توجب إتباع (أم) للاستفهام التصديقي، فهو يقول: إنَّ الإنسان يستطيع أن يستغني عن (أم) في حالة قوله: قد علمت أزيد في الدار، وهذه الجملة ليست جملة استفهامية، بل هي جملة خبرية، ولا يطلب بها التحديد أو التعيين، فالكلام هنا يعتمد على (سياق الحال) فالمُخبر هنا سبق وأن سأل عن زيد، ولمَّا علم حقيقة وجوده أو عدمه، قال: قد علمت أزيدٌ في الدار، ولهذا قال التبريزيّ: لأنَّ المعنى: قد علمت ما يقتضي هذا السؤال وبالتالي قال سيبويه: يجوز أن تقول مكتفياً: قد علمت أزيدٌ في الدار.

أمَّا الأخفش فقد بنى حكمه السابق على أصل المسألة، فأوجب الإتيان بـ (أم) على الأصل، أي لا بدَّ من القول: قد علمت أزيد في الدار أم لا، ولهذا قال: لا بدَّ من إضمار (أم) كان الكلام بألف التسوية أو ما يعادله، أو على أي وجه كان.

المبحث الثاني: في حروف المعاني

أولاً: مجيء (إلاّ) بمعنى (واو العطف)

بيَّن الأنباري أن الكوفيين يذهبون إلى أن (إلاّ) تكون بمعنى الواو، بيد أنَّ البصريين لا يذهبون هذا المذهب[1]. وذكر حجج الكوفيين من القرآن والشعر، فمن القرآن استشهدوا بقوله تعالى:﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾[البقرة: ١٥٠]، أمَّا الشعر فاحتجوا بقول عمرو بن معد يكرب:

([1])انظر المسألة (٣٥) في: الأنباري، الإنصاف، ١/ ٢٦٦ - ٢٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وَكُـــلُّ أخٍ مُفَارِقُـــهُ أخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إلاّ الفَرْقَـــدَانِ[1]

فكانت (إلاّ) هنا بمعنى الواو، أي: والفرقدان.

وردَّ البصريون بأن (إلاّ) للاستثناء في إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، أمّا الواو فهي للجمع، ولذا لا يجوز أن تكون (إلاّ) بمعنى (الواو). وفسَّر البصريون الشاهد الشعري بأن (إلاّ) بمعنى (لكنْ)، وتحمل الآية الواردة عليه كذلك. والشاهد الشعري على مجيء (إلاّ) بمعنى (لكن) قول النابغة الذبياني:

وَقَفْـتُ فِيهَـا أصِـيلاً لا أُسَـائِلُهَا أُعْيَتْ جَواباً وَمَـا بِـالرَّبْعِ مِـنْ أحَـدِ

إلاّ الأوارِيّ لأيـاً مَـا أُبَيِّنُهَـا والنُّؤيُ كالحَوْضِ بالمظلومَـةِ الجَلَـدِ[2]

فجاءت هنا استثناءً منقطعاً، و(إلاّ) بمعنى (لكن) ومثله قول جران العود النميري:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

إلاّ اليَعَافِيرُ وإلاّ العِيسُ[3]

فاستخدام (إلاّ) بمعنى (لكن) والتقدير: لكن اليعافيرُ والعيسُ بها.

وقد عقَّب الفراء على الرأي الكوفي – وهو من رؤوس المدرسة الكوفية – بقوله: " وقد قال بعض النحويين: إنَّ (إلاّ) في اللغة بمنزلة الواو، وإنما معنى هذه الآية: (إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا)[البقرة:١٥٠] أي: ولا الذين ظلموا. ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا؛ لأني لا أجيز: قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم. إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد

([1])البيت في ديوانه، ص ١٧٨.

([2])البيتان في ديوانه، ص ١٤ – ١٥ .

([3])الرواية في ديوانه: بسابساً ليس به أنيسُ إلا اليعافير وإلا العيسُ، ص ٩٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(إلاّ) من معنى الأسماء قبل (إلاّ)، وقد أراه جائزاً أن تقول: عليك ألف سوى ألف آخر. فإن وضعت (إلاّ) في هذا الموضع صلحت وكانت (إلاّ) في تأويل ما قالوا، فأما مجردة قد استُثنى قليلها من كثيرها فلا" [1].

هذا يعني بوضوح أنَّ الفراء لا يرى ما يراه بعض الكوفيين، بل يوافق البصريين في أنَّ (إلا) لا تأتي بمعنى (الواو).

عرض التبريزيّ لهذه المسألة عند تعليقه على قول المخبل السعدي:

وأرى لهـــا دَاراً بأغْـــدِرَةِ الـــــ ـــسَّيدانِ لـــم يَـــدْرُس لهـــا رَسْـــمُ

إلا رَمـــــاداً هامِـــــــداً دَفَعَـــتْ عَنـــــهُ الرِّيـــاحَ خَوالِـــدٌ سُـــحْمُ

إذ قال: " والكوفيون يجعلون (إلاّ) من قوله (إلا رَمَاداً) في معنى الواو العاطفة، ويقدّرون الكلام: وأرى لها داراً بأغدرة السّيدان ورماداً هامداً. وينشدون قول الشاعر:

مِـنْ كَـانَ أسْـرَعَ فِـي تفـرُّقِ فَـالِجٍ فَلَبُونُـــه جَرِبـــتْ مَـــعَاً وأغَـــدَّتِ

إلاّ كَنَـــــاشِرَةَ الَّتـــي ضَـــيَّعتَها كالغُـــصْنِ فـــي غُلوَائِـــه المُتَنَبِّـــتِ[2]

قالوا: أراد: وناشرة، وهذا لا يعرفه البصريون، والبيت محمول على زيادة الكاف. كأنّه قال: إلاّ ناشرةَ، وتكون زيادة الكاف على طريق التوكيد، ومثل هذا قول الله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ) [الشورى:١١]"[3].

([1])الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٨٧.

([2])الشاهد لعنز بن دجاجة، انظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٣٦٨، واللسان والتاج (نبت) وفيهـا (أشـرك) بـدل (أسرع).

([3]) التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٥٣٥ – ٥٣٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وشرح المرتضى بيتي المخبل السعدي السابقين، وبيَّن أنَّه من ذهب إلى أنَّ (إلاّ) تعني غير العطف فهو مخطئ، فقال: "(إلاّ) هاهنا بمعنى(الواو) فكأنه قال: وأرى رماداً هامداً ولولا أنَّ (إلاّ) هاهنا بمعنى (الواو) لفسد الكلام، ونقض آخره أوَّلة؛ لأنَّه يقول في آخر البيت: إنَّ الخوالد السُّحم دفعت عنه الرياح، فكيف يخبر بأنَّه دَرَس؟ وإنَّما أراد أنَّه باقٍ ثابت؛ لأنَّ الأثافيّ دفعت عنه الرياح فلم يَسْتَثْنِهِ؛ إذ هو من جملة ما درس، بل هو داخل في جملته"[1].

وبالعودة إلى التبريزيّ فإننا نجد الأمور الآتية لديه:

١. يرى التبريزيّ أنَّ إعراب (إلا رماداً) نصب على مطلق الاستثناء، وليس بدلاً، وإن كان ما قبله منفياً. وعليه فهو يرجعه إلى الأصل في معنى الاستثناء.

٢. لا يظهر ما يدل على موافقته لإحدى المدرستين.

٣. يجيز جعل (إلا رماداً) استثناءً منقطعاً، وكذا يجيز رفع (رماداً) على أن يكون صفة لـ(رسم) وتكون (إلاّ) بمعنى (غير)، وعليه فإنَّ المسألة التالية هي:

ثانياً: مجيء (إلاّ) بمعنى (غير)

يرى الكثير من النحويين مجيء (إلاّ) بمعنى (غير)، قال سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه (إلاَّ) وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبْنَا. والدليل على أنَّه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ، لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت. ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ: (لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا) [الأنبياء: ٢٢] "[2].

([1])أمالي المرتضى، ٢/ ٣١. وأكَّد هذا الكلام مرة أخرى عند تفسيرة للآية (١٠٨) من سورة هود، انظر: ٨٨/٢.

([2])الكتاب، ٣٣١/٢-٣٣٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبيَّن ابن هشام دلالة (إلاّ) هنا فقال: " فلا يجوز في(إلاّ) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا و ذلك يقتضي بمفهومه أنّـــــه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع منكـــر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء. إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفـــسدتا أي إن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة وهذا هو المعنى المراد"[1].

وذكر أبو جعفر النحاس أنَّ الكسائي جعل (إلاَّ) بمعنى (غير) [2]، وكذا يـــرى الفـــراء مجيء (إلاَّ) بمعنى غير، فقال في تفسير هذه الآية: 'لو كان فيهما آلهة (سوى) أو (غيـــر) الله لفسد أهلها"[3]. وذهب هذا المذهب كثير من العلماء[4].

أمّا المبرد فقد ذُكر أنّه يرى الاستثناء في هذه الآية " وزعم أن (إلاّ) فـــي هـــذه الآيـــة للاستثناء، وأن ما بعدها(بدل) محتجاً بأنَّ (لو) تدل على الامتناع،وامتنـــاع الـــشيء انتفـــاؤه وزعم أن التفريغ بعدها جائز وأنّ نحو: لو كان معنا إلاّ زيد أجود كلام، ويرده أنهم لا يقولون: لو جـــــاءني ذيَّار أكرمتهُ، ولا لو جاءني من أحد أكرمته، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلـــك كما يجوز ما فيها ذيَّار، وما جاءني من أحد، ولمّا لم يجز ذلك دل علـــى أنَّ الـــصواب قـــول سيبويه: إنَّ إلا وما بعدها صفة"[5].

([1])مغني اللبيب، ١/ ٨٣ -٨٤.

([2])إعراب القران، ٢/ ٣٦٩.

([3])معاني القرآن، ٢/٢٠٠.

([4])منهم: الزجاج في معاني القرآن وإعرابه، ٣/ ٣٨٨، و ابن السّرّاج في الأصول، ١/ ٢٨٥ – ٢٨٦ ، والزجاجي في حروف المعاني، ص ٧، والهروي في الأزهية، ص ١٧٣، والزمخشري في الكشاف، ٥٦٧/٢، و الأنبا ري في البيان، ٢ /١٥٩.

([5])ابن هشام، مغني اللبيب، ٨٤/١، والسيوطي، همع الهوامع، ٢٧٢/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالعودة إلى المبرد في بيانه لهذه الآية، نجده يذكر أنَّ (إلاّ) بمعنى (غير) [1]، ولعله قد عدل عن رأيه السابق بعد أن رأى أغلب النحاة ممن سبقوه على هذا الرأي، أو أن الرأي نسب إليه خطأً.

أمَّا التبريزيّ فهو يجوِّز هذا الرأي ويراه صالحاً، وذلك بجعله (إلاّ) في (إلاّ رماداً) بمعنى غير، وفي هذا يقول: " ولو رفع (إلاّ رمادٌ) لجاز على أن يكون صفة لقوله: رسم، ويكون (إلاّ) بمعنى (غير) ويكون هذا مثل قول النابغة.. [2].فترفعه، وهذه لغة تميم"[3].

ويعلّق على قول علقمة بن عبدة:

وَمَا مِثْلُهُ في النَّاسِ إلاّ أسِيرُهُ مُدانٍ ولا دَانَ لِذاكَ قَرِيبُ

فقال: " الرفع في (أسيره) على أن يكون في موضع الصفة لـ (ما مثله) والمعنى: ما مثلُه غيرُ أسيره في الناس مساوٍ، ومثله:

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوه لعمْرُ أبيك إلا الفرقدانِ

والمعنى: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين، والجيد النصب، على أن يكون استثناءً مقدماً، ومثله: ما في الدار إلا زيداً أحدٌ "[4].

ومع أنَّ التبريزيّ يختار في البيت السابق النصب على جعل (إلاّ) بمعنى (غير) إلا أنَّ الشاهد أنَّه يجيز جعل (إلاّ) بمعنى (غير).

([1]) انظر: المقتضب، ٤/٤٠٨.

([2])ورد ذكر البيتين وتخريجهما في ص ٧١ من الرسالة.

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٥٣٦.

([4])السابق ، ٣/ ١٥٩٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: مجيء (أو) بمعنى (الواو) و(بل)

ذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى جواز مجيء (أو) بمعنى(الواو) و(بل) واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[1].

جاء الكوفيون من الشعر بقول ذي الرمّة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُورَتُها أو أَنْتَ في العَينِ أَمْلَحُ[2]

وفيه (أو) بمعنى (بل أنت).

وأمّا مجيء (أو) بمعنى (الواو) فهو كقول النابغة الذبياني:

قَالَتْ: ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَاتِنَا، أو نِصْفَهُ فَقَدِ[3]

فجاءت (أو) بمعنى (و) والتقدير: ونصفه.

ويورد الأنباري ردَّ البصريين بقوله: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف (الواو) و(بل)؛ لأنّ (الواو) معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى(أو)، والأصل في كل حرف ألاّ يدل إلاّ على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك

([1])انظر: المسألة (٦٧) في: الأنباري، الإنصاف، ٤٧٨/٢، و ابن هشام ، مغني اللبيب، ٧٤/١.

([2])نسب هذا البيت إلى ذي الرّمة ابن جني في المحتسب، ١/ ١٨٤، ولم أجده في ديوانه، وانظر البيت أيضاً في: الفراء، معاني القرآن، ١/ ٧٢.

([3])انظر: الديوان، ص ٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالأصـــل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنا بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدل علـــى صحة ما ادعوه"[1].

وردّ البصريون الشواهد التي جاء بها الكوفيون، ورأوا أنها من صنيع الـــشعراء بـــأن يخرجوا الكلام مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك، ليدلوا بذلك على قوة الشبه، وهو ما يسمّى (تجاهل العارف).

ومن الذين ذهبوا مذهب الكوفيين ابن هشام[2]، وقد استشهد على ذلك بعدد من الأمثلـــة الشعرية، وكذا الأشموني[3].

عرض التبريزيّ هذه القضية مرتين في شرحه، ففي تعليقه على قول مزرد بن ضرار:

أُولَئِـــكَ أَوْ تِلْـــكَ المُنَاصِـــي رِباعُهـــا مـــع الرُّبْـــدِ أَولادِ الهِجَـــانِ الأَوابِـــدِ

فقال: ". .. وقوله: (أو تلك المُناصِي) هي (أو) التي تكون للإباحة، كالتي فـــي قولـــه: (﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَـةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) [الصافات: ١٤٧] فمعناه يرجع إلـــى معنـــى (الواو). ولهذا قيل معناه: ويزيدون[4] ".

إنّ الناظر في الأمثلة السماعية الكثيرة التي وردت على مجيء (أو) بمعنى (الـــواو) أو (بل) ليشعر بأنّ رأي البصريين أمر مرفوض؛ لأنّ التمسك بالقاعدة أمر محمود في حال أنها لا تخالف السماع، فكيف إذا كان هذا السماع كثيراً ؟

([1])الإنصاف، ٢/ ٤٨٠ – ٤٨١.

([2])انظر: مغني اللبيب، ٧٥.

([3])انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣/ ١٩٣ – ١٩٦.

([4])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٣٨٤، وانظر الكلام ذاته، ١/ ١١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلاوة على ذلك فإنَّ الحروف في العربية تتناوب فيما بينها، فأغلب أحرف الجر تتعارض في دلالات بعضها. والأمر هنا أنَّ (أو) لها معنى رئيس بيد أنها تحمل دلالات أخرى في بعض الأحيان، وهذا صحيح في العربية[1]. وإذا استطاع البصريون رد الأبيات الشعرية، وهي من صنيع البشر، والخطأ وارد لديهم، وكذا التوهم، أو إرادة الناحية البلاغية، فما هو موقفهم من الآيات القرآنية؟ إذ إنَّ بقاء المعنى على ما هو عليه أمر غير مقبول في حق الله سبحانه وتعالى، وإنما هو استعمال على عادة العربية التي نزل بها القرآن.

لقد اعتمد التبريزيّ رأي الكوفيين، وأخذ بالرأي الذي يجيز وقوع (أو) بمعنى (الواو).

رابعاً: مجيء واو العطف زائدة

تباينت آراء النحاة في هذه المسألة فقال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن برهان: إنّها زائدة[2]، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى: (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها).

وذكر الفراء أنَّ القراءة لديهم بغير واو فقال: " وفي قراءتنا بغير واو، ومثله ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ [فاطر: ١٠٣ – ١٠٤]

معناه: ناديناه، وقال امرؤ القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفافٍ عَقَنْقَلِ[3]

([1])انظر: الفراء، معاني القرآن، ٧٢/١ و ٣٩٣/٢، وثعلب، مجالس ثعلب ، ١١٢/٢، و الفارسي، المسائل البصريات، ٧٢٦/١.

([2]) انظر: الأنباري، الإنصاف (المسألة ٧٤)، ٤٥٦/٢ ، و الزبيدي، ائتلاف النصرة ، ص ١٤٨.

([3]) البيت في الديوان، ص ١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يريد: انتحى"[1].

ومن الشواهد الأخرى التي تؤيّد مذهب الكوفيين قول الأسود بن يعفر:

حَتَّـــى إذا قَمِلَـــتْ بطـــونُكم وَرَأَيْـــتُم أبْنَـــاءَكُم شَـــبّوا

وَقَلَبْـــتم ظَهْـــرَ المِجَـــنِّ لَنَـــا إنَّ اللئـــيمَ العَـــاجِزُ الخِـــبُّ [2]

وتقدير البيت: عرف غدركم وقلبتم ظهر المجن.

ويرى البصريون أنها ليست زائدة، فهي دائماً لمعنى، وهـي فـي هـذه الاسـتعمالات عاطفة، وجواب الشرط فيها جميعاً محذوف مقدر.

تعرض التبريزيّ لهذه المسألة في شرحه غير مرة، وكان موقفه يساير الرأي القائل بعدم كون (واو العطف زائدة)، ففي تعليقه على قول الحارث بن حِلِّزة:

ولئنْ سَألتِ إذا الكتيبةُ أحْجَمَتْ وَتَبَيَّنَتْ رِعَةُ الجَبَـــانِ الأهـــوجِ

وَحَـــسِبْتِ وَقْـــعَ سُـــيوفِنا برؤوسِـــهم وَقَعَ السَّحَابِ علـــى الطِّـــرافِ المُـــشْرَجِ

فقال: " كلُّ الكوفيين يجعلون الواو من (وَحسِبْتِ وَقْعَ) زائدة، ويقولون: الواو للإقحـام، وحسبت جواب (لئن سألت) وهذا بعيد لأنَّ الكلام لا يتم ولا يلتئم"[3].

وجاء أيضاً في شرحه لبيت أبي ذؤيب الهذلي:

حتـــى إذا ارتَـــدَّت وأقـــصَدَ عُـــصبةً منهـــا وقـــام شَـــرِيدُها يَتَـــضَوَّعُ

([1])الفراء معاني القرآن، ٢/٢١١.

([2])البيتان في: ابن جني، سر الصناعة، ٢/ ٦٤٦، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١/٤٢٠، الكيلكلدي، صلاح الدين الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص ٥٣ ، واللسان (قمل).

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٣/ ١١٤٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله: "وجواب (إذا) لم يجئ بعد، فعلى طريقة أبي الحسن يجوز أن تكون الواو من قوله: (وقام شَرِيدُها) زائدة، والمعنى: حتى إذا الثور أقصد عصبة منها قام شريدها... ويجوز أن يجعل الجواب محذوفاً. وهو أجود، ويستدل عليه بما اقتضاه هذا البيت وبما بعده، ومثل هذا قوله تعالى: (حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا) [الزمر: ٧٢]"[1].

واختلف النحاة في تقدير تلك الواو فرأى الحريري وابن خالويه أنَّ الواو في الآية (جاؤوها وفتحت) هي واو الثمانية[2]. ورأى آخرون أنَّها واو الحال[3]، وفي ذلك يقول صلاح الدين الكيلكلدي:" وتلك المواضع الواو فيها عاطفة على محذوف مقدر يتم به الكلام تقديره: لنبصره أو لنرشده ونحو ذلك... وكذلك قيل في قوله (وفتحت أبوابها) تقديره: عرفوا صحة ما وعدوا به والأقوى أن تكون الواو حالية"[4].

من الواضح أنَّ الرأي البصري أصح الرأيين؛ فهذه الواو جاءت لمعنى، وهي ليست زائدة، وخاصة في النص القرآني، إذ إنَّ القرآن نسجٌ من حكيم خبير، وضع كل شيء فقدَّره تقديرا، بيد أنَّنا يجب ألاّ نرفض كل الرفض رأي الكوفيين فالناظر في الأمثلة الشعرية يجد أنَّ تقدير الجواب بحذف تلك الواو أمر وارد- بغض الطرف عن الوزن الشعري – كما أنَّ المعنى لا يتأثر، ففي البيتين السابقين يمكن أن يردا هكذا:

١. ولئنْ سألتِ إذا الكتيبةُ أحْجَمَتْ حسِبْتِ وَقْعَ سُيوفِنا. ..

٢. حتى إذا ارتَدَّت وأقصدَ عُصبةً منها قامَ شَرِيدُها...

([1])السابق، ٣/ ١٧١٦.

([2])انظر: السيوطي، همع الهوامع ، ٥/ ٢٣١.

([3])انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٦٣/٢.

([4])الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص ١٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهكذا نرى أنَّ المعنى مقبول وتام بدون تلك الواو، والجواب موجود، وليس بحاجة للتقدير، إذ هو (حسِبْتِ) و(قامَ شَرِيدُها).

المبحث الثالث: في العطف

أولاً: العطف على الضمير المرفوع

تباينت آراء النحاة في هذه المسألة، فذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو: قمتُ وزيدٌ، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز إلاّ على قبح في ضرورة الشعر، وأجمعوا على أنّه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح. وبهذا يكون التبريزيّ قد تبنى رأي البصريين في هذه المسألة.

ويرى سيبويه أنَّ عطف الظاهر على المضمر المرفوع في الفعل قبيحٌ، ومثل لذلك بقوله: قلتُ وعبد الله وأفعل وعبدُ الله، إلاّ أنه يقالُ: فعلت أنا وعبدُ الله فإعادة الضمير المنفصل عنده وسيلةُ للتخلص من هذا القبح، ومثل له بقوله: " ذهبتَ أنت وزيدٌ " وقوله تعالى ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤] [1].

أمّا الكوفيون فقد عدُّوا مثل هذا العطف جائزاً من غير قبحٍ، وعليه فإنَّ إيقاع الفاصل المعطوف ليس واجباً عندهم لتصحيح بنية العطف كما يرى الجمهور، واستشهدوا على ذلك من كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النجم: ٦ – ٧] فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلع الشمس فدل على جوازه.

([1]) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢ / ٣٧٧ – ٣٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واستشهدوا من الشعر بقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْـــتُ إذ أقْبَلَـــتْ وَزَهْـــرٌ تَهَـــادَى كَنِعَـــــاجِ المَـــلا تَعَـــسَّفْنَ رَمْـــلا[1]

فعطف (زهراً) على الضمير المرفوع في أقبلت.

وبقول جرير:

وَرَجَـا الأخَيْطِـلُ مِـنْ سَـفَاهَةِ رأيِـهِ مـَا لَـمْ يَكُـنْ وأبٌ لَـــهُ لِيَنَـــالا[2]

فعطف و(أب) على الضمير المرفوع في يكن فدل على جوازه.

استشهد الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه من كلام الله ومـن الـشعر. لكننـا نجـد البصريين، يرفضون هذا الأمر بتعليل فلسفي. يقول الأنباري: "إنَّما قلنا لا يجوز العطـف على الضمير المرفوع المتصل؛ وذلك لا يخلو أما أن يكون مقدراً في العقل أو ملفوظاً بـه، وإن كان مقدراً فيه نحو: قام وزيد، فكأنه قد عطف اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو: قمتُ وزيدُ، فالتاء تتنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوَّزنا العطف عليه لكان أيـضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز"[3].

ونسب النحاس هذا الرأي إلى الفراء وحده؛ فقال: " ويقبح عند البـصريين أن يُعطـف على المضمر إذا لم تؤكده؛ لأنَّه كأحد حروف الفعل، إلاّ أنه جائز عندهم في الشعَّر، وهو عند الفراء جائزٌ في كلِّ موضع "[4]. ويرى المبرِّد أن العطف على الضمير المرفوع لا بدَّ لـه مـن تأكيد بالضمير أو بأي فاصل غيره ويقبح العطف عليه بلا تأكيد، حيث يقول: " إلا ترى أنك

([1])انظر البيت في: ابن جني، الخصائص، ٢/ ٣٨٦، واللمع ، ص ٩٦، و الزمخشري، المفصل، ص ١٢٤، و الأنباري، الإنصاف ، ٢/ ٤٧٥، و العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ، ١/ ٤٣١.

([2])البيت في الديوان، ص ٥٦٢، وانظر أيضاً: أبو تمام ، نقائض جرير والأخطل، ص ٩١.

([3])الإنصاف، ٢ /٤٧٧.

([4])إعراب القرآن، ٤٩١/١، ٢٦٢/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لو قلتَ: قُمْ وعبدُ الله، كان جائزاً على قبحٍ، حتى تقول: قمْ أنت وعبدُ الله ... وإن شئتَ قلتَ، إياك أنت وزيداً، فجعلت (أنت) توكيداً لذلك المضمر، فإن قلت: إياك وزيدٌ، فهو قبيحٌ، وهو على قبحه جائزٌ كجوازه في قُمْ وزيدٌ "[1].

بيَّن التبريزيّ رأيه في هذه المسألة عند تعليقه على قول حاجب بن حبيب:

ألا إنَّ نَجْواكِ في ثادِقٍ سواءٌ عليَّ وإعلانُها

فقال: " (نَجْواكِ) على الخطاب ثم قال: (وإعلانُها) على عادتهم في التحوُّل والافتنان. .. وكان يجب أن يقول: سواء عليَّ هي وإعلانها، لأنَّ عطف الظاهر على المضمر المرفوع ضعيف حتى يؤكَّد"[2].

والمدقق في هذه المسألة يجد أن الخلاف بين البصريين والكوفيين أمرٌ مبالغ فيه؛ فالمسألة لم تكن ممنوعة عند الفريقين؛ لكنها قبيحةٌ عند البصريين وجائزة عند الكوفيين.

وأرى أنَّ هذا الأمر ما هو إلاّ خلاف لفظي، إذ نحن أمام مسألة نحوية تحتاج إلى حكم واضح، ولسنا أمام صورة بلاغية نستحسنها أو نكرهها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ البصريين لم يتمكنوا من قول: غير جائز أو لا يجوز؛ لأنهم سيواجهون قدراً كبيراً من الشواهد في هذه المسألة، ولذلك قال ابن مالك:

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشياً وضعفه اعتقد

([1])المقتضب، ٣/ ٢١٠ – ٢١٢.

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٣ / ١٥١٢ – ١٥١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويعلِّق ابن عقيل قائلاً: " وأشار بقوله: (وبلا فصل يرد) إلى أنَّه قد ورد في النظم كثيراً العطف على الضمير المذكور بلا فصل" [1].

وأقف قليلاً هنا لأبين أنَّنا الآن بحاجة إلى دراسات متخصصة في المسائل الخلافية، تقف عليها بعناية شديدة، تستخدم المنهج الإحصائي، والمقارنة الموضوعية ؛ لإعادة النظر في تلك الأحكام التي وردت في كتب الخلاف، فنحن في كل يوم نجد دراسة تتناول هذه المسائل وتقف أمام شاهد جديد، واقصد بذلك: أننا لو جمعنا الشواهد في هذه المسألة، أو في مسألة ورود الحال من الماضي غير المقترن بقد، أو غيرها من المسائل، لاستطعنا أنَّ نصوب تلك الآراء، فنقول مثلاً: ويجوز العطف على الضمير المرفوع مطلقاً، أو: وتأتي الحال من المضارع والماضي، وللماضي صورتان هما: الاقتران بقد أو عدم الاقتران، وهكذا. وعلى تلك الدرسات أن تأخذ بمبدأين هما:

١. سياق المقام: أي أنَّ كل تعبير لغوي مرتهن بسياق معين، فما يجوز في مقام ما، قد لا يكون مقبولاً في مقام آخر، كما أنَّ مسألة القبول والرفض للأسلوب اللغوي تعتمد على الأرضية المشتركة بين المتكلم والمستمع.

٢. أصل التركيب: فكثيراً ما يحكم على تركيب ما بالخطأ اعتماداً على الأصل الذي يجب أن يكون عليه التركيب، مع أنَّ هذه الحالة لا تظهر إلاّ إذا توفرت جميع الظروف المهيِّئة لذلك التركيب، وإلاّ اعترى التركيب تقديم أو تأخير أو حذف أو زيادة، وذلك حسب ما تقتضيه حالة الإفهام و التوصيل.

---

[1] شرح ابن عقيل، ٣/ ٢٣٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: العطف الممتنع

ذكرت أكثر كتب النحو هذه المسألة، فهي مسألة تعتمد في حكمها النحوي على المعنى الذي يفضي إليه هذا العطف، وعرض التبريزيّ هذه المسألة مرتين في شرحه، ففي بيت الحادرة الذي يقول فيه:

ومَعَرَّضٍ تَغلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُوَّعِ

قال: " و(معرض) يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: (ربَّ فتية) [1]كأنه قال: وربَّ معرض، ويجوز أن يكون معطوفاً على قوله: (فصَبَحْتُهم من عاتقٍ) ويصير معنى الكلام: سقيتهم صبوحاً من عاتق، وأطعمتهم لحماً معرَّضاً، ويكون كقوله:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً .. حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[2]

وساغ ذلك؛ لأنّ الأمرين يرجعان إلى حسن التعهد، وهما العلف والسَّقي، إذ المعنى علفتها تبناً وسقيتها ماءً "[3]، وجاء في موضع آخر من تعليقه على بيت عمرو بن الأهتم:

يُعَالِجُ عِرْنِيناً مِنَ اللَّيلِ بَارِداً تَلُفُّ رِيَاحٌ ثوبَهُ و بُرُوقُ

قوله: " وعطف (البروق) على (الرياح) وإن لم يشاركها في لف الثوب كقول الآخر:

يَا لَيْتَ بَعْلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا "[4].

([1])يقصد البيت الخامس عشر من القصيد وهذا البيت هو البيت التاسع عشر.

([2])البيت بلا نسبة في: ابن جني، الخصائص، ٢/٤٣١، و الأنباري، الإنصاف، ٢ /٦١٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٦٣٢، و أوضح المسالك ، ٢/٢٤٥، و شرح شذور الذهب، ص ٢٤٠، و البغدادي، خزانة الأدب، ٢/٢٧٥، واللسان والتاج (علف) و (قلد).

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٢٢٨- ٢٢٩.

([4])البيت بلا نسبة في: الكامل، ص ٤٣٢، ٤٧٧، والخصائص ٢/٤٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٢٨٥، اللسان والتاج (قلد)، وانظر: شرح المفضليات، ٢/ ٦٠١ – ٦٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبين ابن هشام موقف النحاة وآراءهم في هذه المسألة بقوله: "أما امتناعُ العطفِ فلانتفاء المشاركة، وأمَّا امتناعُ المفعولِ معه فلانتفاء المعيَّة في الأول، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني. ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنَّه مفعول به أي: وَسَقَيْتُهَا مَاءً وكَحَّلْنَ العُيُونَا هذا قول الفارسيِّ والفَرَّاء، ومَنْ تبعهما، وذهب الجَرْمِيُّ والمَازِنِيُّ والمبَرِّدُ وأبو عُبَيدة والأصمعي واليزيدي إلى أنَّه لا حَذْفَ وأنَّ ما بعد الواو معطوف؛ وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فيؤول زَجَّجْنَ بِحَسَنٍّ" [1].

يجوِّز التبريزيّ إذن العطف في هذه المسألة، على أساس تقدير فعل محذوف يناسب الاسم المعطوف. وبهذا يكون قد اختار رأي الفراء والفارسي. و نرى في المثال الثاني أنَّ تقدير فعل مغاير أمر واجب، إذ إن الرأي الذي يرى تقدير فعل عام لكلا المفعولين لا ينطبق هنا، فالمشاركة في لف الثوب معدومة من البروق، ولعل هذا يرجح ما ذهب إليه التبريزيّ، وبهذا يكون التقدير: تَلُفُّ رِياحٌ ثوبَهُ و وترهبه بُرُوقُ أو تحرقه.

ويجيز ابن مالك الوجهين: النصب، أو العطف على إضمار فعل مناسب، ولا يرجح وجهاً على الأخر فيقول في ألفيَّته:

والنصب إن لم يجز العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تصب [2]

فإذا لم يصلح العطف فالنصب واجب، وإذا لم يستقم المعنى بالعطف أو بالنصب، تعين الإضمار. وذكرمحي الدين عبد الحميد أنَّ الوجه الذي يعدُّ الاسم الواقع بعد الواو مفعولاً معه منكر من قبل ابن هشام، ويبين سبب هذا الإنكار بقوله: " ووجه الإنكارأن كونه مفعولاً معه يقتضي أن تكون الواو الداخلة عليه واو المعية، و واو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها

([1])ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/ ٢٤٧.

([2])شرح ابن عقيل، ٢ /٢٠٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مصاحباً لما قبلها في انصباب العامل عليهما، ومعنى ذلك: أن يكون وقت تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها، ولا شك أنَّ ذلك منتفٍ ههنا" [1].

المبحث الرابع: في تردد الأدوات

تعرّض التبريزيّ لعدد من المسائل التي تدور في فلك الخلاف حول اسمية أو حرفية بعض الأدوات ؛ إذ إنّ الخلاف في هذا واسع، وهذه الأدوات هي:

أولاً: إذا المكانية بين الحرفية والاسمية

اختلف النحويون في إذا الفجائية، فرأى بعضهم أنها ظرف زمان، ومنهم الزجاج، والرياشي، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ونسب إلى المبرد، و قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه. ومنهم من جعلها ظرف مكان، وهو مذهب المبرد، والفارسي، وابن جني، ونسب إلى سيبويه. وقال آخرون: هي حرف. وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين، وإليه ذهب ابن مالك[2].

وفرّق العلماء بين (إذا) المكانية(الفجائية) و(إذا) الزمانية (الشرطية) من ستة أوجه، هي:

الأول: أنَّ إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، وإذا الفجائية لا يليها إلاّ جملة اسمية.

الثاني: أنَّ إذا الشرطية تحتاج إلى جواب، وإذا الفجائية لا جواب لها.

الثالث: أنَّ إذا الشرطية للاستقبال، وإذا الفجائية للحال.

الرابع: أنَّ الجملة بعد إذا الشرطية، في موضع خفض بالإضافة، والجملة بعد إذا الفجائية لا موضع لها.

([1])ابن هشام، شرح شذور الذهب، (الحاشية) ٢٤١.

([2])انظر: ابن هشام مغني اللبيب ، ١/ ١٠٢ – ١٠٣، و المرادي، الجنى الداني، ص ٣٧٤ – ٣٧٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخامس: أنَّ إذا الشرطية تقع في صدر الكلام، وفي أوسطه كـ(آتيك إذا احمـرَّ البـسر)، وإذا الفجائية لا تقع صدراً.

السادس: أنَّ إذا الفجائية يخبر بها عن الجثة، وهذا لا يكون في إذا الشرطية[1].

واختلف العلماء في العامل في إذا الفجائية، فمن قال باسميتها جعلها إمَّا:

أولاً: خبر المبتدأ الواقع بعدها، نحو: خرجت فإذا زيد قائم. فقائم ناصب لـ(إذا). والتقدير: ففي المكان الذي خرجت فيه، أو في الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم.

ثانياً: إن لم يذكر بعدها خبر، نحو: خرجت فإذا زيد، أو نصب على الحال، نحو: خرجت فإذا زيد قائماً، كانت إذا خبر المبتدأ. فإذا كان جثة، وقلنا: إنها ظرف زمان، كان الكلام على حذف مضاف، أي ففي الزمان حضور زيد.

أمَّا من قال بحرفيتها فاحتج بأنه في حال وقعت إن المكسورة بعدها، فما العامل ؟ وهذه لا يعمل ما بعدها في ما قبلها، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

وكُنْـتُ أُرَى زَيْـداً كَمـا قِيـلَ سِـيداً إذَا إنَّـهُ عَبْـدُ القَفَـا واللُّهَـازِمِ[2]

ورد على هذه الحجة بأنَّ في الكلام حذفاً، فإذا قلت: خرجت فإذا إنّ زيداً منطلق فالتقدير فإذا انطلاق زيد، إنه منطلق. فتكون إذا خبر مبتدأ محذوف[3]. وبيَّن ابن عقيل تفسير هذا البيت بقوله: " وروى بفتح أن وكسرها فمن كسرها جعلها جملة مستأنفة والتقدير إذا هو عبـد القفـا

([1])انظر هذه الشروط في: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١/ ١٠٢، والمسائل العشر لملك النحاة، ضـمن كتـاب ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر حنا حداد، ص ١٠١ – ١٠٢، والمرادي، الجنى الداني، ص ٣٧٥.

([2]) البيت بلا نسبة في: ابن السراج، الأصول في النحـو، ١/٢٦٥، و ابـن جنـي، الخـصائص، ٢/ ٣٩٩، الزمخشري، المفصّل، ص١٧١، و ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٠٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل ١/ ٣٥٦،

([3])انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٠٣، والمرادي، الجنى الداني، ٣٧٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القفا واللُّهازم، ومن فتحها جعلها مصدراً مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان والتقدير على الأول فإذا عبوديته أي ففي الحضرة عبوديته وعلى الثاني فإذا عبوديته موجودة "[1].

أمَّا التبريزيّ فقد تناول (إذا) المكانية غير مرة في شرحه، ومن الأمثلة على ذلك، ما علَّق به على قول أبي ذؤيب:

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَن أُدافِعَ عنهمُ فإذا المَنيّةُ أقْبَلَتْ لا تُدْفَعُ

فقال: " و(إذا) من قوله (فإذا المَنيّةُ) هي المكانية، لا الزمانية ويتم بالمبتدإ بعده، تقول: خرجت فإذا زيدٌ (بالابتداء) و(إذا) خبره" [2].

وقال في شرحه لبيت الأسود بن يعفر:

فَإذا وَذَلِكَ لا مَهاةَ[3] لِذكْرِهِ والدَّهرُ يُعْقِبُ صَالِحاً بِفَسَادِ

فقال: " (إذا) هذه هي التي للمكان لا للزمان، والمبتدأ بعده محذوف، والمراد: فإذا الأمر ولِّي، ويقول القائل: خرجت فإذا زيد، والمعنى: فبحضرتي زيدٌ، فيتم الكلام بها" [4].

وتحدث التبريزيّ عن مجيء(إذا) للشرط وفرَّق بينها وبين (إنْ)، وذلك عند تعليقه على قول مزرد بن ضرار:

إذا ضَمَرَتْ كانتْ جَدايَةَ حُلَّبٍ أُمِرَّتْ عليها وَشُدَّ الأسافِلُ

فقال: " وقوله: أُمِرَّتْ صفة للجداية، فإن قيل لم وقف على قوله: إذا ضَمَرَتْ ولم يذكر حالها في السِّمن، كما ذكرها في الضُّمْر، قلت: إذا يقتضي جواباً، ويقع محدوداً، وبكونه محدوداً

---

[1] شرح ابن عقيل، ١/ ٣٥٦.

[2] التبريزيّ، شرح المفضليات، ٣/ ١٧٨٩.

[3] لا مهاة أي: لا بقاء.

[4] السابق، ٢/ ٩٨٣ – ٩٨٤، وانظر أيضاً: ٢/ ٩٧١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

انفصل عن (إنْ) الجزاء، ألا ترى أنَّ ما بعد (إن) يجوز وقوعه وامتناعه، لأنَّ حكم الشرط ذلك، وأنَّ ما بعد (إذا) لا بدَّ من وقوعه، ولهذا استحال أن يقال: إذا احمر البُسْرُ فعلت كذا ؛ لأنَّ احمراره لابدَّ من كونه، ووقوعه، وإذا كان الأمر على هذا بانَ أنَّ (إذا) لا يقتضي تكراراً، وإن كان لتضمنه معنى الجزاء لا بدَّ له من جواب"[1].

و نجد لدى التبريزيّ الأمور الآتية:

أولاً: يرى التبريزيّ شكلين لـ (إذا) وهما الزمانية والمكانية.

ثانياً: يرجح كون (إذا) المكانية لا الزمانية في الأبيات التي شرحها، مستدلاً بأنَّ معناها يتم بالمبتدأ بعدها و هذا الشرط من شروط (إذا) المكانية.

ثالثاً: يرجح الاسمية في (إذا) المكانية بدليل إعرابه لها حيث قال: " و(إذا) من قوله (فإذا المَنيّةُ) هي المكانية، لا الزمانية ويتم بالمبتدإ بعده، تقول: خرجت فإذا زيدٌ (بالابتداء) و(إذا) خبره".

رابعاً: يرى أنَّ العامل بها هو المبتدأ أو الكلام المحذوف بدليل قوله: "ويقول القائل: خرجت فإذا زيد، والمعنى: فبحضرتي زيدٌ".

ربما كان الاظهر في (إذا) الفجائية أنها حرف، وأرى ما يراه الأخفش فيها من أنها حرف " والحرف لا يخبر به ولا عنه"[2] فإذا قلنا: خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ (بالرفع) – وهو أكثر كلام العرب – فزيد مبتدأ وجالسٌ خبره، وإذا قلنا: خرجت فإذا زيدٌ جالساً، فجالس (حال) والخبر محذوف، ولعل التقدير: أمامي أو قبالتي.

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١ / ٤٦٧ – ٤٦٨.

([2])ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ١٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: كاف التشبيه بين الحرفية والاسمية

فصّل العلماء الحديث في هذه المسألة، فيرى بعضهم أنّ " الكاف حرف، يكون عاملاً، وغير عامل. فالعامل: كاف الجر. وغير العامل: كاف الخطاب.أمّا كاف الجر: فحرف ملازم لعمل الجر. والدليل على حرفيته أنه على حرف واحد، صدراً، والاسم لا يكون كذلك. وأنّه يكون زائداً، والأسماء لا تزاد. وأنه يقع مع مجروره صلة، من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد. ولو كان اسماً لقبح ذلك، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول"[1].

والبحث في آراء العلماء في هذه المسألة يطول وهم فيها على مذاهب، فقد ذهب سيبويه[2]وابن عصفور[3]إلى أنها لا تكون إلاّ حرفاً، وتأتي اسماً في ضرورة الشعر. أمّا من رأى فيها الاسمية مطلقاً فابن مضاء[4]، فقال: إن الكاف اسم أبداً، لأنها بمعنى مثل. ومذهب الأخفش والفارسي، وكثير من النحويين، أنّه يجوز أن تكون حرفاً واسماً[5]، في الاختيار. فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين.

وردّ حنا حداد[6]– وهو من أنصار كون الكاف اسماً – على حجج من رأى حرفية الكاف، إذ ردّ على من قال: إنّها حرف لأنّها لا تكون إلاّ على حرف، بأنّ الأسماء والأفعال تأتي على حرف مثل: (كتبتُ) و(ع). وردّ على مسألة أنه يقع مع مجروره صلة بأنّ هذه مسألة خلافية، والخلاف فيها على طول الصلة وفيما إذا كان الموصول غير(أي)، أمّا الحجة

([1])المرادي، الجنى الداني، ص ٧٨.

([2])السابق نفسه.

([3])أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢/ ٤٣٥.

([4])السابق نفسه ، والمرادي، الجنى الداني، ص ٢٢.

([5])انظر هذا التجويز من العلماء في: ابن جني، سر الصناعة، ١/٢٩٠-٢٩١، و ابن هشام، مغني اللبيب، ١ / ١٩٩ – ٢٠١، و المرادي، الجنى الداني، ص ٧٨ –٧٩.

([6])كتب الدكتور حنا حداد بحثاً حول إشكالية كاف التشبيه، وهذا البحث الآن ضمن مجموعة من الأبحاث نشرها في كتاب أسماه: شذرات من اللغة والنحو والتراجم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثالثة – وهي كون الكاف تأتي زيادة – فردَّها أيضاً بمجي الأسماء زائدة في تطويل الكلام بكثرة ذكر الصفات للشيء الواحد، و كذا الأفعال ، واستشهد على ذلك بعدد من الشواهد[1].

أمَّا التبريزيّ فقد وردت هذه المسألة عنده مرتين هما:

الأولى: في تعليقه على قول سويد بن أبي كاهل:

في حَرُورٍ يُنْضَجُ اللَّحم بِها يأخُذُ السَّائرَ فيها كالصَّقَع

فقال: " قوله (كالصَّقَع) في موضع الفاعل لقوله: يأخذ، وإن شئت جعلت الكاف زائدة كزيادة في قوله:

لَوَاحِقُ الأقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ[2]

جاز، فإن جعلت (كالصَّقَع) نائباً عن موصوف (كأنه يأخذه شيء كالصقع) جاز، و الأول أجود" [3].

والثانية: في قول المثقِّب العبدي:

فَأبْقَى بَاطِلِي وَالجِدُّ مِنْهَا كدُكّانِ الدَّرَابِنَة المَطِينِ

فقال: " وموضع الكاف من قوله: (كدُكّانِ) مفعول به، أي: مثلَ دكان" [4].

وهكذا يظهر أنَّ التبريزيّ قد مال إلى الرأي الذي يرى الاسمية في (كاف التشبيه)، وهذا ليس على إطلاق الأمر، فهو يرى الاسمية في المواضع السابقة بيد أنَّه كان – وفي كثير من المواضع– يتحدث عن التشبيه بالكاف ولم يذكر اسميتها، كما أنَّه كان يعرب (شبه الجملة)

([1])انظر: شذرات من اللغة والنحو والتراجم ، ص ٣٥٨ – ٣٦١.

([2])الرجز لرؤبة، انظر: اللسن والتاج (مقق).

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٨٧٧ – ٨٧٨.

([4])السابق، ٣/ ١٢٦٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في بعض المواضع مرة واحدة، وبهذا يكون قد رأى فيها الحرفية أيضاً[1]، وبهذا يكون قد تبع سيبويه إلى أنها لا تكون إلاّ حرفاً، وتأتي اسماً في ضرورة الشعر؛ وذلك لأنَّه رأى اسميتها في مواضع محدَّدة دون غيرها .

وأرى بعد هذا العرض للخلاف الدائر بين العلماء حول (إذا المكانية) وكذا(كاف التشبيه) أنَّ هذا الخلاف يندرج على كثير من الأدوات، ويجدر بنا حقيقة أن نعود للأصل العام لشرط الحرف ألا وهو: تأتي معنى الحرف بارتباطه مع غيره " فإن قيل لم سمي الحرف حرفاً قيل لأن الحرف في اللغة هو الطرف... وإن قيل فما حده قيل ما جاء لمعنى في غيره"[2]. بهذا نرى أنَّ الأصل العام الذي فُرِّق فيه بين الفعل والاسم والحرف هو إعطاء المعنى في حالة الاستقلالية، وانماز الفعل عن الاسم بارتباطه بالزمن، ولهذا فـ(كتب) يفهم منها معنى وهي بمفردها وكذا (فرس)، بيد أنَّنا لا نفهم هذا المعنى من (إذا) أو (ك التشبيه)، أو غيرها من الأدوات إذ لابد من ارتباطها بغيرها لتعطي دلالة يمكن الاستفادة منها.

ومع أنَّني لا أنكر تلك الشواهد التي خاض فيها العلماء، وأعربوا (الكاف) على أنه فاعل، أو مفعول به إلى غير ذلك ممن رأى اسميتها، إلاّ أنَّ الشواهد التي ترد في هكذا نوع من الخلاف تجعل المرء يحار في أمر النحو بعامة، إذ توصف شواهد قضية ذات استعمال محدود أو متوسط الاستعمال بالشذوذ، و يقوم العلماء بتأويلها ؛ لتنضبط مع القاعدة العامة، فلماذا لم يقم من رأى فيها الاسمية بتأويل تلك الشواهد لنتخلّص من هذا الخلاف، ومع هذا فقد أكَّد المرادي

([1])انظر على سبيل المثال لا الحصر: ١/٢٦٧، ٥٥٢، ٥٥٤، ٢ / ٥٧٤، وغيرها الكثير.

([2])أسرار العربية، الانباري، ١/ ٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بعد إيراده لعدد من الشواهد على من يرى اسمية الكاف بقوله: " واعلم أن منهم من تأول هـذا كله، على حذف الموصوف، وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه"[1].

ومن الأمور الأخرى في هذه المسألة أنَّ أغلب الشواهد – إن لم تكن جميعها – كانـت تورد الكاف في موقع يحسن فيه مجيء الاسم المرتبط بالكاف مجروراً على الحالتين؛ أي كون الكاف جارة إعراباً، أو عند بيان أنَّ الكاف بمعنى (مثل)، ومن الأمثلة على ذلك، قول الله تعالى: (وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ) [آل عمران: ٣٦] وقولـه: (۞ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ) [هود: ٤٢]. فالحركة الإعرابية لكلمتي (الأنثى) و(الجبـال) لا تتغيـر على الصورتين. ولكن كيف نقول في قول الله عز وجل: (كَمَثَلِ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَرِيبًا ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ) [الحشر: ١٥ – ١٦] فعند جعل محل الكاف (مثل) يصبح الكلام مكون من مبتـدأ وخبر بتقدير (مثلُهم مثلُ الشيطان) فتتغير الحركة الإعرابية؛ وعليه فإنَّ هذه الكـاف لا تعمـل العمل ذاته في حال كانت عوضاً عن الاسم.

وزيادة على ما سبق فإننا نعلم جميعاً أنَّ العلماء تحدثوا عن قـضية مجـيء الحـروف اختصاراً حتى لا يطول الكلام، فإذا كان كذلك فالأولى أن نعرب ألفاظ اللغـة علـى أسـاس الاسمية أو الفعلية، ونلغي الحرفية إذ هي رمز أو اختصارٌ لاسم أو فعل. وليس معنى أن تكون (كاف التشبيه) بمعنى مثل أن نعربها إعراب (مثل)، فأشباه الجمل تعرب على أساس متعلق

([1])الجنى الداني، ص ٨٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

محذوف، والكاف مع ما بعدها شبه جملة، فإنْ لم نعلّقها بغيرها فلنؤوّلها، وبذلك نخرجها مخرج غيرها.

ويردُّ على قول ابن السراج ومن يرى رأيه: "إنما يخلف الاسم ويقوم مقامه ما كان اسماً مثله" [1]، بقوله هو في حديثه عن حروف الجزم إذ يقول: "الحروف التي تجزم خمسةٌ: لَمْ ولَمّا ولا في النهي واللام في الأمر وإنْ التي للجزاء وهذه الحروفُ تنقسم قسمين: فأربعة منها لا يقع موقعَها غيرُها ولا تحذف من الكلام إذا أريدت وهي لَمْ ولَمّا ولا في النهي ولامُ الأمر والقسم الآخر حرف الجزاء قد يحذف ويقعَ موقعه غيره من الأسماء... وأما الثاني: فأن يقع موقع حرف الجزاء اسم والأسماء التي تقع موقعه على ضربين: اسمٌ غير ظرفٍ واسمٌ ظرفٌ فالأسماء التي هي غير الظروف: مَنْ وما، تقول: مَنْ تكرمْ أكرمْ وكان الأصل: إنْ تكرمْ زيداً... "[2].

إنَّ كثرة الجدل في هذه المسائل حمل ابن فارس على الإدلاء بدلوه فيها، فقال: " وكان الأخفش يقول: ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع، ولم يجز أنْ يتصرف فهو حرف. وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه: أنَّه يفيد معنى ليس في اسم، ولا فعل نحو قولنا: زيد منطلقٌ، ثم نقول: هل زيد منطلق ؟ فأفدنا بـ (هل) ما لم يكن في زيد) و(منطلق) "[3].

أمَّا الراجح لديَّ فرأي سيبويه، الذي يرى الحرفية في كاف التشبيه، والحرفية في كل ما شاكل هذا الحرف. ولا يكون الخروج عن ذلك إلا بضرورة لا يقاس عليها، ويسري عليها ما جاء من الكلام حول (إذا) المكانية وما سيأتي من حديث عن ما المصدرية.

([1])الأصول في النحو، ١/ ٤٤٠.

([2])الأصول في النحو، ٢/ ١٥٦ – ١٥٩.

([3])الصاحبي في فقه اللغة، ص ٩٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: ا المصدرية بين الحرفية والاسمية

بين ابن هشام موقف العلماء من (ما المصدرية) فقال: "زعم ابن خروف أن ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافاً والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها"[1].

وذكر العكبري أصل هذا الخلاف بقوله: " فأمَّا ما المصدريّة فموصولةٌ أيضاً وهي حرفٌ، وقال الأخفش: هي اسمٌ وحجّةُ الأوّلين أنَّه لا يعود إليها ضمير ولو كانت اسماً لاحتاجت إليه واحتجّ الآخرون بأنَّها موصولةٌ غيرُ عاملةٍ فكانت اسماً كأمثالها من الموصولات"[2].

ووضَّح ابن السراج سبب انتحائهم هذا النحو بقوله: " اعلم: أنَّ (أنْ) تكون مع صلتها في معنى المصدر وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلاّ أن صلة (ما) لا بد أن يكون فيها ما يرجع إلى (ما)؛ لأنها اسم وما في صلة (أن) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن (أن) حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر فيكون في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفاً كـ(أنْ): أنها لو كانت كـ(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن)؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلمَّا لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين"[3].

ورد النحاة على هذا التعليل بقولهم: " والجوابُ أنَّ الاسميَّةَ لا تثبتُ من حيثُ كانت موصولةً غيرَ عاملة فإنَّ ذلك ليس من حدّ الأسماء ولا علاماتها؛ لأنَّ كونَها موصولةً يخرِجُها

([1])مغني اللبيب، ١ / ٣٣٥. وانظر أيضاً موقف الأخفش في: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٢/٨.

([2])اللباب في علل البناء والإعراب ، ٢/ ١٢٦.

([3])الأصول في النحو، ١/ ١٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عن حكمِ الأسمـــاء إذْ من حكم الأسْمـــاء: التَّمام وكونها لا تعم حكـــم أكثر الحروف، فعُلِمَ أنَّ الاسمية تثبت بدليلٍ غير هذا، وقد ذكرنا ما يصلح أن يكون دليلاً على حرفيتها" [1].

تطرَّق التبريزيّ لـــ (ما) المصدرية، التي اختلف النحاة حولها، هل هي اسم أم حرف؟ وقد صرَّح التبريزيّ برأيه في هذه المسألة في موطنين من الشرح، ويظهر ذلك عند شرحه لبيت مزرد بن ضرار:

أصمُّ إذا ما هُزَّ مارت سراتُهُ كما مار ثعبانُ الرِّمالِ المُوائلُ

فقال:" (كما مار): (ما) مع الفعل في تقدير مصدر، ويشهد لصحة قول سيبويه في أنه حرف أنه استغنى عن رجوع الضمير إليه "[2].

أمّا الموطن الآخر ففي تعليقه على بيت متمم بن نويرة:

ذاك الضَّياعُ فإنْ حَزَزْتُ بِمُدْيَةٍ كفِّي فقولي: محسنٌ ما يَصْنَعُ

قال: " ويكون (ما) عند سيبويه حرفاً جُعل مع الفعل في تقدير المصدر "[3].

وعليه، فكثير من النحاة يؤكدون أنَّ (ما المصدرية) حرف وخـــالفهم الأخفـــش وابـــن السراج[4]. ولكل من الرأيين حججه، إلاّ أنَّنا نجد التبريزيّ يركز على أمرين:

الأول: إسناد مذهب حرفية (ما المصدرية) إلى سيبويه في الموضعين.

ثانياً: تركيزه على مسألة استغناء (ما المصدرية) عن عودة الضمير إليها.

([1])العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ، ٢/ ١٢٦- ١٢٧ .

([2])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٤٧٨.

([3])السابق، ١/ ٢٧٠- ٢٨١.

([4])من المصادر الأخرى التي ذكرت ذلك: ابن جني، اللمع، ١٩٣، وشرح ابن عقيل، ١/ ١٤٩، وتفسير أبي السعود، ٤/ ١٦٧، الألوسي، وروح المعاني، ١١/ ١٦٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي إسناده إلى سيبويه يقول المرادي: " ومذهب سيبويه والجمهور أن ما المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير، من صلتها. وذهب الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين، إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير. فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنعك. وعند الأخفش: الصنع الذي صنعته" [1]. أمَّا مسألة عودة الضمير فقد ردَّ على الأخفش بقول الشاعر:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الأُمُورِ بِأَنْتُمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ[2]

وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير.

ويستشهد على ذلك أيضاً بقول الله تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ [الأعراف: ١٠١] فقد بيَّن أبو السعود في تفسيره أنّ إرجاع الضمير إلى (ما) فيه تعسف كبير، فقال : " عند اجتماع المكذبين هو التكذيب الواقع بعد الدعوة حسبما يعرب عنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وإنما ذكر ما وقع قبلها بياناً لعراقتهم في الكفر والتكذيب وعلى التقديرين فالضمائر الثلاثة متوافقة في المرجع، وقيل: ضمير كذبوا راجع إلى قوم نوح عليه السلام والمعنى: فما كان قوم الرسل ليؤمنوا بما كذب بمثله قوم نوح، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وقيل: الباء للسببية أي بسبب تعودهم تكذيب الحق وتمرنهم عليه قبل بعثة

([1])المرادي، الجنى الداني، ص ٣٣٢.

([2])البيت بلا نسبة في: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٣٦/١، و المرادي، الجنى الداني، ص ٩٨ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الرسل، ولا يخفى أنَّ ذلك يؤدى إلى مخـــالفة الجمهور من جعل ما المصدرية من قبيل الأسماء كما هو رأى الأخفش وابن السراج ليرجـــــع إليها الضمير، وفي إرجاعه إلى الحق بادعاء كونه مركوزاً في الأذهان مالا يخفي من التعسف"[1].

المبحث الخامس: في العمل النحوي

أولاً: مسألة الاشتغال

تُعدُّ مسألة الاشتغال من المسائل التي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب النحو العامة، وقد اختلف نحاة البصرة و نحاة الكوفة في إعراب (زيد) من قولنا: زيداً ضربته، فذهب الكوفيـــون إلى أن (زيداً) منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: (ضربت زيداً ضربته). وحجة الكوفيين أن المكني الذي هو الهاء العائـــد، هـــو الأول في المعنى، وأمَّا البصريون فحجتهم أنَّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه[2].

وردت هذه المسألة عند التبريزيّ في الشرح، عند تعليقه على بيت بشامة بـــن عمـــرو الذي يقول فيه:

بأنْ قومكم خُيِّروا خَصْلَتَيْـــ ـــنِ كِلتاهُما جَعَلوها عُدُلا

خِزْيَ الحياةِ وحَرْبَ الصديقِ وكـــلاً أراهُ طعاماً وَبيلا

فقال: " و(كلاً) انتصب بما بعده، كأنّه قال: وأرى كلاً أراه " [3].

إنَّ المدقِّق في عبارة التبريزيّ السابقة يجد خلطاً واضحاً، فصدر كلامه يؤيِّد المـــذهب الكوفي، وتفسيره يؤيد المذهب البصري، و أشار إلى ذلك قبـــاوة فـــي الحاشـــية حيـــث قـــال:

([1]) تفسير أبي السعود، ٤/ ١٦٧، وانظر النص ذاته تقريباً في: الألوسي، روح المعاني، ١١/ ١٦٢ .

([2])انظر: الأنباري، الإنصاف، ١/ ٨٥.

([3])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١ / ٢٩٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

"وعبارته هذه تأخذ بمذهب الكوفيين القائلين بأنَّ الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المشغول بعده، على أنَّ تتمة عبارة التبريزيّ تخالف هذا وتؤيِّد مذهب البصريين"[1].

ويبدو أنَّ التبريزيّ يميل إلى المذهب البصري في هذه المسألة، وذلك أنه عندما قال: و(كلاً انتصب بما بعده)، كان يقصد فعلاً مشابهاً لما بعده، ولم يكن يقصد أنه غير مقدر في البداية، إذ من المستبعد أن يكون على جهل بهذه المسألة، ولكننا نبرر ما قال بأنْ نقول: إنَّ التعبير خان التبريزيّ، وجعله يقول ما قال دون مراجعة وتمحيص.

ثانياً: عمل ليس

لا بدَّ من الوقف قليلاً عند (ليس) وآراء النحاة فيها، فقد رأى قسم من العلماء أنها لنفي الحال قال الزمخشري: " وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال تقول: ليس زيد قائماً الآن، ولا تقول ليس زيد قائماً غداً "[2]، ويرد ابن الحاجب على هذا الكلام برأي مغاير، إذ يقول: "عند النحاة أنَّ (ما) و(ليس) كلاهما لنفي الحال، والحق أنَّهما لمطلق النفي "[3].

([1])السابق (لحاشية) ٢ / ٢٩٧.

([2])المفصل، ص ٢٦٨.

([3])الكافية، ٢٦٧/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واختلف النحاة إلى أي الأقسام تتبع، فرأى بعضهم أنها فعل جامد لا يتصرف، والدليل على ذلك اتصالها بالضمائر، وارتباط التاء بها[1]، وذهب بعضهم إلى أنّها حرف نفي مثل (ما) والدليل على ذلك عدم تصرفها ومشابهتا لـ (ما) في العمل والمعنى، كما أن وزنها يخالف وزن الأفعال[1]. ويرى قسم آخر من النحاة أنّها حرف استثناء كـ (إلاّ) [2]. ولعل الصواب أن نقول: إنّ تحديد قسم (ليس) يعود للموقع التي تكون فيه، وبالتالي يحكم إلى أي الأقسام هي، وذلك بالاعتماد على القرينة الدالة على الصعيدين اللفظي والمعنوي .

وذهب آخرون إلى أنّها تكون حرف عطف، وينسب أيضاً للكوفيين، وذكروا شواهدَ على ذلك، منها بيت لبيد[3]، ورُدَّ عليهم بأنّها لا تكون حرف عطف ؛ وذلك لوقوعها في بداية الكلام من جهة، و إمكانية الإضمار فيها من جهة أخرى[4]. ومن المعلوم أنّ ليس تضارع كان في العمل، إلا أنها تهمل عند بني تميم، وذلك بدخول (إلاّ) على خبرها، و تعرف هذه القاعدة بالمثال المشهور (ليس الطيبُ إلا المسكُ).

تناول التبريزيّ (ليس) وتحدث عن بعض أحوالها؛ فتحدث عن إعمالها، وإهمالها من جهة، وكذا عن مجيئها عاطفةً بمعنى (لا)، وغير ذلك، وتطرق لهذه المسائل عند شرحه لبيت تأبط شراً الذي يقول فيه:

([1])انظر: سيبويه، الكتاب، ٤٦/١، و الزمخشري، المفصل، ص ٢٦٨ – ٢٦٩ ، و الأنباري، الإنصاف، ١٦٢/١ (المسألة ١٨) وغيرها.

[1] انظر: ابن السراج، الأصول، ٢٧/١، و الفارسي، المسائل الحلبيات، ص ٢٢١ – ٢٢٢، و الأنباري، الإنصاف، ١٦٢/١ (المسألة ١٨)، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص ٧٦.

[2] انظر: المبرد، المقتضب، ٤٢٨/٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣٢٣/١، و المرادي، الجنى الداني، ص ٤٩٤.

[3] انظر: ابن فارس، الصاحبي، ص ١٦٩ – ١٧١، وابن مالك، شرح الكافية، ١٢٣٣/٣.

[4] انظر: ابن مالك، شرح الكافية، ١٢٣٣/٣، و البغدادي، خزانة الأدب، ١٩١/١١ – ١٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لا شَيْءَ أَسْرَعُ منيَّ ليْسَ ذا عُذَرٍ أوْ ذا جَناحٍ بجَنْبِ الرَّيْدِ[٥] خَفَّاق

فقال: " قال سيبويه: وبعضهم يجعل (ليس) كـ (ما) و(لا) فلا يعمله في شيء، كأنَّه قال: لا شيء أسرع مني لا ذا عذر، ويجوز أن يكون (ليس ذا عذر) مستثنى فانتصب(شيء) بـ (لا) وارتفع (أسرع) على أنَّه خبره، وانتصب (ذا عذر) بقوله: (ليس) واسمه مضمر فيه، كأنَّه قال: ليس ذلك الشيء الأسرع ذا عذر، وهو الوجه. والكلام محمول على البدل... ويجوز أن يكون موضع الجملة نصباً على أن تكون صفة لـ (شيء) ؛ لأنَّ الخليل جوَّز الوصف بـ (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء... وعلى هذا أجرى غير في الاستثناء والوصف به. .. ويجوز أن يجعل (ليس) بمعنى (لا) ويعطف (ذا عذر) على (شيء) كأنَّه قال: لا شيء أسرع مني لا ذا عذر ولا ذا جناح، ويجري هذا المجرى قول لبيد:

وإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فاجْزِه إنما يَجْزِي الفَتَى ليْسَ الجَمَلْ[١]

لأنَّ المعنى: إنما يجزي العاقل المميز لا البهائم، وكما أجروا (ليس) مجرى (لا) أجروا(لا) مجرى (ليس) في قوله:

مَنْ صدَّ عن نِيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ " [٢]

لدى التبريزيّ في النص السابق مجموعة من التوجيهات لإعراب (ليس) و(ذا عُذَر)، وهي:

١. أجاز أن تكون (ليس) أداة غير عاملة وقدَّر الكلام بقوله: لا شيء أسرع مني لا ذا عذر.

---

[٥] الرَّيد: أعلى الجبل.

[١] البيت له في ديوانه، ص ١١٨، و انظر أيضاً: سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٢٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢٦٦/١.

[٢] البيت لسعد بن مالك انظره في: سيبويه، الكتاب ١/ ٥٨، و ابن السراج، الأصول في النحو، ١/ ٩٦، والأنباري، الإنصاف، ١/ ٣٦٧، و العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ، ١٧٨/١، و الومخشري، المفصّل، ١/ ٣١، و ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٢٦٦ ، واللسان (برح) وغيرها. وانظر: التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/ ١١٣- ١١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢. وأجاز أن تكون (ليس) أداة استثناء، فما بعده مستثنى من حكم ما قبله، وهو الـذي رجَّحـه التبريزيّ. وجعل الجملة في محل نصب إمَّا على البدلية، أو على الوصف.

٣. و أجاز أن تكون (ليس) حرف عطف كـ (لا) بتقدير: لا شيء أسرع مني لا ذا عذر ولا ذا جناح.

إنَّ ما رواه التبريزيّ عن سيبويه من جعل (ليس) أداة غير عاملة، جاء في قول سيبويه: " وقد زعم بعضهم أنَّ ليس كـ(ما) وذلك قليل لا يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلـقَ اللهُ أشعرَ منه، وليس قالها زيد. .. هذا كلُّه سمع عن العرب، والوجه والحد أن تحمله علـى أنَّ في ليس إضمار " [1].

والناظر في تقدير التبريزيّ يجد أنَّ ما قاله من تقدير (ليس) غير عاملة ينطبـق علـى كون (ليس) حرف عطف – أي الوجه الثالث – وعليه فلا وجه للإتيان بما قاله سيبويه مـن أنَّ ليس عند بعضهم غير عاملة.

أمَّا التوجيه الثاني فهو حمل الكلام على الاستثناء، وعلى هذا قال الحريري: وأمَّا ليس فتنصب المستثنى انتصاب خبر ليس، فإذا قلت: جاء القوم ليس زيداً، نصبت زيـداً انتـصاب خبرها، وجعلت اسمها مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام: جاء القوم ليس بعضهم زيـداً " [2]. وهذا الوجه وهو الذي اختاره التبريزيّ، وعليه فهو يرى الحرفية في (ليس) في هذا التركيب.

([1])الكتاب، ١/ ١٤٧.

([2])شرح ملحة الإعراب، ص ٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتحدث التبريزيّ عن إعراب الجملة في هذه الحالة، فأجاز أن تكون بدلاً، معتمداً على التأويل السابق، كما أجاز أن تكون في محل صفة، وللعلماء آراء أخرى فيرى بعضهم أنها مستأنفة لا محل لها، أو في محل نصب حال[1].

وأخيراً أجاز التبريزيّ أن تكون (ليس) حرف عطف كـ (لا)، واحتجّ لرأيه بشاهد شعري للبيد، وهذا يشير إلى أنّه يرى تعدد مواقع ليس وتعدد دلالاتها، فـ(ليس) ليست على نسق واحد. وكذا فقد أشار إلى مسألة أخرى وهي تبادل الدلالة بين (ليس) و(لا)، فكما أنّ ليس وقعت موقع (لا) العاطفة فإنّ (لا) عملت عمل (ليس) وفي هذا إشارة إلى تقاربهما.

ربما كان اعتبار(ليس) في هذا البيت أنها حرف عطف هو الأظهر؛ لأنّ الشاعر إنما يمتدح سرعته، فمن المعروف أنّه يمتاز بسرعة كبيرة، والاستثناء هنا إنقاص من هذا المدح، وفوق هذا فقد عطف على الفرس، الطائر، وكأنه يقول: أنا سريع لكن الخيل والطيور أسرع منّي، فأين المبالغة إذن؟ فالصورة الواقعية في الشعر تحدُّ من الخيال، وتضعف الصورة الشعرية، والدليل على قولي، توضيح التبريزيّ للدلالة المترتبة على كل من الاستثناء والعطف، وذلك بقوله: " إن قيل: ما الفرق في المعنى بين الوجهين المذكورين في قوله: ليس ذا عذر، وكون ليس بمعنى (لا)؟ قلت: إذا جعلت (ليس) استثناء فقد فضّل الفرس على نفسه في السرعة، وكذلك إن جُعلت وصفاً، وإذا جُعلت بمعنى (لا) فالتفضيل للنفس "[2].

([1])انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٢/٧٨-٧٩.

([2])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/١١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: عمل واو رُبَّ

اختلف النحاة في عمل واو رُبَّ بعد حذفها، فهل هي التي تعمل الجر في الاسم الذي بعدها أم العمل لرُبَّ مقدَّرة؟[1] ذهب الكوفيون ومعهم المبرد[2]) والأخفش[3]إلى أن العمل لـ(واو رُبَّ)، أمَّا البصريون فإنهم يرون أن العمل لربَّ مقدرة، والواو لا تعمل لأنها حرف عطف؛ واحتجوا بأنْ قالوا: إنَّ واو العطف لا تدخل على واو ربَّ كما تدخل على واو القسم والواو ليست عاملة؛ لأنها حرف غير مختص، حيث لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[4].

واستشهد الكوفيون وكذا المبرد والأخفش لصحة رأيهم بـ(الاستعمال)؛ فكثير من الشواهد الشعرية بدأت بالواو، ولو كانت عاطفة، لما جاز الابتداء بها[5]. وقاسوا هذه الواو على واو القسم إذ عملت الخفض لمَّا نابت عن الباء[6].

ويعلق المبرد على قول الفرزدق:

وَأَطْلَسَ عَسَّالٍ وَمَا كَانَ صَاحِباً رَفَعْتُ لِنَارِي مُوهِناً فَأَتَانِي[7]

بقوله: " وخفض بهذه الواو لأنها في معنى (رُبَّ)، وإنما جاز أن يخفض بها لوقوعها في معنى (ربَّ) ولأنها حرف خفض" [8]. فيؤكد المبرد أنَّها حرف خفض في القسم حيث نابت عن الباء فعملت الخفض كالباء، وكذلك الواو هنا لمَّا نابت عن "ربَّ " عملت عملها.

([1])انظر هذه القضية في الإنصاف: مسألة (٥٥) ١ / ٣٧٦ – ٣٨١ .

([2])المقتضب، ٢/ ٣١٩ .

([3])معاني القرآن ، ٢/ ٢٧٠ – ٢٧١.

([4])الأنباري، الإنصاف، ١/٣٨١ .

([5])انظر: الاستراباذي، شرح الكافية، ٢/ ٣٣٣.

([6])الأنباري، الإنصاف، ١/ ٣٧٦.

([7])الديوان ، ص ٥٧٤.

([8])الكامل ، ١/ ٤٧٤ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأخذ ابن مالك[1] وابن هشام[2] بالرأي البصري، بينما اختار ابن الحاجب رأي المبرد والكوفيين حيث عدَّ واو رب من حروف الجر[3].

أمَّا التبريزيّ فقد ذكر هذه المسألة غير مرة في شرحه للمفضليات، و قد تبع المذهب البصري بأن رأى أن الجرَّ هو لربَّ المحذوفة، ومن الأمثلة على ذلك، تعليقه على قول الحادرة:

ومَعَرَّضٍ تَغلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ عَجَّلتُ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُوَّعِ

قال: " و(معرض) يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: (ربَّ فتية) [4] كأنه قال: وربَّ معرضٍ. .. وقوله: عَجَّلتُ إن شئت جعلته جواب (ربَّ) المضمرة. .." [5].

ويقول في موضع آخر معلقاً على قول عبد الله بن سلمة:

وسامي النَّاظرين غَذِيٍّ كُثْرٍ ونابت ثَرْوَةٍ كثُرُوا فهَيبوا[6]

" وانجرَّ (سامي النَّاظرين) على إضمار (ربَّ)" [7].

والناظر في معنى (ربَّ) يجد أنَّه محل خلاف بين العلماء، إلا أنّ الأكثرين يرونه للتقليل[8]، ولعل هذا يقودنا إلى القول: إنّ معنى الواو لا يتناسب، وهذا المعنى عند جعله مكان ربَّ، وهذا بالإضافة إلى ما رُدَّ به على الكوفيين ومن تبعهم من اتفاق النحاة على عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض من جهة، وعلى أنّ الواو للعطف أرجح منها للجر، وزيادة على

([1])التسهيل، ص ١٤٨.

([2])مغني اللبيب، ١/ ١٥٤.

([3])الكافية، ٢/ ٣١٩ .

([4])يقصد البيت الخامس عشر من القصيد وهذا البيت هو البيت التاسع عشر.

([5])التبريزيّ، شرح المفضليات ، ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩.

([6])يقصد: أنه رجل لا يغضي على ذِلَّة وأنه صاحب مال وقومه كثير، ولذلك هيبوا.

([7])التبريزيّ، شرح المفضليات ، ١/ ٤٩٩ – ٥٠٠، وانظر أيضاً: ١/ ١٢٦ و ١٨٤ و ٢٣٩ و ٥٠٢ و ٥٠٥ وغيرها.

([8])ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ١٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذا فإنَّ الابتداء بـ (الواو) يمكن الردُّ عليه بأنَّ العطف يرد على مفهوم سابق يفهم من النص، ولو لم يذكر.

المبحث السادس: رأي الأخفش في وقوع حيث للزمان

بيَّن ابن هشام أنَّ النحاة جميعاً يتفقون على أنَّ (حيث) ظرف للمكان، إلاّ أنَّ الأخفش رجَّح مجيئها للزمان، فقال: " وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش: وقد ترد للزمان "[1].

أورد التبريزي رأي الأخفش في (حيث) عند شرحه لبيت سلمة بن الخرشب، وهو قوله:

فإنَّ بني ذُبْيان حيث عَهِدتُهُم بجِزْعِ البَتِيلِ بَينَ بادٍ وحاضِرِ

فقال: " وقال أبو الحسن الأخفش: إنّه قد يقع للزمان، واستدلَّ بقول طرفة:

للفَتَى عَقلٌ يَعيشُ بِه حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ[2] ".

علَّق العكبري على رأي الأخفش عند تناوله (حيث) بالحديث، فقال: " وهي ظرف مكان، وقال الأخفشُ: تكون زماناً أيضاً كقول طَرَفة – البيت– أي مدّةَ حياتِه، وهذا غيرُ لازمٍ إذ يمكن أن يكون المعنى في أيِّ مكانٍ كان" [3].

إنَّ رأي العكبري أقرب للصواب؛ إذ الحديث هنا عن المكان الذي يؤدي إلى السلامة، فالقدمُ تهدي الساقَ إلى كل مكان فيه أمنها، وهذا بفضل العقل، ولذا نرى ابن الأعرابي يفسّر هذا البيت فيقول: "وقوله للْفَتى – البيت– فسره ابن الأعرابي فقال معناه: إن اهتدَى لرُشْدٍ عُلِمَ أنه عاقل وإن اهتدى لغير رشدٍ علم أنه على غير رُشْد [4]".

([1])مغني اللبيب، ١/ ١٥١.

([2])الديوان، ص ٨١. وانظر: التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/ ١٦٧.

([3])اللباب في علل البناء والإعراب ، ٢/٧٧.

([4])انظر: اللسان (سوق).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن الواضح أنَّ أحداً لم يرَ هذا الرأي سوى الأخفش، والظاهر أنَّ التبريزيّ لا يتفق معه،ونرى ذلك بقوله: " لأنَّه – يقصد الظرف حيث – في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة "[1]. إذ جعله ظرفاً خاصاً للمكان.

البحث السابع: إضافة (بينا) و(بينما) ومجيء (إذ) الفجائية بعدهما

إنَّ (بَيْنا) و(بينما) ظرفان يقعان في صدر الكلام، وقيل: إنَّ الألف في (بينا) إنما هي فتحة أُشبِعت فصارت ألفاً، أمَّا (بينما) فأصلها (بَين) زِيدت عليه(ما) ومعناهما واحد، وأسماء الزمان تضاف إلى الجمل، يقول الزمخشري: "وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل قال الله تعالى: (هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ)[المائدة: ١١٩] وتقول: جئتك إذْ جاء زيد، وآتيتك إذا احمر البسر وما رأيتك منذ دخل الشتاء. ..وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضاً كقولك: أتيتك زمن الحجاج أمير وإذ الخليفة عبد الملك" [2].

يبين ابن يعيش أنَّه لو قلنا: إنَّ الإضافة إلى الجملة فالمقصود المصدر، لأنَّ الأصل في الإضافة أن تكون لما يجوز إضافته والجملة ليس لها ذلك، فقال: " وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة، والمراد المصدر، فإذا قلت: هذا يوم يقوم زيد، فإنما تريد: يوم قيام زيد فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل، ومدلولاتها معان... فالإضافة في الحقيقة إنما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة لا إلى الجملة؛ إذ الإضافة لا تجوز إلاّ إلى ما تجوز إضافته"[3].

توقف التبريزيّ عند هذه المسألة، وبين آراء العلماء فيها، وهذا عند شرحه لبيت أبي ذؤيب الهذلي:

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ١٦٦- ١٦٧.

([2])المفصّل، ص ٩٦- ٩٧.

([3]) شرح المفصّل، ١٦/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكُماةَ ورَوغِهِ يَوْماً أُتيحَ لهُ جريءٌ سَلفَعُ[1]

فقال: " روى الأصمعي (بَيْنا تَعَنُّقِهِ) مجروراً، وكان يقول: (بينا) يضاف إلى المصادر خاصة، والنحويون يخالفونه، ويقولون: بينا وبينما عبارتان للحين، وهما مبهمتان لا تضافان إلاّ إلى الجمل التي تُبيِّنُهما، تقول: بينما أنا جالس طلعَ زيدٌ، والمعنى: حين أنا جالسٌ، وذكر سيبويه خاصة أنَّ (إذ) تقع بعدها للمفاجأة، تقول بينما نحن نسير إذ أقبل زيدٌ، وكثير من النحويين، والأصمعي ينكرون هذا، ويقولون: لا حاجة بنا إلى (إذ)، إلا ترى أنَّك تقول: حين زيدٌ جالس قام عمرو، وأُنشد حجة لهم:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أتانا مُعَلَّقَ وَفْضَةٍ وزنادَ راعٍ[2]

ويُنشد حجة لسيبويه، قوله:

بَيْنَما نَحْنُ بِالكَثِيبِ ضُحَىً إذْ أتَى رَاكبٌ عَلَى جَمَلِهِ[3]

ورواية النحويين (تَعَنُّقُهُ) بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبره مضمرٌ، كأنه قال: بينما تعنُّقُهُ الأبطال حاصلٌ معهودٌ أتيحَ له رجل جريءٌ المقدم"[4].

يمكن ملاحظة الأمور الآتية على النص السابق:

١. أثبت التبريزيّ رواية الجر لـ (تَعَنُّقِهِ) وهذا دليل على اختياره للإضافة على الابتداء، وبهذا يكون معارضاً لرواية النحويين، مع أنَّه ذكرها وبين وجه الإعراب فيها.

([1])في لفظة (تعنُّقه) روايات عدة، وهي: تعنُّقُهُ (بالرفع) وتعنُّقِهِ (بالجر) وتعانقِهِ (بالجر) وتعانقُهُ (بالرفع).

([2]) البيت لرجل من قيس عيلان، انظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٧١، ابن جني، سر الصناعة، ١/ ٢٣ و ٢/ ٧١٩، الزمخشري، المفصّل، ١٧٢، واللسان (بين

([3])البيت لجميل بثينة، الديوان ١٨٨، و ابن هشام، مغني اللبيب (بلا نسبة) ، ١/ ٣٤١، ويروى (بالأراك معا) بدل(بالكثيب ضحىً).

([4])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٣ / ١٧٢٢- ١٧٢٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢. ذكر رأي كل من الأصمعي ورأي النحويين في إضافة (بينا وبينما)، ووقف على حيـاد؛ إذ لم يدلِ بدلوه في هذا الموضوع.

٣. ذكر رأي سيبويه في مجيء (إذ) بعدهما، وإنكار الأصمعي والنحويين لهذا، وذكره شـواهد تؤيِّد رأي الطرفين، دون اختياره لأيٍّ منهما، يوحي وكأنه يقرُّ الأسلوبين.

بيّن التبريزيّ أنَّ الأصمعي يرى إضافة (بينا) إلى المصادر خاصة فإن كان الأصمعي يقصد مدلولات الجمل، فهو على ما قال النحاة. وإن كان يقصد المصدر ذاته، وليس موؤلا عن جملة اسمية – وهذا هو الظاهر – فالعلماء يرون أنَّ الكلام فيه تقدير، وليست الإضافة مباشرة هنا " فإن قيل: فإلام أضاف الظرف الذي هو بين؟ وقد علمنا أن هذا الظرف لا يـضاف مـن الأسماء إلاّ إلى ما يدل على أكثر من الواحد، أو ما عطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف نحو المال بين القوم، والمال بين زيد وعمرو وقوله: نحن نرقبه (جملـة) والجملـة لا مذهب لها بعد هذا الظرف، فالجواب أن ههنا واسطة محذوفاً وتقدير الكلام: بين أوقات نحـن نرقبه أتانا أي أتانا بين أوقات رقبتنا إياه. .ثم إنّه حذف المضاف الذي هـو أوقـات، وأولـى الظرف الذي كان مضافاً إلى المحذوف الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها" [1]. وهذا ما فسَّر به ابن يعيش بيت أبي ذؤيب السابق، إذ قال: " والمراد بين أوقات تعنقه الكماة " [2].

وجاء في لسان العرب سؤال أبي عمرو للمبرّد حول (بينا) فقال: " إذا كان الاسم الـذي يجيء بعد(بَيْنا) اسماً حقيقيّاً رفَعته بالابتداء وإن كان اسماً مصدريّاً خفضْتَه ويكون بَيْنا في هـذا الحال بمعنى بينَ قال: فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أُعلِمْه قائله، فقال: هذا الدرُّ، إلا أنَّ مـن

([1])ابن جني، سر الصناعة، ١/ ٢٣- ٢٤.

([2])شرح المفصَّل، ٤/ ٩٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد (بَينا) وإن كان مصدريّاً فيُلحقه بالاسم الحقيقي... وأمَّا (بَيْنما) فالاسمُ الذي بعده مرفوعٌ وكذلك المصدر" [1].

ويشير ابن هشام إلى رأي بعض العلماء في بيت أبي ذؤيب السابق فيقول: " ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذؤيب: إن من رواه بجر (التعانق) مخطئ؛ لأن (تفاعل) لا يتعدى، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعديا إلى واحد نحو: عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم، وإن كان متعدياً إلى واحد فإنه يصير قاصراً نحو: تضارب زيد وعمرو إلاّ قليلاً نحو جاوزت زيداً وتجاوزته وعانقته وتعانقته"[2].

ويرد ابن هشام على القول السابق بقوله: "وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ولم يذكر أن (تفاعل) لا يكون متعدياً، وأيضاً فلم يخص الرد برواية الجر ولا معنى لذلك" [3].

ويبيّن ابن هشام إعراب (ما) في بينما فيقول: " قيل ما مصدرية وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة ولأنها لو لم تكن مضافة لنوّنت. .. وقيل: ما زائدة وبين مضافة إلى الجملة وقيل زائدة وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة أي بين أوقات نحن بالأراك- يقصد بيت جميل بثينة السابق - والأقوال الثلاثة تجري في(بين) مع الألف"[4].

و الملاحظ أنَّ قول النحويين هو الصواب في أنَّ (بينا وبينما) يضافان إلى الجمل، فـ (بينا) ليست هي (بين) وإنما الإضافة تكون إذا صلح وقوع الظرف (بين) موقع (بينا) ولهذا قيل:" وكان الأصمعيُّ يَخْفِضُ بعدَ (بَيْنا) إذا صلَح في موضعه (بَيْنَ) ويُنشِد قول أبي ذؤيب

([1])اللسان (بين)

([2])ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٣٧١.

([3])السابق ، ٢/ ٥٢٢.

([4])ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٢. .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالكسر(بَيْنا نَعَنُّقِه). .. وغيرُه يرفعُ ما بعدَ بَيْنا وبَيْنَما على الابتداء والخبر... قال ابن بـري: ومثلُه في جواز الرفع والخفض بعدها قولُ الآخر:

كُنْ كيفَ شِئْتَ فقَصْرُك الموتُ

لا مَزْحَـلٌ عنـه ولا فَـوْتُ

بَيْنـا غِنَـى بيـتٍ وبَهْجَتِه

زالَ الغِنَـى وتَقَوَّضَ البيتُ" [1]

وعطفاً على ما سبق فإنَّني أرى أنَّ (بينا) ليست هي (بين) أشبعت فتحتها فصارت ألفاً، وذلك لأنَّ دلالة بين تختلف عن بينا، فـ(بين) ظرف عام يقيد بالكلام، فإمَّا أن يكون للمكـان أو للزمان، غير أنَّ (بينا) و(بينما) هما ظرفا زمانٍ بمعنى المفاجأة، ويُضافان إلى جملة من فعلٍ وفاعلٍ أو مبتدأ وخبر ويحتاجان إلى جواب يَتِمُّ به المعنى، أي أنهما يضافان إلى جملتين تبينهما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ النص السابق يشير إلى أن وقوع (بين) موقع (بينا) مرتهن بالمعنى، فإن صلح المعنى فبها ونعمت وإلاّ بقينا على (بينا) وبقي الكلام رفعاً، كما إنَّنا إذا عدنا إلى النص السابق الذي ورد في اللسان و الذي يشير إلى أنّه إن كان الاسم بعـد (بينـا) اسـماً مصدرياً خفضتَه ويجوز رفعه ويكون (بَيْنا) في هذا الحال بمعنى (بينَ) وهذا دليل آخر علـى أنَّها ليست (بينَ) بل هي بمعناها.

وعليه فإنَّني أرى أنَّ الألف في (بينا) ليست فتحة (بينَ) أشبعت، بل لعلها دليـل علـى المحذوف بعدها؛ وذلك لأنَّنا عندما نقوم بإعراب الشواهد التي وردت فيها (بينا) نقـوم بإعـادة المحذوف مثل (أوقات)، أو لعل تلك الألف هي ألف (ما)، وهذا ما ذكره ابن هشام حين تحـدث

([1])اللسان (بين) والأبيات تنسب للخليل بن أحمد انظر: أحمد قبَّش، مجمع الحكم والأمثال باب (الموت ولردى) ص ٤٧٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عن أنواع الألف، فقال: الخامس الألف الكافة... وقيل الألف بعض (ما) الكافة وقيل إشباع وبين مضافة إلى الجملة"[1] ، ويمكن أن يكون الحذف بسبب كثرة الاستعمال، أو الوزن الشعري، ثم توالى استعمالها بدون الميم، إلى أن استعمل اللفظان وكأنّهما مادتان مختلفتان، ودليل ذلك توافق الحروف، وتوافق المعنى.

ويؤكد خالد الأزهري الرأي السابق فيرى أنّ (الألف) ما هي إلاّ ألف (مـا)، فقـال: " ومثال بينما أو بينا قولك: بينما أو بينا زيد قائم أو يقوم زيد والصحيح أن ما كافة لبين عن الإضافة فلا محل للجملة بعدها من الإعراب وأصل بينا بينما فحذفت الميم"[2].

أمّا مجيء (إذ) و(إذا) الفجائيتين بعدهما، فقد بيّن التبريزيّ أنّ الخلاف هنا بين سيبويه من جهة، وبين الأصمعي والنحويين من جهة أخرى، فقال: (وذكر سيبويه خاصة أنّ (إذ) تقع بعدها للمفاجأة) وأسلوب هذه العبارة يظهر وكأنّ سيبويه يشترط وقوع (إذ) بعدهما، وإذا ما رجعنا لسيبويه فإنّنا لا نجد لديه نصاً يشترط مجيء (إذ) بعد (بينا وبينما)، بيد أنّه ذكر حصول هذا الأمر على سبيل ذكر المثال فقال: " أمّا (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازة، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم، وتكون (إذا) مثلها أيضاً، ولا يليها إلاّ الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد [3]".

ربما كان الأولى أنّ نقول: إنّ الأمر يتعلق بمستويات الفصاحة، إذ إنّ المستوى اللغوي الأفصح هو عدم مجيء (إذ) بعد (بينا وبينما) وهذا الكلام ينسب إلى الأصمعي إذ يرى أنّ الأولى طرح (إذ) من جواب (بينا وبينما) وما جاء بذلك فهو غير فصيح[4].

([1])ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٣٧١.

([2])موصل الطلاب لقواعد الإعراب، ص ٤٢.

([3])الكتاب، ٤/ ٢٣٢.

([4])انظر هذا الرأي: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٩/٤، و المرادي، الجنى الداني، ص ٣٧٦، واللسان (بين).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

غير أنَّ الشواهد على مجيء (إذ) و(إذا) في جواب (بينا وبينما) كثيرة و منها:

قال حُمَيْد الأرقط:

بَيْنا الفَتى يَخْبِطُ في غَيْساتِه

إذ انْتَمَى الدَّهْرُ إلى عِفْراتِه[٣]

وقول الآخر:

بَيْنَا كَذَلك إذْ هَاجَتْ هَمَرَّجةٌ تَسْبي وتَقْتُلُ حتى يَسْأَمَ الناسُ[1]

وقال القطامي:

فبَيْنا عُمَيْرٌ طامحُ الطَّرف يَبْتَغي عُبادةَ إذْ واجَهْت أَصحَم ذا خَتْر[2]

وقول الحُرَقة بنت النُّعمان:

بَيْنا نَسوسُ الناسَ والأمرُ أمْرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ[3]

قال ابن بري: " وهذا الذي قلناه – يقصد ذكره عدداً من الشواهد – يدلُّ على فسادِ قول من يقول إنَّ إذ لا تكون إلا في جواب بَيْنما بزيادة (ما) وهذه بعدَ بَيْنا كما ترى. .. والأفصَح في جوابهما أن لا يكون فيه (إذ) و(إذا) وقد جاءا في الجواب كثيراً"[4].

يبين ابن يعيش حجة كلا الطرفين (المانعين والمجوِّزين) بقوله: " وذلك من قبل أنَّ (بينا) هي (بينَ) والألف إشباع عن فتحة النون وهي متعلِّقة بالجواب، فإذا أتيت بـ (إذ)

---

(٣) انظر البيت في: اللسان (بين) والتاج (غيس).

([1])البيت بلا نسبة في: اللسان (بين) و(همرج) والتاج (همرج).

([2])البيت في ديوانه، ص ٧٣، و اللسان (بين).

([3])انظر البيت في: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٤٢/١، و ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢/ ١٧٥، والسيوطي، همع الهوامع،٣ / ٢٠٢، والمرادي، الجنى الداني، ص ٣٧٦، واللسان (بين).

([4])اللسان (بين).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأضفتها إلى الجواب لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه، والذي أجازه لأجل أنه ظرف، والظروف يُتَّسع فيها "[1].

جعل التبريزيّ سيبويه طرفاً في هذا الرأي، مع أنه لم يكن كذلك، والدليل على هذا أنَّه من غير المعقول أن يغفل سيبويه عن الأمثلة الكثيرة التي جاءت وليس في جواب (بينا وبينما) (إذ)، كما أنَّ البيت الذي ذكره التبريزيّ شاهداً للمانعين جاء به سيبويه شاهداً في كتابه[2]، والأولى أن تكون المسألة في مستويات الفصاحة، وأن يكون التعليق مثل قول المرادي: "والصحيح أنَّه عربي، ولكنَّ تركها أفصح"[3].

المبحث الثامن: الاختيارات النحوية القائمة على تعدد الإمكانات الإعرابية

أولاً: الاختيار في لفظة (الأمانة)

يقول الشاعر متمم بن نويرة:

صَرَمَتْ زُنَيبَةُ حَبْلَ منْ لا يَقْطَعُ حبلَ الخليلِ ولا الأمانَةَ يَفْجَعُ

لهذا البيت روايتان: الأولى التي في البيت، والثانية: (تفجع) بالتاء بدلاً من الياء، ولا إشكال في إعراب لفظة (الأمانةَ) في الرواية الأولى فهي عطف على قوله (لا يقطع) التي هي في محل صفة للرجل. بيد أنَّ التعدد الإعرابي يظهر في الرواية الثانية وفيها ثلاثة وجوه، هي:

ولا الأمانَةُ تفْجَعُ (بالرفع) على الانقطاع، فتكون مبتدأ.

ولا الأمانَةَ تفْجَعُ (بالنصب) على أن تكون مفعولاً به لتفجع.

وللأمانَةِ تفْجَعُ (بالجر).

([1])شرح المفصّل، ٤/٩٩.

([2])انظر: الكتاب، ١/١٧١.

([3])الجنى الداني، ص ٣٧٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويستحسن التبريزيّ التوجيه الثاني، ويرجع التركيب الثالث إلى أصله وهو التركيب الثاني، وبهذا يقول: " ومن روى (ولا الأمانَةَ تفْجَعُ) فاللام للتأكيد والفعل إخبار عن المرأة، و لك في هذا الوجه أن ترفع (الأمانة) على الانقطاع مما قبله، ويكون مفعول تفجع محذوفاً، والنصب بتفجع أحسن، كأنَّه قال: ولأمانةِ نفسها تفجع... أي تفجع أمانة نفسها إن قطعت حبل من يصلها. ويروى (وللأمانَةِ تفْجَعُ) ويكون كقوله تعالى: (لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴿١٥٤﴾) [الأعراف: ١٥٤] والمعنى للذين هم يرهبون ربهم، ودخول اللام للتوكيد"[1].

وأرى أنَّ الرواية الأولى مُتَّسقة مع البيت إذ إنها صفات متتالية للرجل الذي قطعت تلك المرأة ودها معه، لكنَّ الرواية الثانية تحول الكلام من حديث عن الرجل إلى حديث عن المرأة ولعلها أقل تناغماً في هذا البيت منه في الرواية الأخرى، ومع ذلك فإنَّ الرواية الثانية استمرار في إثبات الصفة الحسنة لذلك الرجل ونفيها عن تلك المرأة.

ونلحظ أنَّ التبريزيّ استحسن رواية النصب، وبهذا يرى أفضلية جعل الكلام متصلاً، ليس فيه انقطاع أو استئناف، ولذلك تراه في التوجيه الثالث يرجع التركيب إلى التوجيه الثاني (رواية النصب) واستشهد لذلك بالآية السابقة. وفي هذه الآية يرى البعض أنَّ هذه اللام زائدة للتوكيد دخلت على المفعول به لتقوية الفعل، فقالوا إنَّ اللام في " قوله تعالى(لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) وما أشبه ذلك إنما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له"[2].

وبين الطبري أن الكلام واسع في هذه المسألة، فيقول: "واختلف أهل العربية في وجه دخول (اللام) في قوله (لربهم يرهبون)... فقال بعضهم ذلك كما قال جلَّ ثناؤه (إِن كُنتُمْ

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٢٤٣ – ٢٤٤.

([2])انظر: الأنباري، أسرار العربية، ١٩٣/١، والأنباري، الإنصاف ٢٨٣/١، و العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٥٥/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ)[يوسف: ٤٣] أوصل الفعل باللام، وقال بعضهم: من أجل ربهم يرهبون. .. والكلام واسع"[1].

إنَّ الآراء السابقة تؤكِّد في مجملها أنَّ هذه اللام للتقوية أي أنها زائدة، وإنما دخلت من باب تقوية الفعل بسبب تأخره عن معموله، وهذا يؤكد صحة استحسان ما ذهب إليه التبريزيّ. وأقف برهة عند الرأي الذي جعل هذه اللام بمعنى (من أجل) فتكون دلالة النص الشعري: ومن أجل الأمانة تفجع، وهذا تحول في دلالة النص، أي أنَّ هذه المرأة قد منعت نفسها من رغبتها من أجل الأمانة، وفي هذا إظهار لخوف المرأة من تطور هذه العلاقة حتى لا ترتكب ما لا يحمد عقباه، وبهذا تنعكس المفاهيم السابقة فلا تصبح المرأة متهمة بل معذورة، وحريصة على سمعتها، ودليل ذلك ما تلاه من قول الشاعر:

ولقد حَرَصتُ على قليلِ مَتاعِها يومَ الرَّحيلِ، فدَمعُها المُستَنْفَعُ

وبيَّن التبريزى معنى هذا البيت بقوله: " ومعنى البيت: إني حرصت على ما تُمَتِّعُنِي به عند الوداع والبينونة، فلم يكن منها إلا دمعها، فهو المستنفع، ولا منفعة فيه "[1].

ثانياً: الاختيار في (عمارة)

يقول الأخنس التغلبي:

لِكُلِّ أُناسٍ مِن مَعَدٍّ عِمارةٍ عَروضٌ إليها يَلجَؤونَ وجانِبُ

وفي هذا البيت مسألتان:

الأولى: ضبط لفظة (عمارة).

([1])تفسير الطبري ، ٦ / ٧٢ ، وانظر أيضاً: النيسابوري، تفسير النيسابوري المسمى بـ (غرائب القرآن و رغائب الفرقان) ٣ / ٣٢٣.

[1] التبريزيّ، شرح المفضليات، ١ / ٢٤٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثانية: إعرابها.

يقول التبريزيّ: " والعمارة الحي العظيم يطيق الانفراد. .. وقيل البطن. والبصريون رووه بكسر العين وجرّوا (عِمارة) على أن يتبع لـ (لِكُلِّ أُناسٍ). والكوفيون رووه (عَمارة) بفتح العين ورفعوا (عمارة) والصحيح الأول، ويكون (عروض) مبتدأ و(لِكُلِّ أُناسٍ) في موضع الخبر "[1].

إنَّ النص السابق يشير إلى موافقة التبريزيّ لرواية البصريين التي تكسر العين، وتجعل (عمارة) بدلاً من (أناس) .

أمَّا ضبط الروايتين فكلاهما صحيح، يقول ابن منظور: "العَمَائرُ جمع (عمارة) بالكسر والفتح فمن فتح فَلالْتفاف بعضهم على بعض كالعَمارة: العِمامةِ، ومن كسر فلأَن بهم عِمارةَ الأَرض، وهي فوق البَطْن من القبائل أَولها الشَّعْب ثم القبيلة ثم العِمارة ثم البَطْن ثم الفَخْذ " [2]. ومن هنا نرى أنَّ ضبط عمارة بالفتح والكسر صحيح لا غبار عليه، ولكل واحد دلالة تتوافق والمعنى المراد.

ويظهر التبريزيّ موافقته أيضاً للإعراب البصري،بأن جعل (عمارة) بدلاً، وقد رأى صاحب التاج وصاحب اللسان هذا الرأي فـ " عَمارة خفض على أنه بدل من أُناس"[3].

وإنَّني أرى الصواب فيما قاله الكوفيون أيضاً وذلك لعدة أسباب هي:

أولاً: فسر التبريزيّ كلاً من (عمارة) و(عروض) على أنهما الحي العظيم الكبير، وهذا توافق في المعنى بل هو تطابق، وأكدت معاجم اللغة هذا، مما يرجح كفَّة البدلية، وعليه فـ (عروض) بدل من (عمارة) في حالة الرفع.

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢ /٩٢٧.

([2])اللسان (عمر).

([3])التاج (عرض)، واللسان (عمر).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: رأى التبريزيّ أنّ معنى البيت: " لكل طائفة من طوائف (معدّ) ناحية يأوون إليها وهضبة عزّ يتحصنون بها " والواقع أنّه لا وجود لأداة عطف في البيت تفيد هذا الجمع، كما أنّ العطف يفيد المشاركة في الحكم والإعراب.

ثالثاً: يمكن أن يكون معنى البيت: حي عظيم لكل أناس من (معدّ)، عروضٌ (حي عظيم كبير) يلجؤون إليها....

ثالثاً: الاختيار في (فعلَ السَّريعةِ)

يقول المسيب بن علس:

مَرِحَت يَدَاها للنَّجـــــاءِ كأنَّما تَكرُو بكَفَّيْ لاعبٍ في صـــاعِ

فِعلَ السَّريعةِ بـــادَرَتْ جُدَّادَهَا قَبلَ المســـــاءِ تَهُمُّ بالإسراعِ

علَّق التبريزيّ على إعراب (فعلَ السَّريعةِ) بقوله: " وقوله: (فعلَ السَّريعةِ) انتصب بمـــا دلَّ عليه قوله: (مَرِحَت يَدَاها) وعند سيبويه انتصب بفعل مضمر كأنه قال: تفعل فعل المـــرأة المجدَّة في النسيج المسرعة في العمل " [1].

ويظهر الكلام السابق أنّ التبريزيّ اختار أن يكون العامل في (فعلَ الـــسَّريعةِ) فعـــلاً ظاهراً، دون الحاجة إلى تقدير فعل آخر، فالظاهر أولـــى مـــن المـــضمر، مـــادام أنّ المعنـــى والإعراب لا يتأثران بذلك، وهو بذلك يرى خلاف ما يراه سيبويه مصرحاً بأنّ سيبويه في هذا المقام يقدّرُ فعلاً من جنس المصدر، وهذا ما نراه عند سيبويه عند النظر في الكتاب تحت عنوان (هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً) حيث يقول: " وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلاّ على فعل قد عمل في لاسم لأنك لا تلفظ بالفعل فارغاً فمن ثم لم يكن فيه الرفـــع فـــي

---

[1] التبريزيّ، شرح المفضليات ، ١ / ٣١٣ – ٣١٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كلامهم لأنه إنما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به إلاّ أنّه صار كأنه فعل قد لفظ به فأولى ما عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به " [٢].

ولعل سيبويه أدق واشمل في نظرته، وذلك بتقدير عامل غير مرحت؛ لأنَّ الكلام في معناه العام صورة تشبيهية، حيث إنَّ الشاعر يشبِّه الناقة بالمرأة السريعة في العمل وذلك عند عدوها، فالصورة إذن تشبيه فعل بفعل، والتشبيه بقدر ما يعني المطابقة يعني المغايرة في نفس الوقت، فعندما نقول: زيدٌ كالأسد فنحن نثبت أنَّ زيداً كالأسد قوةً وجرأة من جهة، وننفي أنْ يكون أسداً من جهة أخرى، ولعل هذا النظر دفع بتقدير فعل مغاير.

رابعاً: الاختيار في (مضرجات)

يقول عبدة بن الطبيب:

ولّى وصُرِّعْنَ في حَيثُ التَبَسْنَ بِهِ مُضَرَّجَاتٌ بأجراحٍ و مَقْتولُ

تمَّ ضبط (مضرجات) مرة بتنوين الكسر وأخرى بتنوين الضم، وهي في الحالة الأولى حال ولا خلاف، بيد أنَّ التعدد جاء من حالة الرفع، وفي ذلك يقول التبريزيّ: " وارتفع مضرجات على البدل من المضمر في (صُرِّعْنَ)، وإنْ شئت جعلته خبر مبتدأ محذوف، وإن شئت جعلت النون من (صُرِّعْنَ) علامةً تؤذن بأنَّ الفعل فعل جمع، ولا تجعله ضميراً ليرتفع (مضرجات) بـ (صُرِّعْنَ) وهذا أوجه"[1].

تلك كانت الوجوه الثلاثة لـ (مضرجات)، ونلاحظ أنّ التبريزيّ يرجح الوجه الثالث على وجهي البدلية والخبرية، ليختار بذلك اللغة المعروفة بـ(لغة أكلوني البراغيث) وهي لغة

---

[٢] الكتاب، ١/ ٢٢٨.

([1])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٦٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

معروفة[1]. ومن المعلوم أنّ الفاعل لا تلحقه علامة تثنية أو جمع، بل هو الذي يثنى ويجمع، ويتحدث ابن السراج عن هذه المسألة فيقول: " اعلم: أن الأفعال لا تثنّى ولا تجمع؛ وذلك لأنها أجناس كمصادرها. .. وإنما يثنى الفاعل في الفعل. .. ويجوز: قاموا الزيدون ويقومون الزيدون على لغة من قال: أكلوني البراغيث فهؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في: يضربان ويضربون وبالألف والواو في: ضربا وضربوا فيقولون: ضربا الزيدان وضربوا الزيدون؛ ليعلموا أن هذا الفعل لاثنين لا لواحد ولا لجمع. .. كما أدخلت التاء في فِعلِ المؤنّث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنّث فكذلك هؤلاء زادوا بياناً "[2].

وتناول ابن هشام هذه المسألة في غير موقع من كتابه مغني اللبيب، ليشير أن مذهب سيبويه أنّ هذه العلامات هي حروف، وبذلك يقول: "[وهي] حرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال أكلوني البراغيث خلافاً لمن زعم أنها اسم، وما بعدها بدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره"[3]. ويقول في موضع آخر: " ومنه الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنها) [4]وقوله:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاء النَّخِيلِ أهْلِي فَكُلُّهُم أَلُوم[5]

([1])تنسب هذه اللغة إلى طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث . انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ، ٢/ ٣٦٥، وأوضح المسالك، ٢/ ٨٨، والقاموس المحيط (باب حروف الهجاء (الواو)، واللسان (عمد) .

([2])الأصول، ١ / ١٧٢.

([3])مغني اللبيب، ٢/ ٣٤٤.

([4])هذا الحديث موجود في أغلب كتب الحديث ونصه الكامل قوله صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم،وهو أعلم بهم،كيف تركتم عبادي؟ فيقولون تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون " انظر على سبيل المثال : صحيح البخاري، ١/ ٢٠٣ – ٢٠٤، وصحيح مسلم، ١/ ٦٤، و الموطأ ٢٠/ ٥٧ وغيرها.

([5])هذا البيت من الشواهد مجهولة القائل، انظر: ابن جني، سر الصناعة، ٢/ ٦٢٩، ابن هشام، وأوضح المسالك، ٢ / ١٠٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في (قالت) حرف دال على التأنيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل إن ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم"[1].

ويرى القرطبي أن ما ذهب إليه النحاة من تخريجات لهذه اللغة إنما هو تكلُّف لا داعي له، مادام أن هذه اللغة لغة معروفة، ولها شواهد في القرآن والحديث والشعر" قال القرطبي: زيادة النون على لغة أكلوني البراغيث، وقد أثبتها جماعة من أئمة العربية، واستشهدوا لها بقوله تعالى:(وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ)[الأنبياء: ٣] وقوله تعالى: (ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ)[المائدة: ٧١] وحديث(يتعاقبون فيكم ملائكة)، وقول الشاعر:

بِحَوْرَانَ يَعْصِرونَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه[2]

وقوله:

يَلومُونَنِي في اشْتِرَاء النَّخِيلِ قَوْمِي فَكُلُّهُم يَعْذِل

وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة إلى اللغة المشهورة، وهي أن لا يلحق علامة الجمع و لا التثنية ولا التأنيث في الفعل إذا تقدم على الأسماء وخُرِّج لها وجوهاً وتقديرات في غالبها نظر ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلاً وصحتها استعمالاً والله أعلم " [3].

وأرى أنَّ الرأي الثاني الذي يرى أنَّ (مضرجات) خبر لمبتدأ محذوف، وجه يفرض نفسه بقوة، إذ إنَّ هذا البيت يصف حال تلك الكلاب وقد مُزِّقَت أشلاؤها، وبهذا الوجه

([1])ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ٣٦٥ – ٣٦٦.

([2])البيت للفرزدق في ديوانه، ٣٧ وشطره الأول: ولكنْ دِيافِيٌّ أَبُوه وأُمُّه بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُه، وانظر: ابن جني، الخصائص ، ٢/ ١٩٢، وسر الصناعة، ٢/ ٤٤٦، والأصفهاني، الأغاني، ١٠/ ٣٥٠، واللسان والتاج (سلط).

([3])فتح الباري في شرح صحيح البخاري (باب حسن المعاشرة مع الأهل) ٢١٩/١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تكون الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ المحذوف والخبر في محل نصب حال، لتتطابق مع رواية (مضرجاتٍ) بالكسر.

خامساً: الاختيار في(نعمة العيش)

يقول الشنفرى:

فوا كَبِدا على أُميمَةَ بعدما طَمِعْتُ فهَبْهَا نِعْمَةَ العَيشِ زلَّتِ.

ففي هذا البيت يورد التبريزيّ إعرابين لـ (نِعْمَة العَيش) " فزلَّت يجوز أن تكون في موضع الحال و(قد) معها مضمرة حتى تقربها من الحال، وتبعدها عن المضي، والأحسن أن تُجعل(نِعْمَة العَيش) بدلاً من الضمير في (هبها) وتكون (زلَّت) مفعولاً ثانياً " [1].

ولمَّا كان الإعراب فرع المعنى فإننا نجد لفظة (وهب) بمعان عدة، فهي تأتي بمعنى (أعطى)، وكذا (أحْسُب)، و" حكي عن ابن الأعرابي: وهبني الله فداك، أي: جعلني فداك"[2]. وأياً يكن فالتبريزيّ يرى أنَّ (نِعْمَة العَيش) إما أن تكون مفعولاً ثانياً لـ (هب) أو بدلاً من الهاء وهذا هو المختار عنده، وهو الأجود في المعنى ؛ لأنَّ الحساب هنا والمساومة ليست على كون أميمة هي (نِعْمَة العَيش) أم لا فهو يقطع بأنها (نِعْمَة العَيش) وهي سعادته وحياته، ولكنه متردد في حجم ذلك الخطأ الذي اقترفته أميمة،وهل هذا الخطأ يساوي مقدارها عنده وهي (نِعْمَة العَيش) ؟

بيد أنَّ في جعل (نِعْمَة العَيشِ) مفعولاً ثانياً إنقاصاً من قيمة هذه المحبوبة فهي لم تصبح إلى الآن (نِعْمَةَ العَيشِ) وليست لها هذه المكانة العالية، فأصبح التفكير قائماً على جعل أميمة بمنزلة (نِعْمَة العَيشِ) ثم بعد أن يحسبها بهذه المرتبة يحاول أن يجد لها عذراً يمحو به خطأها.

ولذا فالتبريزيّ اختار هذا الإعراب ليشير بذلك إلى دلالة معينة، تكون أكثر قوة وأكثر عمقاً وجمالاً.

---

[1] التبريزيّ، شرح المفضليات، ١/ ٥١٤ – ٥١٥.

[2] اللسان (وهب).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

المسائل الصرفية

الصرف بين القديم والحديث

درس علماؤنا القدماء ما يطرأ على الألفاظ من تغيرات صرفيه تحت ما يسمى (الفرع والأصل) وهذه التغيرات لا تؤدي إلى التغير في المدلول الصرفي للكلمة، فدرسوا هذه التنوعات النطقية للأصوات تحت عنوانات شتى منها: الإبدال، والإعلال، والإدغام، والحذف، وغير ذلك.

أمّا المحدثون فقد تناولوا الظواهر الصرفية بشكل يختلف عن سابقيهم من القدماء وفسروا التغيرات التي تطرأ على البنية التركيبية، والتأثرات التي تلحق بها، ضمن مجموعة من القوانين منها: قانون الجهد الأقل، و قانون التردد النسبي، وعامل السرعة، وعامل التوازن، وغيرها[1] .

وتعدُّ محاولات المحدثين في هذا الجانب رائدة حقاً؛ لأنها اعتمدت في أغلبها على أسس علمية ثابتة، ضمن منهجية محدَّدة، تعتمد على الأجهزة الدقيقة التي لم يمتلكها القدماء، وبهذا كانوا أقدر على الوصف للأصوات وصفاتها وخصائصها من وصف المتقدمين.

ولهذا يرى رمضان عبد التواب أنَّ مسألة النظر في الأصوات اللغوية أمر قديم، غير أن ما وصلوا إليه قديماً لم يكن قائماً على أساس علمي ثابت، ولهذا فإنه لا يبلغ من الدقة، والضبط ما وصل إليه المحدثون من علماء اللغات، ولهذا قال: " نعم إنَّ تلك الدراسات السابقة

---

[1] انظر هذه القوانين وغيرها: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٢ – ٣٧٧، وعبد الجليل، عبد القادر، التنوعات اللغوية، ص ١٣٥-١٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للغات البشر أو لأشهرها يعاد فيها النظر الآن مرة أخرى؛ لأنَّ بعض تلك الدراسات قام على أسس غير سليمة، واستعان بوسائل قاصرة " [1] .

هذا لا يعني عدم معرفة القدماء أنَّ الأصوات يؤثِّر بعضها في بعض، لتشكل بذلك تناغماً وانسجاماً في سمت الكلام، بل لقد أطلق المتقدمون اصطلاحات تشير إلى تأثير الأصوات اللغوية بعضها في بعض. وهذا يسري على صفات الحروف وعلى مخارجها.

إنَّ الإطار العام الذي تدرس ضمنه الظواهر الصرفية في العصر الحديث يقع تحت ما يسمى (المماثلة والمخالفة الصوتية)؛ لأنَّ هذه التغيرات التي تجري في بنية الكلمة تكون في أغلبها سعياً وراء المماثلة أو المخالفة بين أصوات الكلمة ؛ لتحقيق هدف ما يسعى المتكلم وراءه.

ولم تكن المفاهيم السابقة غائبة عن القدماء، فقد عبَّر سيبويه عن (المماثلة) بـ (المضارعة) مشيراً بذلك إلى تأثر الأصوات ببعضها حيث يقول : " هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه فأمَّا الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الذال..."[2] .

ووضعه ابن جني تحت عنوان (الإدغام الأصغر) فقال عنه: " باب في الإدغام الأصغر: قد ثبت أن الإدّغام المألوف المعتاد إنما هو: تقريب صوت من صوت، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما: أن يلتقي المثْلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخِر. .. وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير

---

[1] عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٩ .

[2] الكتاب، ٤/٤٧٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إدغام يكون هناك. وهو ضروب فمن ذلك الإمالة. .. ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء فتقلب لها تاؤه طاء. .. فهذا تقريب من غير إدغام " [1].

والهدف من تغير الأصوات، هو إحداث انسجام بين الأصوات المتنافرة ، أثناء نطق صوتين متجاورين متنافرين في الصفة أو المخرج. قال سيبويه: " وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها، أن يكون عملهم من وجه واحد ،وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد "[2].

عني علماء اللغة المحدثون بالمماثلة أيضاً، فعرفها إبراهيم أنيس بأنها: " تأثر الأصوات المتجاورة ببعضها، وميلها إلى التقارب فيما بينها من الصفات، والمخارج، ويتحقق بذلك الانسجام بين الأصوات سعياً وراء الاقتصاد في الجهد العضلي وتيسر النطق "[3].

ورآها أحمد مختار عمر"التعديلات التكيفية للصوت، بسبب مجاورته لأصوات أخرى، أو تحول الفونيمات المتخالفة إلى مماثلة، إلاّ تماثلاً جزئيا أو كليا "[4].

وليست المماثلة بين الأصوات على درجة واحدة، فقد تكون المماثلة كلية بحيث يتحول الصوت المتأثر إلى نفس الصوت المؤثر، وقد تكون المماثلة جزئية ،حيث يتحول الصوت المتأثر إلى صوت أخر يقارب الصوت المؤثر، من حيث الصفة والمخرج . كما أنَّ اتجاه المماثلة يختلف أيضاً فقد تكون المماثلة تقدميه، وقد تكون المماثلة رجعية[5]. وأطلق برجشتراسر على ما حدث للفظة (ادَّكر) وما شاكلها عنوان (المتبادل) فقال: " فإنَّ الذال الرخوة

([1])الخصائص، ٢/١٣٩- ١٤١ .

([2])الكتاب، ٤/٤٧٨.

([3])الأصوات اللغوية، ص ١٧٩.

([4])دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٨.

([5])انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص١٨١، و الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة، ص ١٩٠ – ١٩١ ، الخولي، محمد، الأصوات اللغوية، ص ٢٢٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صارت شديدة، أي دالاً، والتاء المهموسة أصبحت مجهورة أي دالاً أيضاً"[1]. وبهذا تكون المماثلة ذات اتجاهات ثلاثة.

أمَّا المخالفة فقد لاحظ العلماء تصرف المتكلمين في الأصوات المتماثلة التي تصعب عليهم، فحذفوها أو أبدلوها، أو نحو ذلك من وسائل التصرف التي تسهل عملية النطق، وذكرها سيبويه تحت عنوان (هذا باب التضعيف) فبيَّن ثقل التضعيف على الألسنة، فقال: " اعلم أنَّ التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنَّ اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد. .. وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له"[2].

وأشار أبو علي الفارسي إلى أنَّ التماثل في الأصوات يشبه التقارب منها، وعليه فالتصرف فيهما سواء، فقال: " وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة، ما كرهوا من اجتماع الأمثال، فالقبيلان من الأمثال، والمتقاربة إذا اجتمعت خفِّفت تارة بالإدغام، وتارة بالقلب، وتارة بالحذف[3]".

وبيَّن ابن جني الهدف من المخالفة بقوله: " باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف: اعلم أن هذا موضع يُدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته. وذلك أنَّه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفّا على اللسان" [4].

وهذا الذي قال به ابن جني ومن سبقه من العلماء هو ما جعله المحدثون نظرية مستقلة وهي (نظرية السهولة)، يقول إبراهيم أنيس: " وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي

([1])التطور النحوي، ترجمة رمضان عبد التواب ، ص ٣٠.

([2])الكتاب، ٤/ ٤١٧.

([3])الحجة، ١/ ١٥٥.

([4])الخصائص، ٣/ ١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أنَّ الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي. .. وقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، ولعلهم يريدون بهذا أنَّه يحتاج إلى مجهود عضلي " [1].

ويؤكِّد الطيب البكوش أنَّ الأصوات المتماثلة في اللفظ ذات ثقل أكبر من المتحالفة ولهذا قال: " والتماثل أثقل من التنافر؛ لأنَّ التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنوع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية [2]".

ولم يعرِّف المحدثون المخالفة بعيداً عن صورتها الظاهرة، فقال غلاب المطلبي بأنها: "جنوح أحد الصوتين المتماثلين في الكلمة إلى أن ينقلب إلى صوت مغاير"[3].

وقد سعيت في أغلب المسائل الصرفية التي وجدت عند التبريزيّ إلى أن أقارن بين ما قاله هو عنها وبين ما قاله القدماء عن تلك المسائل، وما قاله المحدثون، وفق رؤيتهم الصرفية الحديثة.

المبحث الأول: الإعلال

نظر القدماء إلى الصوائت على أنَّها حروف كباقي حروف العربية، بل عاملوها في كثير من الأحيان معاملة الصوامت، مع أنَّ بعضهم تنبه إلى أنها حركات قد مطلت، وفي ذلك قال ابن جني: " فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحركات، ومتنشِّئة عنها، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة، يؤكد ذلك عندك أيضاً أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف

([1])الأصوات اللغوية، ص ١٧٠.

([2])التصريف العربي، ص ١٦٢.

([3])في الأصوات اللغوية، ص ٢٨٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مجتلب ليس من لفظ الحرف فتشبع الفتحة فيتولد بعدها ألف، وتشبع الكسرة فتتولد بعدها ياء وتشبع الضمة فتتولد بعدها واو"[1].

مثل هذا الفهم وجد عند التبريزيّ فقد قال عن كلمة (مناسيب): " مناسيب جمع مَنْسِب لكنه أشبع الكسرة في السين فتولّدت منها ياء" [2]إذن فهم يعلمون أنَّ الضمَّة بعض الواو، والفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، بيد أنهم لم يدخلوا ذلك في حيّز التطبيق عند التعامل مع الكلمات التي جرى فيها الإعلال، أي أنهم لم يقولوا: إنَّ المحذوف من (لم يرَ) فتحة واحدة أو بعض الألف، بل يقولون: حذف الألف.

وعند النظر في تعريفات القدماء للإعلال نجدهم يتعاملون مع هذه الصوائت كما يتعاملون مع سائر الصوامت، يقول الزمخشري في باب الاعتلال: " حروفه الألف والواو والياء"[3]. وكذا قال الاستراباذي: " الإعلال تغير حرف العلة بالقلب أو الحذف أو الإسكان، والغرض من هذا التغيير التخفيف " [4].

وأمَّا المحدثون فقد قسَّموا الأصوات إلى صوائت هي: الألف، والواو والياء المديتان، والضمة والفتحة والكسرة، وصوامت وهي بقية أصوات العربية، ونظروا إلى أنَّ القيمة الصوتية للألف فتحتان، وقيمة الواو ضمتان، وقيمة الياء كسرتان، وبنوا منهجهم على هذه القاعدة.

ويبيّن عبد الصبور شاهين سبب الخلط لدى القدماء في هذه المسألة فيقول: " ولا ريب أنَّنا نجل هؤلاء المتقدمين، ونقدّر جهودهم. .. ولكن عملهم في هذا الباب قد شابه خلط كثير. ..

([1])سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٣.

([2])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٢/ ٥٩٣.

([3])المفصّل، ص٣٧٤.

([4])شرح الشافية، ٣/ ٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فموقف القدماء من حروف العلة قد ارتبط بشكل الكتابة، فكانت لديهم ثلاثة أحرف ترسم بثلاثة رموز، هي (الألف والواو والياء)" [1].

وبالعودة إلى التبريزيّ فقد تعرض إلى عدد من مسائل الإعلال، وهي:

أولاً: قلب الواو ياء

تحدث التبريزيّ عن الإعلال الحاصل في (عيد) عند شرحه لبيت تأبط شراً:

يا عيدُ ما لَكَ من شَوْقٍ وإيراقِ ومَرِّ طَيْفٍ على الأهوالِ طَرَّاقِ

فقال: " العيد: اشتقاقه من العود الذي هو الرجوع، إلا أنّه جعل الياء فيه عوضاً لازماً فكأنَّه صار اسماً لما اعتاد الإنسان من حزن أو مرض أو شوق، ومعنى العوض اللازم: أنَّ الواو بزوال الكسرة التي قبله لا يعود في تصاريفه ولم يجر مجرى واو (ريحٍ) و(قيلٍ) إذا قلت: أرواح وأقوال، فكأنَّ العيد لا مناسبة بينه وبين ما يصح الرجوع منه فيجري عليه"[2].

يتبيَّن من كلام التبريزيّ أنَّه وقف عند مسألة قلب الواو إلى ياء في باب الإعلال، فالواو تقلب ياءً في عدة مواضع، ومن هذه المواضع مجيء الواو ساكنة بعد كسر، فقد بيَّن سيبويه أنَّ الألفاظ نحو: ميعاد وميزان، هي ألفاظ قلبت فيها الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها[3]. وأكَّد ابن السراج هذا القول بقوله: " إبدالُ الياءِ مِنَ الواو وهيَ فاءٌ: وذلكَ ميزانٌ وميقاتٌ وهو من الوقتِ والوزنِ ولكنَّهم قلَبوا الواو ياءً لانكسارِ ما قبلَها"[4].

([1])المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٠.

([2])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/ ٩٦.

([3])انظر: الكتاب، ٤/ ٣٣٥.

([4])الأصول في النحو، ٣/٢٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكلمة (العيد) أصلها (عِوْد) " فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها صارت ياء وقيل: قلبت الواو ياء ليَفْرُقوا بين الاسم الحقيقي وبين المصدريّ قال الجوهري: إنما جُمِعَ أعيادٌ بالياء للزومها في الواحد ويقال للفرق بينه وبين أعواد" [1].

وإذا ما نظرنا في الألفاظ السابقة وجدنا أنَّ الواو تعود إليها عند تصرفها، فنقول: وزن، وموزون، ومتوازن. .. لكنَّ الياء في (عيد) أصبحت لازمة له، وكأنها أصل غير مقلوب، فلزمت كل التحولات التي تجري على الكلمة فـ" العِيدُ كلُّ يوم فيه جَمْعٌ، واشتقاقه من عاد يَعُود كأنهم عادوا إليه، وقيل: اشتقاقه من العادة لأنهم اعتادوه، والجمع أعياد، لزم البدل ولو لم يلزم لقيل أعواد كرِيح وأرواح ؛لأنه من عاد يعود وعَيَّدَ المسلمون شَهِدوا عيدهم"[2].

أمَّا ما جرى على لفظة الـ(عيد) من إعلال فيعود إلى هذا الثقل الناتج عن ثقل الواو الساكنة المسبوقة بالكسر، فالأصل(العِوْد) فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها صارت ياءً، وهذا الكلام لا يقبله المحدثون، فعبد الصبور شاهين يرى أنَّ الواو لم تقلب ياءً،بل إنَّ الذي جرى هو حذف وتعويض ولذلك قال: " والواقع أنَّ اللغة العربية لمَّا كانت تكره تتابع الكسرة و الضمة، فقد أسقطت عنصر الضمَّة، وعوَّضت مكانه كسرة قصيرة، تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة... فالأولى أن نقول: قلبت الضمَّة كسرة تخلصاً من الصعوبة، ونزوعاً إلى الانسجام"[3].

وهذا ما كان يراه برجشتراسر[4].

وعليه فإنَّ الكتابة الصوتية لـ(عِود) هي كالآتي:

([1])اللسان (عود).

([2])اللسان (عود).

([3])المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨٩.

([4])انظر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، ص ٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأصل في الكلمة (iud') ثم أسقط الضمة و عوّضت بالكسرة لتصبح (iid') وبهذا التقت كسرتان، فأصبحتا كسرة طويلة.

وتوقّف التبريزيّ أيضاً عند كلمة (علياء) وما جرى عليها من تغيير، وهذا في شرحه لبيت سلامة بن جندل الذي يقول فيه:

يا دارَ أسْماءَ بالعَلْياءِ من إضَمِ بينَ الدَّكادِكِ من قوٍّ فَمَغْصوبِ

فقال: " وأما قوله (العلياء) وهو من الواو علا يعلو؛ فلأنه أجراه مجرى الأعلام نحو مَوْهب ومَزْيد. .. والأعلام يكثر فيها التغيير والخلاف ؛ لأنها لمّا كانت لا تفيد أهملوا مراعاة اشتقاقها وإجرائها على مقاييس أصولها. ..وقد دعاهم خفة الياء، وغلبتها على الواو، إلى أن قلبوا الواو في قولهم: ناقة عِلْيان، وصبية وعِلْية فأبدلوا للكسرة ياءً مع الحاجز، وقد جاء وليس قبلها ما يوجب تغييرها، وذلك ما حكاه سيبويه من قوله: القَواية، وهو فعالة من القوة، وقال الفراء: إنما قيل: العلياء؛ لأنه بني على عَلِيتُ، وهي لغة في عَلَوْت. والأول أذهب في طريق القياس وهو مذهب البصريين"[1].

وقال في موضع آخر: " ومثل العيد في لزوم الياء في قولهم (العلياء)؛ لأنه من العلو وليس فيه ما يقتضي قلب الواو ياءً، لكنهم أرادوا أن يختص بهذه البنية مسماه حتى كأنه ليس من العلو في شيء فقالوا: العلياء" [2].

بيَّن التبريزيّ أنَّه لا يوجد ما يقتضي قلب الواو ياء في لفظة (علياء) فكسرة العين بينها وبين الواو حاجز، إلا أنَّ العرب تصرفوا فيها بهدف التمييز بين الاسم والصفة، بينما نجد أنَّ بعضهم يذكر أنَّ هذه اللام هي حاجز ضعيف ؛ لأنها تشبه النون الساكنة حيث قيل: " ناقة

---

[1] التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٢/ ٥٩٢

[2] السابق، ١/ ٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عِلْيان بكسر العين. ..[و] رجل عِلْيان وعِلِّيان وأصلُ الياءِ واوٌ انقلبت ياءً كما قالوا صِبية وصِبْيان... والياء في كلٍّ ذلك منقلِبة عن واو لقرب الكسْرة وخفاء اللامِ بمشابَهَتِها النون مع السكون... والياء في العَلاية بدل عن واو؛ وذلك أنَّا لا نعرف في الكلام تصريف (ع ل ي) إنما هو(ع ل و) فكأنه في الأصل زيادة إلاَّ أنه غُيِّر إلى الياء من حيث كان عَلَماً والأعلام مما يكثرُ فيها التغيير والخلاف كمَوْهَب وحَيْوَة ومَحْبَب وقد قالوا الشِّكاية فهذه نظير العَلاية إلاَّ أن هذا ليس بعَلَمٍ" [1].

وممَّا يؤكد قول التبريزيّ في قضية التمييز بجعل (علياء) اسماً قول العكبري: " إذا كانت لامُ فَعْلاء الممدودةِ واواً صحَّت في الصِّفةِ، نحو: القَنْوَاء والعَشْوَاء، وإنْ كانت اسماً قُلبتْ ياءً، نحو: العَلْياء- اسم موضع - وفعلوا ذلكَ لِلفَرْق أيضاً، فأخْرَجوا الصِّفة على الأصل مثل: (خَزْيا) وغيَّروا في الاسم مثل (تَقْوَى)، وليست العلياء تأنيثَ الأعلى لتكونَ صفةً ؛ لأنَّ تأنيثَه عُلْيَا بالضمّ والقصْر، ولو كان صفةً لكان عَلْوَاء مثل قَنْوَاء" [2].

وذكر سيبويه حين تحدث عن الواو والياء " أنَّ الواو والياء بمنزلة الحروف التي تدانى في المخرج؛ لكثرة استعمالهم إياها، ولا تخلو الحروف منها ومن الألف،أو بعضهن، فكان العمل من وجه واحد أخف عليهم " [3].

ووضَّح ابن يعيش هذه المسألة بقوله: " وقد أبدلوا الياء من الواو إذا وقعت الكسرة قبل الواو، وإن تراخت عنها بحرف ساكن ؛ لأنَّ الساكن لضعفه ليس حاجزاً قوياً، فلم يُعتدَّ حاجزاً فصارت الكسرة كأنها باشرت الواو، وذلك قولهم: صِبْية و صِبْيان" [4].

---

[1] اللسان (علو).

[2] اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٤٢٦.

[3] الكتاب، ٤/٣٣٥.

[4] شرح المفصّل، ١٠/ ٢٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يرجّح التبريزيّ مذهب البصريين في أنّ هذا الأمر غير مطرد، ولهذا قال الزمخشري: " والياء أبدلت من أختيها ومن الهمزة. ..ومن الواو في نحو ميقات وعصى...وهو مطرد، وفي نحو صبية وثيرة وعليان وبيجل وهو غير مطرد" [1]. إذ القلب هنا نوع من الحرية التي أعطتها اللغة لمستعمليها، فالواو والياء صوتان تقريبيان، وهما يتحولان إلى أي صوت يريده أبناء اللغة؛ والداعي من هذا هو البحث عن الخفة وتبسيط النطق.

وبيّن ابن يعيش كثرة القلب للياء من الناحية الصوتية بقوله: " إنما كثر إبدال الياء؛ لأنه حرف مجهور مخرجه من وسط اللسان، فلما توسط مخرجه الفم، وكان فيه من الخفة ما ليس في غيره، كثر إبداله كثرة ليست لغيره " [2].

وعلل عبد الصبور شاهين هذه المسألة غير المطردة – بعد أن تحدث عن المسائل المطردة في هذا الباب – فقال " أمّا القواعد الخمسة الباقية فقد قلبت فيها الواو ياء، نظراً لأنّ الياء أيسر نطقاً من الواو، وبخاصة في نهاية الكلمة، إلى جانب أنّ الياء من خصائص النطق الحضري، كما أنّ الكسرة كذلك " [3].

وقف التبريزيّ على النقاط السابقة جميعاً، إذ ذكر الأمور التالية في مسألة قلب الواو إلى ياء في كلمة (علياء):

١. أنّ الأسماء يكثر فيها التغيير والتبديل، ولا يأبه المستعمل بأصل اشتقاقها.

٢. أنّ الإعلال هنا هو من باب تمييز (علياء) لبيان أنها اسم لا صفة.

٣. ذكره لسبب هذا القلب وأنه داعي الخفة والسهولة .

٤. أنّ القلب هو من الصور غير المطردة.

---

[1] المفصّل، ص ٣٦٣.

[2] شرح المفصّل، ١٠/ ٢١.

[3] المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٥. ذكره لمسألة (الحاجز).

٦. ذكره الآراء المختلفة في هذه المسألة وترجيحه لرأي البصريين، واستناده إلى القياس في تدعيم مذهبه.

ثانياً: قلب الياء واواً

ذكر التبريزيّ أنَّ الياء تقلب واواً عند شرحه لبيت الحارث بن حلزة:

وإلى ابن ماريَة الجَوادِ وهَلْ شَرْوَى أبي حَسَّانَ في الأُنْسِ

" شَرْوى: واوه مبدلة من الياء، ومثله تقوى وهذا مما غلب فيه الواو على الياء إذا كان اسماً"[1].

إنَّ لفظة (شَرْوى) من الألفاظ المستعملة إلى اليوم وتعني: المثل، وهذه اللفظة تقال مدحاً، وأغلب استعمالاتها في حالة قيام أحدهم بمدح شخص غائب، ويكون لديه عدد من الأشخاص، فيقول: شروى من لديَّ ؛ حتى لا يغضب الحاضرون من مدح الغائب، فيظنون أنهم ليسوا مثله، وليسوا أهلاً للمدح.

ويظهر أنَّ ما كان على زنة (فَعْلَى) من الأسماء قلبت الياء فيه واواً، بينما لا يكون ذلك في الصفات، قال ابن السراج: " وتبدل الواو مِن الياء في (فَعْلَى) إذَا كانت اسماً والياءُ موضع اللام يقولون: لكَ شَرْوَى هذَا الثَّوب، وإنَّما هي مِن : شَريتُ وتَقْوَى و إنَّما هي من التَّقيَّةِ وإنْ كانتْ صفةً تركوها علَى أَصلِها قالوا: امرأةٌ خَزْيا، وَرَيّا ولَو كانتْ: رَيّا اسماً لكانتْ: روًّا؛ لأنك كنت تبدلُ واواً موضعَ اللامِ وتثبت الواوَ التي هي عينُ (فَعْلَى) مِن السواو علَى الأصلِ"[2].

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٦٣٩/٢.

([2])الأصول في النحو، ٣/ ٢٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبين ابن جني في باب الاستحسان ضعف العلة التي أدّت إلى هذا القلب وذلك بقوله: " وجِمَاعُة أن علّته ضعيفة غير مستحكِمةٍ إلاّ أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتصرّف من ذلك تركُك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة نحو: قولهم الفَتْوى والبَقْوَى والتّقوى والشّرْوَى ونحو ذلك ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علّة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة وهذه ليست علّة معتدّة"[1].

ويذكر في موضع آخر الأسباب التي أدّت إلى هذا القلب بقوله: " ومما قلبت ياؤه واواً للتصرف وتعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها، وللفرق أيضاً بين الاسم والصفة قولهم الشّروى والفتوى والبقوى والرّعوى والثّنوى والتّقوى"[2].

إنّ الكلام السابق عن هذا القلب يعود بنا إلى ما قلناه سابقاً عن (علياء) من أنّ اللغة تسمح لأبنائها بالتصرف فيها، إذ القلب هنا نوع من الحرية التي أعطتها اللغة لمستعمليها؛ وذلك لأنّ القلب بين الياء والواو كثيرٌ جداً؛ ولهذا وقف أهل الصرف الحديث من مثل هذه الظاهرة موقف المقر لها، المؤكّد على أنها ممّا نُقل عن العرب، دونما تحليل صوتي صرفي يظهر علة ذلك القلب، فهذا عبد الصبور شاهين يقول: " وأمّا القاعدة الرابعة – يقصد أن تكون الياء لاماً لفَعْلَى – فهي التي حدث فيها إبدال الياء واواً، تبعاً للمأثور من كلام العرب، فقيل في: تَقْيا: تَقْوى، وفي شَرْيا: شَرْوى "[3].

ثالثاً: قلب الياء و الواو ألفاً

تناول التبريزيّ قلب الياء إلى ألف في لفظة (شاع) في قول ربيعة بن مقروم:

فلَهَّفَ أُمَّهُ وانصَاعَ يَهْوي لهُ رَهَجٌ من التَّقْريبِ شاعُ

([1])الخصائص، ١/١٣٣.

([2])سر صناعة الإعراب، ٢/ ٥٩١.

([3])المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلَّق بقوله: " شاعُ أراد شائع، يقال شاع الشيء مشاعاً وشَيعوعَةً، ومنه: جاءت الخيل شَوائعَ وشواعي على القلب، والأجود أن يجعل شاع (فَعِلاً) لا (فاعلاً) وتكون الألف منقلبة عن ياء، وكذلك قولهم: يوم راحٌ يكون (فَعِلاً)، وقد رِحْتَ يا يوم، فاعلمه[1]".

تقلب الواو أو الياء ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها، مثل: قال من قَوَل، وباع من بَيَعَ، ولذلك قال ابن يعيش: " فهذه الأفعال كلّها معتلَّة تقلب الواو والياء فيها ألفين، وذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها"[2].

ويقول ابن جني: " ألا تراك لما جمعت بين العين وألف فاعل ولم تجد إلى النطق بهما على ذلك سبيلا حركت العين فانقلبت همزة. ومنهم من يحذف – يقصد الهمزة –... وعلى ذلك أجازوا في: يومٍ راحٍ، ورجل خافٍ أن يكون (فَعِلا) وأن يكون (فاعلا) محذوف العين لالتقاء الساكنين"[3].

وبيَّن التبريزيّ في كلامه السابق عن (شاع) أنَّ الأصل (شائع) ثمَّ، تمَّ حذف الهمزة وهذا قول البصريين، أمَّا الكوفيون فلهم رأيان:

الأوَّل: رأي الضبَّي، ويرى أنَّ الأصل (شائع) ثمَّ أخِّرت الياء، وبعد ذلك حذفت.

الثاني: رأي الفراء، ويرى أنَّها على وزن (فَعل).

وبهذا يقول الأنباري: " أراد بـ (شاعٍ) شائعاً فأخَّر الياء، فجعلها بعد العين، فصار شاعي، ثم أسقط الياء، وجَعَله اسماً، هذا قول أبي عكرمة، وأهل البصرة يقولون: كان أصله شائعاً، وأسقطنا الهمزة، وهي عين الفعل فصار شاعٌ، والفراء يقول: هو (فَعَل) ومنه قول الشاعر:

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٨٦٥/٢.

([2])انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٦٥/١٠، وابن السراج، الأصول في النحو، ٢٥٣/٣.

([3])الخصائص، ٤٩٣/٢ و ٣/ ٥٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مُلْمِعٍ لاعَةِ الفؤادِ إلى جَحْـ ـش فَلاهُ عَنْها فَبِئسَ الفالي[1]

أراد: لائعة"[2].

وبالعودة إلى التبريزيّ نرى موافقته للرأي الكوفي، أو بالأحرى اختياره لـرأي الفـراء وتفضيله على رأي البصريين.

وهذا يقع في الكثير من الكلمات في هذا الباب – أي اسم الفاعل – طلباً للخفـة، قـال الخليل: " ويومٌ رَيِّحٌ طيّب ذو رَوْحٍ ويومٌ راحٌ ذو ريحٍ شديدة بني على قولك: كَبْشٌ صـافٌ أي كثير الصّوف، قالوا: ذلك على رُوحٍ وصُوفٍ فلمّا خفّفوا استنامت الفتحة قبلها فصارت ألفاً كما قالوا: قالٌ ومالٌ ويقال: أرادوا الصّائف والرّائح فطرحوا الهمزة تخفيفاً "[3].

ويقول غالب المطلبي عن صوت الهمزة: " أثبتت التجارب المختبرية أن صوت الهمزة صوت غير مستقر وهو شبيه بأصوات المد في بعض الأحيان وهو وإن كان صوتا صامتاً إلا أنّ له حالات من التليين والحذف والإبدال والتحقيق يعتل فيها "[4].

إذاً فالمسألة عند الأقدمين هي مسألة قلب، لكن الذي يراه المحدثون غير ما ذهب إليـه القدماء، والذي حدث في مثل هذه الكلمات– التي تقلب فيها الواو أو الياء ألفاً– إنما هو حـذف وليس قلب، فـ (qaama) اجتمعت فيها حركة ثلاثية نشأ عن اتـصال أجزائهـا (واو) فـإذا سقطت الضمة انتفى الانزلاق، واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها فكل ما حـدث هـو إسقاط عنصر الضمّة؛ هروباً من ثلاثية الحركة إلى حركة طويلة[5].

([1])البيت للأعشى، انظر: التاج (فلو)

([2])شرح المفضّليات، الأنباري، ١/ ٤٧٥.

([3])العين (ريح)، واللسان (حوج).

([4])في الأصوات اللغوية ، ص ٢٧١.

([5])انظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعليه فكلمة (قام): أصلها (qawama) حذف عنصر الضمَّة فأصبحت(qaama) ويرى الطيب بكوش أنَّ وجود الواو بين فتحتين ينجم عنه ثقل في النطق مما يؤدي إلى الحذف، وأنَّ هذا الثقل يزداد إذا كانت الواو مسبوقة بضمة أو كسرة[1].

وعند النظر في كلمة (شاع) فإنَّ الفعل هو (شَيَعَ) ويمكن تمثيل ما حصل لهذا الفعل على أساس الكلام السابق بمايلي: أصل الكلمة (Šaya'a) ثم حذفت الياء؛ لأنها انزلاق بين الحركات المتوالية، وهذا أمر غير مستساغ من الناطق العربي، فالتقت فتحتان فأصبحتا حركة طويلة: (Šaa'a).

أمَّا اسم الفاعل منها فهو (شايع) (Šaai/i') ثم تمَّ إسقاط نصف الحركة (الكسرة الأولى) وأحلت الهمزة مكانها، وهي فاصل نبري، فصل بين الحركات المتعاقبة، لتصبح الكلمة (Šaa'i').

بيد أنَّ الطيب البكوش لا يرى قلباً وقع في هذه المسألة، وإنما الذي جرى هو حذف للواو والياء من (قاوِل) و(بايِع) وبقيت الحركة (الكسرة)، ولكن العربية لم تتعود رسم الحركة منفردة، إذ لا تبدأ مقاطع العربية بحركة، ولذلك اعتمد على الهمزة لبيان هذه الحركة[2].

وأجرى عبد الصبور شاهين هذه الخطوات على (قائل وبائع)، وأريد أن أقف هنا عند قوله: " ولذلك عمد إلى إسقاط الانزلاق الذي هو: الواو والياء، وأُحِلَّ صوتُ الهمزة"[3]. لأبيّن أنَّ الذي حذف حقيقة هي الحركة القصير(الكسرة) الأولى أو (الضمة) وبقيت الكسرة الثانية، والذي يدل على ذلك بقاء الكسرة الثانية مع النبر (الهمزة)، فالكلمات تصبح بعد حذف الواو أو

([1])انظر: البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٦١.

([2])انظر: السابق ، ص ١٤٨.

([3])المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١١٤ – ١١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الياء على أساس القول السابق كالآتي: (qaa..l) و(' ..baa) و(' ..Šaa)، وعليه فإنَّ الحـذف والتعويض جرى بين الحركة القصير والهمزة.

أمَّا قلب الواو إلى ألف فجرى الحديث عنه، عند تعليقه على قول المرقِّش الأكبر:

و دَوِّيَّـةٍ غَبراءَ قد طالَ عَهدهُا تَهالَكُ فيها الوِرْدُ والمَرءُ ناعِسُ

فقال: " دَوِّيَّـةٌ: منسوبة إلى الدَّوِّ، وهي القفر التي يدوِّي فيها الصوت؛ لخلائها، قـال الفـراء: كرهوا اجتماع واوين في دَوِّيَّـةٌ فصيروا إحداهما ألفاً فقالوا: دَاوِيَّة "[1].

تحدث ابن جني عن خروج بعض الكلمات عن وجوب القلب فيها والتي سكنت واوها أو ياؤها وهي عين الفعل، من مثل: (دَوِّيَّـةٌ) وما شاكلها من الكلمات بقوله: " على أن من العرب من يقلب في بعض الأحوال الواو والياء الساكنتين ألفين ؛للفتحة قبلهما وذلك نحو قولهم: فـي الحيرة حاري وفي طيىء طائي، وأجاز غير الخليل في آية أن يكون أصلها أيَّة فقلبـت اليـاء الأولى ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها وقالوا أرض داويَّة منسوبة إلى الدَّوِّ، وأصلها دَوِّيَّة فقلبـت الـواو الأولى الساكنة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها إلا أن ذلك قليل غير مقيس عليه غيره"[2].

ويؤكِّد العكبري حكم الشذوذ في مثل هذه المسائل وأنَّه يتبع المسموع ولا يقاس عليـه، بقوله: " إذا سُكِّنت الواو والياء وانفتحَ ما قبلهما لم تُقْلَبا لزوالِ الْموجِب للقلب وهو الحركة، وقد جاء ذلك شاذاً قالوا في طيّء طائيّ. ..لأنَّ الألف على كل حالٍ أخفُّ منهما... فأمَّا دوِّيَّة: فقـد قالوا فيهـا: داويَّة، فقال قومٌ: هي لغةٌ وقيل أُبْدِلت الواوُ الأولى ألفاً وقيل الألفُ زائدةٌ، ووزنُها فاعيلة وفيه بُعْدٌ ؛ لأنَّ ذلك من أبنية الأعجمي"[3].

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١٠٠٣/٢.

([2])سر صناعة الإعراب، ١/ ٢٣.

([3])اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٠٦/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و نرى صعوبة النطق للكلمات السابقة ؛ ففي أغلبها (تشديد) أو (تضعيف) للحرف وهذا في أصله زيادة في كميَّة الطاقة المرادة لتحقيق عملية النطق، واللغة في عادتها تجنح في كثير من المواقع إلى تحري السهولة والخفة. ولعل الذي جرى في كلمة (دَوِيَّة) هو حذفٌ للواو الأولى، فأصبحت الكلمة: دَوِيَّة، ثم عُمِدَ إلى مماثلة الحركتين، فعوِّض مكان الواو المحذوفة فتحة، ثمَّ أصبحت الحركتان القصيرتان حركة طويلة.

ورأى داود عبده أنَّ الواو في (قَوَلَ) تحذف؛ لأنها وقعت بين حركتين متماثلتين، فإذا وقع شبه الصائت بين حركتين مختلفتين فلا بدَّ من المماثلة بين الصائتين، ثمَّ يتمُّ الحذف[1].

المبحث الثاني: الإبدال

الإبدال لغة: التبديل وهو: تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان آخر[2]. وليست هذه الظاهرة في العربية فقط بل هي ظاهرة شائعة بين اللغات [3]إذ يُعدُّ الإبدال أمراً ظاهراً في اللغة العربية، إذ هو من سننها، قال عنه ابن فارس: " من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض. .. وهو كثير مشهور قد ألَّف فيه العلماء "[4].

ويُعرَّف الإبدال اصطلاحاً بأنَّه: " أن تضع حرفاً مكان حرف آخر "[5]. ولم يبتعد المحدثون عن هذا التعريف، فقد عرَّفه جرجي زيدان بقوله: " إبدال حرف من كلمة ما بحرف

([1])دراسات في علم أصوات العربية، ص ١٤٦.

([2])اللسان (بدل).

([3])أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٧٩.

([4])الصاحبي، ص ١٥٤.

([5])انظر: ابن يعيش، شرح المفصَّل، ١٠/ ٧، و ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤/ ٢٠٧٩، وشرح الأشموني، ٤/ ٤٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يقرب منه لفظاً، ويحصل غالباً بين الحروف التي هي من مخرج واحد، أو من مخارج متقاربة[1]".

وهو في اللغة العربية قسمان[2]:

الأول: إبدال قياسي: وهو إبدال مطرد عند جميع القبائل العربية، ويقع في حروف دون غيرها، كـ(تاء) (افتعل) إذا جاء بعدها حرف من حروف الإطباق، فإنها تبدل حينئذٍ طاء كقولهم في: (اصتبر) (اصطبر) فهو إبدال خاضع للقوانين الصوتية المطردة.

وحروف هذا الإبدال تتفاوت من عالم إلى آخر، فسيبويه جعلها أحد عشر حرفاً هي: (ء، ا، هـ، ي، ت، د، ط، ذ، م، ن، و) [3]، وأوصلها الزمخشري إلى خمسة عشر حرفاً، مجموعة بعبارة (استنجده يوم صال زط) [4]، أمّا أبو علي القالي فجعلها اثني عشر حرفاً، وهي بقوله: (طال يوم أنجدته) [5].

ومن السابق نرى أنّ الاختلاف في العدد ربما يعود لملاحظة بعضهم لمسموع ما غفل عنه الآخر، أو لاختلاف الرأي حول وقع الإبدال في ذلك الحرف المختلف عليه، زيادة على أنّ الجوانب الصرفية ليست كالقواعد النحوية، فهي غير محكومة بزمن معين، كما أنّه لا يقاس فيها على الكثير الشائع، بل إنّ الإبدال في اللفظة الواحدة ليُعدُّ قاعدة مستقلة،أو ظاهرة منفردة.

([1])الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ص ٦٠.

([2])زادت بعض الكتب العربية هذين القسمين فجعلت لهما قسماً ثالثاً وهو: الإبدال النادر ويقع في حروف (ق، خ، ذ، ظ، ض، ح، غ) انظر: الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية، ١/ ٣٤٧، وأظنه يقع تحت الإبدال السماعي.

([3])الكتاب، ٤/ ٢٣٧. وجعل الذال بمنزلة الزاي إذا جاءت بعد التاء.

([4])المفصّل، ص ٣٦٠.

([5])الأمالي، ٢/ ١٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثاني: الإبدال السماعي: وهذا النوع غير مطرد في كلام العرب، فهو يختلف من قبيلة إلى أخرى، والأمثلة عليه كثيرة جداً في كتب اللغة، ولهذا أُلِّفت كتب الإبدال الضخمة عنه، ككتاب (الإبدال) لأبي الطيب اللغوي، وأغلب الكتب النحوية والصرفية تشير إلى الكم الكبير من الكلمات الواقعة تحت هذا الإبدال.

وبيَّن العلماء سبب وقوع هذا النوع من الإبدال، فقد ذكر أبو الطيِّب أنَّ الأصل فيه اختلاف اللغات، وجاء ذلك بقوله: " ليس المراد بالإبدال أنَّ العرب تعتمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متَّفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد" [1]. أي أنَّ قبيلة ما تلفظ كلمة بالصاد وأخرى بالسين مثلاً.

يشترط أبو علي الفارسي في الإبدال أن يكون في الأحرف المتقاربة المخرج، حتى يكون ذلك إبدالاً، ولذا يقول: " القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها وذلك الدال والطاء والتاء والذال والظاء والثاء والهاء والهمزة والميم والنون وغير ذلك مما تدانت مخارجه" [2]، وأكَّد ذلك ابن جني عند تناوله لأمثلة هذا الإبدال[3].

وذهب إبراهيم أنيس مذهب أبي علي وابن جني، فرأى أنَّ الإبدال لا يكون إلاّ في تقارب المخرج، وإن حصل إبدال دون قرب في المخرج أو الصفة فإنَّنا نحكم أنَّ كلَّ لفظ من اللفظين يُعدُّ أصلاً بحدِّ ذاته، وبهذا يقول: " يقع الإبدال بين الأصوات المتقاربة مخرجاً أو صفة وهو تطور طبيعي في أصوات كل لغة " [4]، ويقول في موضع آخر: " حين نستعرض الكلمات التي فسِّرت على أنَّها من الإبدال حيناً ومن تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنَّها

---

[1] الإبدال، ١/ ٦٩.

[2] سر صناعة الإعراب، ١/ ١٨٠.

[3] الخصائص، ٢/ ١٤٩ – ١٥٠.

[4] من أسرار العربية، ص ٥٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جميعاً نتيجة التطور الصوتي، أي أنَّ الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها نستطيع أن نفسرها على أنَّ إحدى الصورتين هي الأصل، والأخرى فرع لها. .. غير أنَّه في كلِّ حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه"[1].

إنَّ الرأي السابق يحادي الصواب، وفيه من الواقعية ما فيه، إذ إنَّ قرب المخرج، أو الصفة أمر يسهل عملية الإبدال، وهذا ما لا يكون في إبدال النون من الطاء، أو الحاء من الجيم أو غيرها مما لا تتقارب مخارجه أو صفاته ففيه شيء من الصعوبة، وتكمن الصعوبة في عدم القدرة على إيجاد تفسير لهذا الإبدال. والتفسير القريب أن نقول: إنَّ بيئة لغوية نطقت بهذا اللفظ على صورة ما، ونطقته أخرى بصيغة أخرى، وهذا الاختيار أو النطق يتم وفقاً لتكيف جهاز النطق لدى القبيلة المعينة، مما أدى إلى ذلك الاختيار الأيسر أو المتوافق مع السمت اللغوي العام لديها.

ونجد في شرح المفضَّليات عدداً من الألفاظ التي تم الإبدال فيها، والتي تناولها التبريزيّ بالشرح، والتعليق، وتقع ضمن نوعي الإبدال.

الإبدال القياسي

أولاً: إبدال الثاء تاء

يقع الإبدال هنا في باب (افتعل) وهو بين صامتين هما: الثاء والتاء. وبيَّن التبريزيّ هذا الإبدال حينما شرح بيت جابر بن حُنَيّ:

تَنَاولَهُ بالرُّمْحِ ثمَّ اتَّنى لهُ فَخَرَّ صَريعاً لليَدَين وللفَمِ

([1])السابق، ص ٧٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " اتَّنى: أراد اثــتنى، فأدغم الثاء في التاء فأبدلها تاء "[1].

وبيَّن ابن جني علة هذا الإبدال بين الثاء والتاء فقال: " الثاء حرف مهموس وهو أحــد حروف النفث. .. ولا يكون إلا أصلاً. .. واعلم أن الثاء إذا وقعت فاء في افتعل، وما تــصرف منه قلبت تاء، وأدغمت في تاء افتعل بعدها، وذلك قولهم في افتعل من الثريد: اترد وهو متــرد وإنما قلبت تاء؛ لأن الثاء أخت التاء في الهمس فلما تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد فقلبوها تاء وأدغموها في التاء بعدها؛ ليكون الصوت نوعاً واحداً. .. ومثل ذلك قولهم في افتعل من الثأر: (اتَّأر) وفي افتعل من ثنى: اتَّنى. ..هذا هو المشهور في الاســتعمال وهو أيضا القوي في القياس، ومنهم من يقلب تاء افتعل ثاء فيجعلها من لفظ الفاء قبلهــا فيقــول اثّرد واثّأر واثّنى كما قال بعضهم في ادّكر اذّكر"[2].

ويؤكّد ابن السرج على اطراد الإبدال هنا فقال: " اثَّردَ يريدونَ: اثْتَردَ ومنهم مَنْ يقــولُ: اتَردَ فيدغُم الثَّاءَ في التاءِ، وهوَ الكثيرُ والذينَ قالوا: اثَّرَدَ كرهــوا أنْ يُــدغموا الأصــليَّ فــي الزائدِ"[3].

ونبَّه ابن الحاجب إلى هذا الأمر فقال: " و قد تدغم تاء افتعل في مثلها... وتدغم الثــاء فيها و جوباً على الوجهين نحو اتَّأر و اثَّأر"[4].

يُعدّ إبدال التاء من الثاء من المسائل المطردة في باب (افتعل)، و العلة في ذلك تقــارب المخرج، والاتحاد في صفة الهمس. وهذا الإبدال مقرٌّ عند المحدثين وقد أكّدوا أنَّ هذا الإبــدال ناجم عن تفاعل الأصوات وتأثير بعضها ببعض. وذكر الأنطاكي – عند تناوله لهذه المسألة –

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٩٥٥/٢.

([2])سر الصناعة، ١٧٢/١. و انظر أيضاً: اللسان (ثنى).

([3])الأصول في النحو، ٢٧١/٣.

([4])ابن الحاجب، الشافية، ص ١٢٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أنّ القلب يتم في " تاء افتعل ومشتقاته، ومصدره ثاء إن كان فاء الكلمة ثاءً وتدغم فيها (تأر اثْتأر ← اثثأر ← اثّأر). . وقد يعكس الإدغام في بعض ما مر وذلك مع (التاء والذال والظاء) فتقلب هذه الحروف إلى ما صارت إليه تاء الافتعال ثمَّ تدغم (اتّأر) [1]".

ثانياً: إبدال الواو تاء

تناول التبريزيّ هذا الإبدال عند تعليقه على قول مزرد بن ضرار:

فردّوا لِقاحَ الثَّعلَبيِّ أداؤها أعَفُّ وأتقى من أذى غَيرِ واحِدِ

فقال: " قوله: أتقى يريد: أوقى لكم وأصون. والتاء بدل من الواو" [2].

تعدُّ حالة إبدال (الواو) أو (الياء) في صيغة (افتعل) من الحالات الإبدالية المطردة عند أغلب العلماء، فقد قال سيبويه: " هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء، وذلك في الافتعال، وذلك قولك: مُتَّقِد ومُتَّعِد "[3]. وأكّد ذلك ابن جني فقال: "افتعل وما تصرف منه إذا بنيته مما فاؤه واو، أو ياء، فإنك تقلب فاءه تاء، وتدغم التاء في تاء افتعل"[4].

ويرى أغلب النحاة الاطراد في هذه المسألة " فأمّا ما تقيس عليه لكثرته فافتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه واواً فإنّ واوه تقلب تاء وتدغم في تاء افتعل التي بعدها وذلك نحو: اتزن أصله: اوتزن، فقلبت الواو تاء وأدغمت في تاء افتعل فصار اتزن، ومثله: اتعد واتلج واتصف من الوصف"[5].

([1])المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ١/ ١١٣- ١١٤.

([2])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/٣٧٨.

([3])الكتاب ، ٤/ ٣٣٤.

([4])شرح الملوكي ، ص ٢٩٣.

([5])سر صناعة الإعراب، ١/١٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ونبه ابن عقيل إلى أنَّ هذا الأمر يسري في الأفعال والأسماء على حدٍّ سواء، كما وأشار إلى كيفية وقوع هذا الإبدال، فقال: " إذا أردت أن تبنى على مثال افتعل من المثال الواوي، أو اليائي، لزمك أن تقلب فاءه تاء ثم تدغمها في تاء افتعل، ولا يختص ذلك بالماضي ولا بسائر أنواع الفعل بل جميع المشتقات وأصلها في ذلك سواء، تقول: اتَّصَل واتَّعَد واتَّقَى، يتَّصِل ويَتَّعِد ويَتَّقي. .. والأصل: اوْتَصَلَ فقلبت الواو تاء فصار (اتتصل) فلم يكن بد من الإدغام لوقوع أول المتجانسين ساكناً وثانيهما متحركاً وكذا الباقي"[1].

وخالف الفراء أغلب النحاة في هذه المسألة حيث رأى: " أنَّ التاء الأولى من (اتزنت) و(اتصلت) لا أصل لها في الكلمة، وأنها ليست مبدله من واو (وصل) و(وزن)، وأنَّ الواو التي كانت في (وزن) و(وصل) فاء الفعل وقد سقطت في افتعل كما سقطت في (يزن) و(أزن) في زنه، وأنَّ تاء الافتعال احتاجت إلى حرف ساكن قبلها فجاءوا بتاء مثلها؛ تكثيراً لها. .. كما قالوا: مِنِّي وعَنِّي، فزادوا نوناً بسبب النون الذي في من وعن"[2].

ورفض السيرافي رأي الفراء، واحتج بما رآه البصريون من أنَّ النون في (منِّي) و(عنِّي) لم تزد من أجل النون في (من) و(عن) بل النون تزاد قبل ياء المتكلم في كل ما أرادوا حراسة بناء ما قبله من متحرك أو ساكن نوناً كان أو غيره، واحتج هو بأن الواو تبدل كثيراً من التاء، نحو: تراث وتجاه، وتخمة، وليس بينهما مناسبة، ولا مجاورة توجب ذلك أكثر من إبدال الواو تاء في (افتعل) [3].

([1])شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٨٥.

([2])السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام ، ص ٧٨.

([3])انظر: السابق، ص ٧٨ – ٨٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبين سيبويه الداعي وراء قلب الواو تاء في صيغة (افتعل)، فرأى أنَّ الواو يكتنفها الضعف في هذه الحال، فقال: " هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم ،وتقع بعد الياء،فلما كانت هذه الأشياء تكنُفُها مع الضعف الذي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة، وبعدها واو في لزوم البدل، لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول، وهذا كان أخف عليهم "[1].

ويبين ابن يعيش الداعي من هذا القلب أيضاً فيقول: " وإنما فعلوا ذلك لأنهم لو لم يقلبوها تاء هنا، لزمهم قلبها ياء إذا انكسر ما قبلها، نحو: ايتعد وايتزن،و ايتلج، وفي الأمر ايتعد و ايتلج ويتزن، وإذا انفتح ما قلبها قلبت ألفا نحو: يا تعد و ياتلج؛ وذلك على لغة من يقول في يوجل: ياجل، ثم ردها واواً إذا انضم ما قلبها، ولمَّا رأوا مصيرهم إلى تغيرها لتغير أحوال ما قبلها قلبوها إلى التاء؛ لأنها حرف جلد قوي، لا يتغير بتغير أحوال ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو، وفيه همس مناسب لين الواو ؛ ليوافق لفظه لفظ ما بعده فدغم فيها"[2].

ويعدُّ الكلام السابق تعليلاً صوتياً لهذا الإبدال، بيد أنّ بعض العلماء لا يؤيد الكلام السابق، إذ يرى أن لا تقارب بين الصوتين، فشتان بين الصوامت والصوائت، ومن هؤلاء عبد الصبور شاهين، فقد قال: " وفي هذا الصدد يرد ما ذكره الصرفيون من أنَّ الواو أو الياء تقلب تاء، إذا كانت إحداهما فاء للافتعال، وما تصرف منها. ..والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقاً، لبعد مابين التاء من جانب، والواو والياء من جانب أخر، فالتاء: صوت لثوي انفجاري

([1])الكتاب، ٣٣٤/٤.

([2])شرح المفصل، ١٠/ ٣٧، وانظر أيضاً: ابن جني، شرح الملوكي ، ٢٩٤/١، والاستراباذي، شرح الشافية، ٨١/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مهموس (من الصوامت)، والياء: صوت غاري انطلاقي مجهور انتقالي (نصف حركة) والواو: صوت طبقي انطلاقي مجهور انتقالي (نصف حركة) "[1].

وهذا الكلام ليس جديداً، فقد رأينا أنَّ البصريين يرون عدم المناسبة بين (التاء) من جهة و(الواو) من جهة أخرى، ومع ذلك فكثير من الكلمات أبدلت واوها تاء، وهذا الكلام يدل على أنَّهم يعلمون بعد المسافة بينهما.

وعليه فإنَّ التلاقي فيما بينها صعب؛ فالصفات مختلفة متغايرة، وذلك بين الواو والياء من جهة والتاء من جهة أخرى، بيد أنَّ الواقع يورد هذه الصيغة المطردة، فما هو تعليلها ؟. لقد رأى سيبويه في الواو ضعفاً – وهذه رؤية العرب لها– فلما شعروا بما شعروا من الواو قلبوها حرفاً جلداً، ألا وهو التاء، وهذا ما رآه ابن يعيش أيضاً. فما هو تعليل شاهين إذن، يقول: "وكلُّ ما حدث هو أنَّ استثقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطها، وتعويض موقعها بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير "[2].

ويظهر أنَّ هذا الرأي ما هو إلاَّ إعادة صياغة لرأي الفراء السابق، ولا يعني هذا أنَّني أنكر حديثه عن اختلاف الحروف السابقة في المخرج والصفات. وقد رأى أنَّ وزن الكلمات السابقة هو: اتَّعل؛ مادام أنَّ فاء الفعل قد سقطت، وتاء التعويض مثل تاء افتعل، أي من حروف الزيادة.

([1])المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٢١.

([2])المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ورأى بعضهم أنَّ هذه المسألة إنَّما هي من باب تخلص العربية من المزدوجات الهابطة (iy) أو (iw) كما في (اوتعد) و(إيتسر) فتخالف العربية بينهما عن طريق التخلص من شبه الحركة وتعوض عنها بمد تاء (الافتعال) [1].

بيد أنَّنا نرى أنَّ هذه التفاسير ركَّزت على حالة التكرار في التاء أي صيغة (افتعل) وما تصرف منها، و لكنَّنا لا نرى تفسيراً لحالة الإفراد من مثل (أوقى) التي تصبح (أتقى)، فكلام المحدثين لا ينطبق على هذه الصيغة (أتقى) إذ ليس هنالك تاء أخرى نريد تحقيق الإيقاع لها، كما أنَّه لا وجود لحركة مزدوجة هابطة. فهل هو ما قاله سيبويه من أنَّ هذه الواو ضعيفة في هذه المواقع فأبدلت حرفاً أجلد منها هو التاء ؟

الإبدال السماعي

أولاً: إبدال الألف ياء

تحدث التبريزيّ عن هذا الإبدال عند شرحه لبيت أبي ذؤيب الهذلي:

سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُم فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

فقال: " هَوَيَّ أراد هوايَ وهذا لغتهم، كأنه لما كان ياء الإضافة يُكسر لها الحرف الذي قبلها، وكانت الألف لا تتحرك فتُكسر، أبدلوا منها الياء ثم أدغموها في ياء الإضافة، وانقلاب الألف إلى الياء فيه دلالة على الكسر"[2].

تؤكِّد المصادر أنَّ هذه اللغة خاصة بهذيل، وهي كما أورد التبريزيّ، والشاهد هنا أنَّ ياء الإضافة يكسر الحرف الذي قبلها ؛ مناسبة لها ولا تظهر حركة الإعراب معها، وللمقصور حالة خاصة عند هذيل إذ تقلب الألف قبل ياء الإضافة ياءً ثم تدغم ياء الإضافة بالياء المبدلة وبذلك

([1])انظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٢١.

([2])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٣ / ١٦٨٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال ابن عقيل: " وأشار بقوله: وفي المقصور إلى أنَّ هذيلاً تقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصَيَّ"[1].

ويرجع الزجاجي هذه الظاهرة إلى مسألة القبول واستساغة اللفظ فيقول: " فإن كان قبلها ألف لم يمكن كسرها؛ لأن الحركة في الألف غير سائغة فتترك الألف على حالها، وتفتح ياء الإضافة كقولك هذان غلاماي وهذا فتاي ورأيت فتاي ومررت بفتاي ورحاي، كما قال الله جل وعز: (قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا) [طه: ٨] ومن العرب من يقلب الألف ياء فيدغم فيقول هذه عصَيَّ ورحَيَّ" [2].

ويرد ابن جني على من رأى أنَّ هذا الأمر من باب التماس الخفة فقط بقوله:"ويدلّ على وجوب قلب هذه الواو- يقصد في كلمة مثل عشريٍّ، وأصلها عشروي- إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه؛ ولهذه العلَّة لا للطريق الأوّل من استكراههم إظهار الواو ساكنه قبل الياءِ أنهم لم يقولوا: رأيت فايَ وإنما يقولون: رأيت فِيّ، هذا مع أنّ هذه الياء لا ينكر أن تأتي بعد الألف نحو: رَحَاي وعَصَايَ لِخفَّةِ الألف فدلّ امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواوِ قبلها كتركهم الفتحة والضمَّةَ قبل الياءِ في الصحيح نحو غلامِي ودارِي"[3].

ويعلق ابن يعيش على هذه المسألة، فيرى أنها من باب القياس الجيد، فقال: " ومن العرب من يقلب هذه الألف ياءً في الإضافة إلى ياء المتكلم، فيقول: هوَيَّ و عصَيَّ و هدَيَّ، وله وجه صالح في القياس؛ وذلك أنَّه لمَّا كانت ياء المتكلم أبداً بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان

([1])شرح ابن عقيل، ٣/ ٩٠.

([2])الزجاجي، كتاب اللامات، ص ٩٥ – ٩٦.

([3])الخصائص ، ١/ ١٧٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حرفاً صحيحاً. .. وكانت الياء وسيلة الكسرة في نحو أخيك وأبيك. .. وجب أن لا يقولوا: رأيت عصاي بإثبات الألف كما لم يقولوا: رأيت غلامَي (بفتح الميم) فأبدلوا من الألف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرة "[1].

ويزيدنا ابن جني تفصيلاً في هذه المسألة، فيقول: "على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفافِ والاستثقال حَسْبُ، وأنّه أمر غيرهما وهو اعتزامهم ألاّ تجئ هذه الياء إلاّ بعد كسرةٍ أو ياءٍ أو ألِف لا تكون علَما للنصبِ نحو: هذه عصاي وهذا مُصَلاّي، وعلى أنَّ بعضهم راعى هذا الموضع أيضاً فقلب هذه الألف ياء فقال عَصَيَّ ورَحَيَّ (قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞ) [يوسف: ١٩]. ..وهو كثير" [2].

إنَّ الإبدال الذي جرى في (هوَيَّ) إبدال أظهر العلماء قديماً توافقه الصوتي، والإبدال بين (الألف والواو والياء) كثير الورود في العربية ؛ لما بينها من قرب صوتي، وما هذا الإبدال إلاَّ صورة من صوره الكثيرة.

ويمكن تمثيل الأمر من ناحية الكتابة الصوتية، إذ إنَّ أصل الكلمة هوايَ(hawaaiya) ومن المعلوم أنَّ الألف يتبعها كسرة لكنها لا تظهر معه، والذي تمَّ هو حذف الحركة القصيرة الأولى من الحركتين (aa) وهما تمثلان الألف، وبقيت الأولى، فتحركت الواو بفتحة، ثمَّ عوض مكان الحركة القصيرة (a) بحركة قصيرة (i) فأصبحت الكلمة على النحو الآتي: (hawaiiya) وهي (hawayya) لأنها نصف حركة، وبالتالي حصل إدغام للياءين لتصبح الكلمة (هوَيَّ)، وبهذا الرأي فإنَّ الذي جرى هو حذف وتعويض، لا إبدال كما قال القدماء، وهذا يسري على (عَصَيَّ ورَحَيَّ) وباقي الكلمات.

([1])شرح المفصّل، ٣/٣٣.

([2])الخصائص، ١/١٧٦- ١٧٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: إبدال العين همزة

أشار التبريزيّ إلى إبدال الهمزة من العين في كلمة (يذأ) أو (يدأ) وأصلهما (يدع)، وهذا عند شرحه لبيت ثعلبة بن صعير:

بمَقَالةٍ مِن حَازِمٍ ذي مِرَّةٍ يَذَأُ العَدوَّ زَئِيرُهُ للزّائرِ

فقال: " وذكر الأنباري (يدأ) بدال غير معجمة وقال: يدأ بمعنى يدع تبدل العين همزة، وهما لغتان: وذأته و ودأته " [1].

وعند العودة إلى الأنباري نجد أنَّه يروي البيت كما قال التبريزيّ، ويضيف معلِّقاً: "ويروى (يَذَأُ العَدوَّ) أي: يدفعه ويرده، ويقال: ودأتُهُ أدَؤُهُ: أدعه، تبدل العين همزة " [2].

إنَّ الغالب في هذا الأمر هو إبدال الهمزة عيناً. ولهذا وضع العكبري فصلاً بعنوان (فصل في إبدالِ الهمزةِ من العين) و يظهر فيه أنَّ الكلمات التي وردت شاهداً على هذا الإبدال – أي إبدال العين همزة – يمكن ردُّها إلى أصل مهموز، وعليه فلا إبدال فيها. وهذا في قوله: " جاءَ ذلكَ في بعضِ الاستعمال فالوجهُ فيه أنَّ الهمزةَ والعينَ متجاورتان في المخْرَج فمن ذلك قولهم في عُباب: أُباب ويجوزُ أنْ تكونَ الهمزةُ أصلاً من قولهم أبَّ للشيء إذا تهيّأ له وعُبَاب البحر مُعْظَمه، ومعنى التهيؤ موجودٌ فيه وقالوا عُفُرَّة الْحَرِّ وأُفُرَّتُه والهمزةُ بدلٌ من العين،ويجوزُ أنْ تكون أصلاً من قولهم أفِر يأفِر أفْراً إذا عدا وأصلُ الكلمة من الشدّة والمعنيان يجتمعان فيها ويُؤْنس بإبدال العينِ همزةً إبدالُ الهمزةِ عَيْناً"[2].

وأشار العكبري إلى الصورة المغايرة لهذا الإبدال، وهي: إبدال الهمزة عيناً، وجعلها مما يُستأنس به في هذا الباب، وهذه الصورة عُزيت إلى بعض القبائل العربية، وهي (تميم وقيس

---

[1] التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٦٢٩- ٦٣٠.

[2] الأنباري، شرح المفضليات ، ١/ ٣٤٠.

[2] اللباب في علل البناء والإعراب، ٢/ ٣٠٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأسد) قال الفراء: " لغة قريش ومن جاورهم (أنَّ) وتميمٌ وقَيْس وأَسَدٌ ومن جاورهم يجعلون ألف (أن) إذا كانت مفتوحة عيناً يقولون: أشهد عنَّك رسول الله، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف"[1].

ووضح ابن يعيش سبب هذا الإبدال فرأى أنَّ " هذه لغة تميم وأسد يبدلون من الهمزة المفتوحة عيناً، وذلك في (أن) خاصة إيثاراً للخفة لكثرة استعمالها. .. وذلك لقربها منها وهي أخف منها، وارتفاعها إلى وسط الحلق"[2].

بيد أنَّ السيوطي وسَّع هذه الظاهرة فجعل كل همزة مبدوءٍ بها عيناً، فيقولون في أنَّك: عنَّك، وفي أسلم: عسلم، وفي أذن: عُذن[3]. ونلحظ أنَّ رأي السيوطي فيه تلمس أكبر لهذه الظاهرة ؛ فهذا الإبدال ما زال موجوداً حتى يومنا هذا، ويؤكِّد ذلك الجندي حين قال إنَّ " العلاقة الصوتية بين الحرفين واضحة إذ العين صوت مجهور، وهو أقرب أصوات الحلق المجهور إلى الهمزة. .. ويسمع هذا الإبدال في اللهجات الدارجة بصعيد مصر،والسودان حيث يقولون: " اسعلكم سُعال " في أسألكم سؤال[4]. وعليه فإنَّ الإبدال يتعدى الحرف المبدوء به إلى الحرف المتوسط في الكلمة.

وذهب الأنطاكي إلى جواز الإبدال بين العين و الهمزة ، فالقوانين الصوتية تقر مثل هذا الإبدال" لأنَّ العين من الحلق والهمزة من الحنجرة ، وهما محبسان متجاوران [5]".

([1])اللسان والتاج (عنن).

([2])شرح المفصل، ٨/ ١٤٩ – ١٥٠.

([3])انظر: المزهر في علوم اللغة، ١/ ١٧٦.

([4])الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية، ١/٣٧٠، ومرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي، ص ١٧٢.

([5])المحيط في أصوات العربية ، ١/١١٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبالعودة إلى (إبدال العين همزة) فإنَّنا نجد ابن عصفور يحدد مجال هذا الإبدال فلم يجعله واسعاً إذا قال: " لم يجيء من ذلك إلا قولهم (أباب)؛ لكثرة استعمالها فحول من العين إلى الهمزة"[1].

وبين رمضان عبد التواب أنَّ إبدال العين همزة، هو من إنابة الهمزة عن العين في بعض اللُّغات السامية، حيث يقول: " أمّا العين فإنها موجودة في اللغات السامية ما عدا الأكادية ، إذ نابت عنها الهمزة.... ولعل هذا ما يظهر ورود كلمتين في العربية القديمة بروايتين"[2].

وبالعودة إلى التبريزيّ فإنَّنا نرى أنّه نقل رواية الأنباري، ولم يبد قبولاً أو رفضاً لها، مع أنه أكَّد أنَّ (وذأته وودأته) لغتان، وهذه إشارة إلى استقلالية اللفظين عن (يدع) مع أنَّ المعنى متقارب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ (وذأ) ذات باب مستقل في المعجم ومعناها الزجر والدفع، و وذَأْتُ الرجُلَ إذا زَجَرْتَه وكذا(ودأ) بمعنى غيَّب[3]، فمعنى البيت هو: يقمع عدوه وغيّبه. وجاء في اللسان عن الكسائي: " وَدَأَ الفرسُ يَدَأُ بوزن وَدَعَ يَدَعُ"[4]، وهذه إشارة واضحة إلى اختلاف هذين اللفظين عن(يدع)؛ إذ جعلها الكسائي بوزنها ، ولم يجعل الهمزة مكان العين.

وعلى ذلك فإنَّني أرى أنْ لا إبدال في كلمة (يدأ) أو (يذأ) وأنَّهما لفظان مستقلان، كما أنَّ صورة هذا الإبدال – أي إبدال العين همزة – صورة قليلة بل نادرة، ولا يمكننا الاعتماد على الصورة المغايرة لهذا الإبدال، فنحن نحتكم للمسموع عن العرب، وأغلب الشواهد التي جاءت

([1])الممتع في التصريف، ٣٥٢/١.

([2])عبد التواب، رمضان، مدخل إلى علم اللغة، ص ٢٢٥.

([3])انظر اللسان: (وذأ) و(ودأ).

([4])انظر: (ودأ).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على صورة هذا الإبدال ردَّت إلى أصل صحيح الهمزة، ويستثنى من ذلك كلمة (أباب)، وبهذا فإنَّني أدعم موقف ابن عصفور، وأراه صواباً.

ثالثاً: إبدال الياء ألفاً

هذه الصورة من الإبدال تخصُّ قبيلة طيء، وفيها يتمُّ قلب الياء المسبوقة بكسر ألفاً، وذكر هذا التبريزيّ عند شرحه لبيت بشر بن أبي خازم:

بِذِعْلِبَة بَراها النَّصُّ حتَّى بَلَغْتُ نُضارَها وفَنَى السَّنامُ

فقال: " فَنى بمعنى: فَنِيَ، لغة طائية، فر من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت ألفاً"[1].

ويذكر ابن منظور أنَّ هذه الصورة من الإبدال مطردة لديهم، فيقول: " ولغة طيء بَقَى يَبْقَى وكذلك لغتهم في كل ياء انكسر ما قبلها يجعلونها ألفاً نحو بَقَى ورَضَى وفَنَى"[2].

وبيَّن العكبري أنَّ الأصل في هذه الصورة عدم قلب الياء ألفاً؛ لأنَّ الحرف السابق للياء مكسور،فقال " إذا كانت عَيْنُ الكلمةِ ولامُها وَاوين نَحْو: جَوِيَ وَدَوِي، والأصل جَوِوَ ودَوِوَ؛ لأنَّه من الجوّ والدوّ قُلبت الثانيةُ ياءً لئلا يجتمعَ المِثْلان، ولم تُدْغَم لِثِقَل الواو والتَّضْعيف، ولم تُقلبِ الياءُ ألفاً؛ لأنَّ ما قبلَها مكسورٌ فصارَ هذا الحكم مثل(شَقِيَ ورَضِيَ) وهما من الوَاو لقولك في المصدر الشقوة والرِّضْوان"[3].

إذن فهذه الصورة من الإبدال هي صورة تخص طيء وحدها، ولا تقبل عند غيرها من القبائل، إذ من الشذوذ أن تقلب الياء ألفاً والحركة السابقة لها كسرة وهي مناسبة لها كلَّ التناسب لكنَّ طيء خرقت هذه القاعدة وقلبت الياء ألفاً بعد أن صيَّرت الكسرة فتحة، وهذا هو تحليل

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١٣٩٩/٣.

([2])اللسان (بقي) و(فني).

([3])اللباب في علل البناء والإعراب، ٤١٣/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القدماء للمسألة، والعلة في ذلك تظهر في قول التبريزيّ: فر من الكسرة وبعدها ياءٌ إلى الفتحة فانقلبت ألفاً، وكأنه يشير إلى الثقل الناتج عن تتابع الكسرة والياء، أي تتابع الكسر.

بيد أنّني أرى أنّ الذي جرى لـ(فنيَ) لتصبح (فَنى) ليس قلب الياء ألفاً كما قال القدماء، بل هو حذف وتعويض، وذلك بين الكسرة والفتحة، وبسبب صعوبة الانتقال من الفتح إلى الكسر (الياء) يتم إسقاطها، وبهذا تجتمع فتحتان (الفتحة التي عوّضت بدل الكسرة وفتحة البناء) لتشكلان ألفاً أو فتحة طويلة، ويمكن تمثل ذلك بالآتي: تظهر الصورة الأولى للكلمة هكذا (faniya) ثم يتم حذف الكسرة وتعويضها بالفتحة لتصبح الكلمة (fanaya) وللصعوبة يتم حذف الياء لتظهر أخيراً (fanaa). وعلى هذه الطريقة يمكن بيان ما حصل للكلمات التي على هذه الشاكلة في لغة طيء.

المبحث الثالث: القلب المكاني

لاحظ القدماء تغيراً يطرأ على بعض الكلمات من تقديم و تأخير يجري على حروف الكلمة، فأشاروا إليها، و جمعوا تلك الكلمات، وحاولوا تفسيرها، والبحث عن الأسباب التي أدت إلى وقوع القلب فيها.

والقلب عند العلماء هو: "تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير" [1]. ولم يبتعد المحدثون عن ذلك التعريف، فجعله داوود عبده تبدلاً في أماكن الأصوات المتجاورة أثناء الحدث الكلامي[1]. ويُعد المعنى رابطاً أصيلاً بين اللفظين للحكم على اللفظ بأنه مقلوب عن غيره، ولذلك قال ابن الحاجب: "ويعرف القلب بأصله"[2]، ويبين ذلك حازم كمال الدين، إذ يقول: "يُعدُّ الجانب الدلالي معياراً أساسياً في تحديد كلمات القلب المكاني، فكلمات القلب المكاني

---

[1] انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٦/ ٢٧٦، وابن فارس، الصاحبي، ص ١٥٣.

([1])أبحاث في اللغة، ص ١٣١ .

([2])الشافية، ص ٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تتفق في المعنى، وهناك كلمات تتفق في الأصوات، وتختلف في ترتيب تلك، كما تختلف في المعنى، فهذه الكلمات لا تدرج في دائرة القلب المكاني، أمَّا إذا اتفقت الكلمتان في المعنى فإنَّ الكلمتين في هذه الحالة تندرجان في دائرة القلب المكاني"[1].

وحاول القدماء تلمس بعض أسباب تلك الظاهرة، فبين أبو حيان أنَّ الاتساع والاضطرار هما سببان من أسبابها، فقال: " فإن قلت: ما فائدة القلب، وهل جاءت التصاريف على نظر واحد؟ قلت: الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام، والاضطرار في بعض المواضع"[2]. ودرس المحدثون هذه الظاهرة، وحاولوا تتبع أسبابها، فبيَّنوا أنها قد تقع تحرياً للسهولة أو بسبب الخطأ والتوهم، وكذا بسبب التهكم والعبث، وغيرها[3].

وظاهرة القلب المكاني من الظواهر التي تعرض لها التبريزيّ في شرحه للمفضليات، بيد أنه اقتصر على ذكر القلب الواقع في اللفظة دون تعليل لسبب ذلك القلب، كما أنه لم يشر إلاَّ إلى صورة واحدة من صور القلب وهي: تقديم لام الكلمة على عينها، أمَّا تلك الألفاظ فهي:

أولاً: القلب المكاني في الأسماء

١. وزن (أفْلع): (أوْلى)

وضَّح التبريزيّ جواز وقوع القلب في (أولى) عند شرحه لبيت مَقاس:

أوْلى فَأوْلَى يا امرأ القَيْسِ بَعْدَما خَصَفْنَ بآثار المطِيِّ الحوافِرا

([1])دراسة في علم الأصوات، ص ١١٩.

([2])السيوطي، همع الهوامع، ٦/ ٢٧٩.

([3])انظر هذه الأسباب وغيرها: الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربية ، وعبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ٥٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " أولى: توعُّد وكرَّره تأكيداً، وهو مأخوذ من الوَلْي: القرب. .. ويجوز أن يكون أولى مشتقاً من الويل، كأنه كان(أوْيَل) فقلب وقدم لامه على عينه فصار أولى"[1].

إنَّ الناظر في معنى أولى يجد أنها -كما قال التبريزيّ- بمعنى التهديد والوعيد " ومنه قول الله تعالى: (أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ) [القيامة: ٣٤] معناه التَّوعُّد والتَّهَدُّد أي: الشَّرُّ أقربُ إليك، وقال ثعلب: معناه دَنَوْتَ من الهَلَكة وكذلك قوله تعالى: (فَأَوْلَى لَهُمْ) [محمد: ٢٠] أي ولِيَهم المكروه وهو اسم لِدَنَوْتُ أو قارَبْتُ، وقال الأصمعي: (أَوْلَى لك) قارَبَكَ ما تَكْرَه أي نَزَلَ بك يا أبا جهل "[2].

و بيَّن التبريزيّ أن (أولى) يمكن أن تكون مقلوبة من (الويل)، قال الشوكاني عند تفسيره لقوله تعالى: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى) وقيل معناه: الويل لك ومنه قول الخنساء:

هَمَمْتُ بِنَفْسِي بَعْضَ الهُمُو م فَأَوْلَى لَنَفْسِي أَوْلَى لَهَا[3]

وعلى القول بأنه الويل قيل هو من المقلوب كأنه قيل: أويل لك ثم أخر الحرف المعتل"[4].

ولعل الجالب لهذه الطروحات هو تقارب الحروف في اللفظين من جهة، وتوافق المعنى بينهما من جهة أخرى، إذ الويل أيضاً " كلمة مثل وَيْحٍ إلاَّ أنها كلمة عَذاب... الوَيْلُ الحُزْن والهَلاك والمشقَّة من العَذاب"[5].

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١٣١٤/٣.

([2])اللسان (ولي).

([3])البيت في ديوانها، ص ٨٤.

([4])فتح القدير، ٤١٤/٥. وانظر ايضاً: تفسير البيضاوي، ١٦٣/٥.

([5])اللسان والتاج (ويل).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن الأمثلة الأخرى التي قيل فيها القلب على هذا الوزن: أَمْقَه في أَمْهَق وهو: شدة البياض،" المَقَهُ كالمَهَقِ امرأة مَقْهاء وسَرابٌ أَمْقَهُ كذلك"[1] ومنه قول رؤبة:

كأنَّ رَقْراقَ السَّرابِ الأَمْقَهِ

يَسْتَنُّ في رَيْعـانِه المُرَيَّهِ[2]

٢. وزن(تفالُع): (تآدي)

ذكر التبريزي أنَّ البعض يرى القلب في هذه الكلمة، وذلك عند تعلقيه على بيت الأسود بن يعفر:

ما بَعدَ زَيْد في فَتاةٍ فُرِّقُوا قَتَلاً ونَفْياً بَعدَ حُسنٍ[3]تَآدي

فقال: " وذكر بعضهم أن قوله تآدي: تفاعل من الأيد والآد، وهما القوة، وهذا يصح إذا جعلته مقلوباً قد قدَّم لامه على عينه وذاك أن تفاعل من الأيد يكون تآيداً لا غير" [4].

يكمن الخلاف هنا في أنَّ اللفظة هل هي من (أدي) أم من (أيد)، فإن كانت من الأولى فلا قلب فيها، أمَّا إن كانت من الثانية فقد وقع فيها قلب بتقديم اللام على العين، فأصبحت (تَفالُع) بدل (تَفاعُل).

وبالعودة إلى معنى كلٍّ منهما، فإنَّنا نجد (تآدي) من (أدي) جاءت من: " تَآدى القومُ تَآدِياً إذا أَخذوا العدَّة التي تُقَوِّيهم. .. وآدى الرجلُ أيضاً أي: قَوِيَ فهو مُؤْدٍ بالهمز... وآدى الرجلُ

([1])اللسان (مقه)

([2])الرجز في اللسان (مقه).

([3])ويروى: بعد طول تآدي.

([4])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٩٢٧/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهو مُؤدٍ إذا كان شاكَ السلاح وهو من الأداة وتآدى أي أخذ للدهر أداة "[1]. أمَّا إذا كانت من (أيد) فـ" الأيْدُ والآدُ جميعاً القوة. ..آد يَئِيد أيداً إذا اشتد وقوي والتأييد مصدر أيَّدته أي قوّيته"[2].

إنَّ كلا اللفظين يدور حول معنى القوة، كما أنَّ الأحرف المكونة للفظين هي ذاتها، ولعل هذا يعود بنا إلى ما قلنا في الكلمة السابقة (أولى)، إلاّ أنَّني أقول: إنَّ الأولى هنا أن نقول: بأن لا قلب في هذه الكلمة، وأنَّها جاءت على أصلها، ولعل هذا يستشف من قول التبريزيّ: وقال بعضهم، وكأنه يرجح الرأي الأول.

٣. وزن (فَواعِل): (بواهد) و(شواعي)

أورد التبريزيّ على هذا الوزن كلمتين، الأولى (بواهد) في قول مزرد بن ضرار:

وَشَالَت زِمِجَّى خَيْفَقٍ مَشَجَتْ به خِذافاً وقد دَلَّهْنَه بالنَّواهد[3]

فقال: " النَّواهد: الدَّواهي واحدتها ناهدة، والبَواهِد، بالباء من قولهم: بَدَهَهُ بكذا، وكان يجب أن يقول: بالبوادِه فقلب وقدَّم الهاء"[4].

أمَّا اللفظة الأخرى فهي (شواعي) وجرى الحديث عنها في قول ربيعة بن مقروم:

فلَهَّفَ أُمَّهُ وانصَاعَ يَهْوي لهُ رَهَجٌ من التَّقْريبِ شاعُ

وعلَّق بقوله: " شاعُ أراد شائع، يقال شاع الشيء مشاعاً وشَيعوعَةً، ومنه: جاءت الخيل شَوائعَ وشواعي على القلب..." [5].

([1])اللسان (أدي).

([2])السابق (أيد).

([3])يروى البيت بالنون والباء.

([4])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٣٩٥/١.

([5])السابق، ٨٦٥/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يوضح التبريزيّ في المثالين السابقين أنَّه تمَّ تقديم اللام على العين، فالأصل في لفظة (البواهد) (البواده) من قولهم: "بَدَهَهُ بالأمر استقبله به تقول: بَدَهَهُ أمرٌ يَبْدَهُه بَدْهاً فجأه"[1].

وكذا فإنَّ (شواعي) من قولهم: جاءت الخيلُ شَواعِيَ وشَوائِعَ أي متفرقةً وأنشد للأَجْدَع بن مالك:

وكأنَّ صَرْعَيْها[2]كِعابُ مُقامِرٍ ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فهنَّ شَواعي

أراد شَوائِعَ فقلَبه[3].

وأكَّد سيبويه القلب في (شواعي) وذلك في معرض حديثه عن بعض الألفاظ التي جرى فيها قلب فقال: "ومن جعلها مقلوبة فشبَّهها بقوله: شواعٍ وإنما أراد شوائع"[4].

ومن الأمثلة على هذا القلب : لواحٍ في لوائح، حواجٍ في حوائج، و كذا جمع شاءٍ على شواءٍ. وذكر المتقدِّمون أنَّ الغالب في صور القلب أن تكون في المعتل والمهموز[5].

ثانياً: القلب المكاني في الأفعال:

١. وزن (تُفالع): (تُرادى)

يبيِّن التبريزيّ أنَّ (تُرادى) تعرَّضت للقلب بتقديم لامها على عينها، وذلك في قول علقمة بن عبدة:

تُرادى عَلَى دِمْنِ الحِيَاضِ فإنْ تَعَفْ فإنَّ المُنَـدَّى رِحْلَةٌ فَرُكُـوبُ

([1])اللسان (بده)

([2])ويروى أولاها.

([3])ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٢/ ٦١٥، و ابن جني، المنصف، ٥٧/٢، واللسان والتاج (شيع).

([4])الكتاب، ٣٧٩/٤.

([5])انظر: المبرد، المقتضب ١٥٨/١، و ابن جني، المنصف، ٥٢/٢، و ابن مالك، التسهيل، ص ٢١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " أي تُعرض من الإرادة و تُرادى أصله: تُراود، لكنَّه قُلِب فقُدِّمت الدَّال على الواو، ثمَّ أُعِلَّ "[1].

وجاء في معنى الإرداة، قوله: " والإرادة المشيئة وأصله الواو كقولك راوده أي أراده على أن يفعل كذا إلا أن الواو سكنت فنقلت حركتها إلى ما قبلها فانقلبت في الماضي ألفاً وفي المستقبل ياء وسقطت في المصدر لمجاورتها الألف الساكنة وعوّض منها الهاء في آخره. .. وراوَدْتُه على كذا مُراوَدَةً ورِواداً أي أردتُه" [2]. وبهذا يكون هذا القلب أمراً ظاهراً تشير إليه الدلالة، كما يشير إليه الأصل.

٢. وزن (تَفَلَّع): (تألّى)

بيَّن التبريزي وقوع القلب في (تألّى) عند شرحه لبيت الشنفرى:

تَخافُ علينا العَيْلَ إن هِيَ أكْثَرَتْ ونَحْنُ جِيَاعٌ أيَّ آلٍ تألَّتِ

فقال: " وقوله: أيَّ آلٍ تألَّت أي: أي سياسة ساست، يُقال: أُلتُه أؤوله أولاً و إيالة وإيالاً، إذا سسته، ويروى: أيَّ أوْلٍ تألَّت، وكان الواجب أن يقول: أيَّ أوْلٍ تأوّل ؛ لكنَّه قلب فقدم اللام على العين فصارت تألّى" [3].

ومما جاء في معنى آل: " والإيَالة السِّياسة وآل عليهم أوْلاً وإيَالاً وإيَالسة ولِيَ... وآل المَلِك رَعِيَّته يَؤُولُها أوْلاً وإيالاً ساسهم"[4]. إذن فـ(تألّى) أصلها (تأوّل) ولكنها بعد القلب صارت (تألَّوَ) ولمَّا كانت الواو متحركة والحرف السابق لها مفتوح قلبت ألفاً، فأصبحت (تألّى).

ومما جاء على ما قاله التبريزيّ قوال الشاعر:

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٣/ ١٥٨٩.

([2])اللسان (رود).

([3])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/٥٢٤.

([4])اللسان والتاج (أول).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أبا مالِكٍ فانْظُرْ فإنَّك حالب صَرَى الحَرْب فانْظُرْ أيَّ أوّلٍ تَؤُولُها[1]

المبحث الرابع: في الحذف

لا يقتصر الحذف في اللغة على العناصر النحوية فقط بل يتعدَّى النحو إلى الصرف، فنحن نعلم أنَّ اللغة تميل إلى التسهيل، وتحاول طرح العنصر المتكرر، أو العنصر الثقيل الذي يحتاج إلى جهد عضلي كبير، وبهذا يقول عبده الراجحي عن الحذف: " وهي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية، حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة، أو التي يمكن فهمها من السياق"[2].

وتعرَّض التبريزيّ لعدد من المسائل تقع ضمن هذا الباب، وهي:

١. حذف الهمزة من كلمة (الناس).

٢. حذف الهمزة من (ويل أمها).

٣. حذف إحدى تاءي صيغة تَتَفعَّل.

٤. حذف النون من (مالأمور) و(ملعثار).

أوّلاً: حذف الهمزة من كلمة (لنّاس) و أصل الخلاف فيها

تعدُّ هذه المسألة من المسائل الخلافية عند النحاة، وقد ذكرت في غير كتاب من كتب النحو والتفسير. وبيَّن التبريزيّ موقفه من هذه المسألة في موضعين من الشرح، فقال عند شرحه لبيت المثقب العبدي:

وأيُّ أُناسٍ لا أباحَ بغارةٍ يُوازي كُبَيداتِ السَّماءِ عَمودها

([1])البيت بلا نسبة في اللسان (أول).

([2])النحو العربي والدرس الحديث، ١٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " قوله: (أناس) يدل على أنَّ الأصل في (الناس) أن تكون فاؤه الهمزة وقد حذفت، فإن قيل ألستَ تُحقِّره على نُوَيْس ؟ قلت: إنَّ الألف لما كانت ثانية زائدة أشبهت ألف (فاعل) فقلبت واواً، كما قلبت تلك، وثبات الهمزة في أنِسَ وأُناس وإنْس لا يُنسى لقولهم: ناس"[1].

وعلَّق على قول الأخنس التغلبي:

لِكُلِّ أُناسٍ مِن مَعَدٍّ عِمارةٍ عَروضٌ إليها يَلجَؤونَ وجانِبُ

بقوله: " أناس: الهمزة فيه أصلية، فأمَّا قولهم: (ناس) ففاؤه محذوفة"[2].

وفصَّل الأنباري هذا الخلاف، إذ بيَّن أنَّ هناك ثلاثة آراء في هذه المسألة، وهي:

١. رأي سيبويه: حيث رأى أنَّ أصل (الناس) أُناس؛ لأنَّه من الأُنس أو الإنس، فحذفت الهمزة وجعلت الألف واللام عوضاً عنها، كما جعلت عوضاً عن همزة (إله)، ووزن الناس (العال) لذهاب الفاء منه.

٢. وقيل أصله (نَوَس) على وزن (فَعَلٌ) من: ناس ينوس، إذا اضطرب، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفاً، والدليل تصغيره على (نُوَيْس).

٣. رأي الكوفيين: ذهب الكوفيون إلى أنَّ أصله (نَسَيٌ) على وزن (فَعَلٌ) من نَسَيتُ، فقدمت اللام على العين فصار(نيساً) فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، ووزنه (فَلَعٌ) [3].

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٢/ ٧١٨.

([2])السابق، ٢/ ٩٢٧.

([3])البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٥٣ – ٥٤. وانظر أيضاً: اللباب، العكبري، ٢/ ٣٦٣. والمسألة (١١٧) من الإنصاف حول الخلاف في أصل (إنسان) فهي تدور في فلك هذا الأمر، ٢/ ٨٠٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتبع ابن جني ما ذهب إليه سيبويه فقال: " ولذلك قيل: ناس لأنه في الأصل أُناس فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال. فهو (فُعَال) من الأنس" [1]. وقال في موضع آخر: "وقد حذفت الفاء في أناس، ألفُ فُعال. .. فقيل: ناس ومِثالُها (عالٌ) كما أن مثال عِدَة وزِنة عِلَة "[2].

ونرى من كلام ابن جني أنَّ سبب هذا الحذف هو كثرة الاستعمال، إذ إنَّ كثرة استعمال لفظ ما تجعل الناس يبحثون إمَّا عن اختصاره: بحذف أجزاء منه، أو استعمال رمز له، وبهذا تحدث الخفة التي يبحث عنها المتكلِّم، ولذلك قال العكبري: " والأصلُ عند سيبويه أُناس فُعال من الإنْسِ فَحُذِفت الهمزةُ تَخْفيفاً " [3].

وبالعودة إلى التبريزيّ نجد أنَّه تبع سيبويه في أنَّ أصل كلمة (النَّاس) (أناس) بيد أنَّ الهمزة حذفت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه قد ردَّ على من قال: بأنَّ أصل كلمة (ناس) من نَوَس، بدليل التصغير (نُويس) إذ رأى أنَّ الواو هذه منقلبة عن الألف الزائدة، من مثل ألف (فاعل) أي كما نقول في تصغير (صانع) صوينع و(كاتب) كويتب، و لم أجد هذا الرد عند أحد غير التبريزيّ، وأراه رداً مقنعاً وفيه من القوة ما فيه.

وإذا ما عدنا إلى رأي العلماء المحدثين في مسألة حذف الهمزة، وجدنا رأيهم ليس ببعيد عن رأي القدماء، فقد لاحظ العلماء أنَّ اللغة تميل إلى ما يسمى اليوم (قانون الاقتصاد في الجهد المبذول) ويبحث هذا القانون في تقليل الجهد المبذول في أثناء النطق بالأصوات، وذلك باستبدالبعضها أو بحذفه، وللهمزة علاقة وثيقة بهذا القانون، ولذلك نجد رمضان عبد التواب يقول: " وممَّا ينطبق عليه هذا القانون ظاهرة الهمزة في اللغة العربية، ومحاولة بعض القبائل العربية القديمة التخلُّص منها، وعلى الأخص قبائل الحجاز، كما تتخلَّص منها معظم اللهجات

---

[1] الخصائص،٢/ ١٢١.

[2] السابق، ٢/ ٢٨٥.

[3] اللباب في علل البناء والإعراب ، ٢/ ٣٦٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العربية الحديثة، وصوت الهمزة عسير النطق ؛ لأنه يتم بانحباس الهواء خلف الأوتار الصوتية، ثم انفراج هذه الأوتار فجأة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير"[1].

وهذا الكلام هو ما قاله سيبويه قديماً في حق الهمزة إذ قال: " واعلم أنَّ الهمزة إنَّما فعل بها هذا من لم يخففها لأنَّه بعد مخرجها،ولأنها نبرة في الصدْر تخرج باجتهادٍ وهي أبعد الحروف مخرجاً فثقل عليهم ذلك لأنَّه كالتهوُّع"[2] .

ثانياً : حذف الهمزة من (ويل أمها)

تعرَّض التبريزيّ لهذه المسألة عند شرحه لبيت جُبيهاء الأشجعي:

فويلُ أمِّها كانت غبوقة طارقٍ ترامى بهِ بيدُ الإكامِ القَراوِحُ

فقال: " حذف الهمزة تخفيفٌ من الكلمة ؛ لكثرة الاستعمال، ويروى ويلِ أمِّها بكسر اللام وليس بمختار، كأنَّ الأصل: ويلٌ لأمِّها واللام لام الإضافة، وانجر أم بها ثم حذفت الهمزة تخفيفاً وأتبع حركة اللام من (ويل) حركة الميم من (امِّها) كما حكى بعضهم (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحة: ١] [3]بكسر الدلال على الإتباع "[4].

أورد الأنباري في الإنصاف شاهدين للكوفيين على حذف الهمزة من (ويل أمه) وكان استشهادهم هذا على مسألة (وزن إنسان وأصل اشتقاقه) [5]، فقد رأى الكوفيون أن أصل (إنسان) (إنسيان) حذفت منه الياء. والحذف كثير في العربية لكثرة الاستعمال، فقد قال المتنخل الهذلي:

([1])عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٥٠ -٥١.

([2])الكتاب، ٣/٥٤٨.

([3])نُسبت هذه القراءة إلى الحسن وزيد بن علي ، انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ١/ ٤٨، و أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ١/١٣١، ونُسبت إلى البدو، انظر: الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣، و اللسان (حمد).

([4])التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٧٨٥.

([5])انظر: المسألة (١١٧) ٢/ ٨٠٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وَيْلِمِّه رجلاً يأتي به غَبَناً إذا تَجَرَّد لا خالٌ ولا بَخِلُ[1]

وجاء في اللسان: " وقولهم وَيْلِمِّهِ ويريدون وَيْلٌ لأُمّه فحذف لكثرته في الكلام قال ابـن بري: وَيْلِمِّه مكسورة اللام شاهده قول المنتخل الهذلي يَرْثي ولده أُثَيلة- البيت - وأَصلُ وَيْلِمِّه وَيْلُ أُمِّه ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وكَسَروا لامَ وَيْل إتْباعاً لكسرة الميم، ومنهم من يقول: أصله وَيلٌ لأُمِّه فحذفت لام وَيْل وهمزة أُمّ فصار وَيْلِمِّه ومنهم من قال أصله: وَيْ لأُمِّه فحذفت همزة أُمّ لا غير"[2].

ومن أمثلته أيضاً قول الخنساء:

وَيْلُمِّهِ مِسعرَ حربٍ إذا أُلْقِيَ فيهَا وعَليهِ الشليلُ[3]

ونلاحظ أنَّ الأسباب التي ذكرت في حذف همزة (ويل أمه) هي الأسباب ذاتها التي قيلت في الحذف لهمزة (الأناس)، وهي: إيثار الخفة وكثرة الاستعمال.

ثالثاً: حذف إحدى التاءين في صيغة تَتَفَعَّل

تعرض التبريزيّ لهذه الظاهرة عند شرحه لعدد من الأبيات الشعرية، فبين سبب هذا الحذف، وأشار إلى كراهية اجتماع التاءين في بداية صيغة المضارع استثقالاً للجمع بين المتماثلين. ومن الأمثلة على بيانه سبب الحذف:

١. تعليقه على قول عمر بن الأهتم:

تَألَّقُ في عَيْنٍ من المُزْنِ وادِقٍ لهُ هَيْدَبٌ داني السَّحابِ دَفُوقُ

([1])البيت في: السكري، شرح إشعار الهذليين، ١٢٨١/٣.

([2])اللسان (أمم).

([3])البيت في الديوان، ص ٣١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " التّألق: التبرُّق والتّكشّف: والأصل تتسألّق فحذف إحدى التاءين استثقالاً لاجتماعهما"[1].

٢. تعليقه على قول المثقب العبدي:

إذا مَا قُمتُ أَرْحَلُهَا بِلَيلٍ تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ

فقال: " تأوَّه: أراد تتأوَّه فحذف إحدى التاءين تخفيفاً"[2].

وقد لاحظ التبريزيّ ما لهذه الصيغة من ثقل في الجمع بين المتماثلين ،و يظهر ذلك في قوله: " حذف. .. استثقالا "،وقوله حذف. .. تخفيفاً "، وقد سار التبريزيّ في رأيه هذا على نهج المتقدمين من النحاة في تفسيرهم لظاهرة المخالفة، ومن ذلك قول سيبويه: " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وان اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"[3] .

وأشار التبريزيّ إلى الصور التي تتم بها المخالفة، وهما: (الحذف والإدغام) ولم يتعرض في حديثه عن صورة أخرى يتم بها التخفيف، ومن الأمثلة على ذلك:

١. تَطَرَّد: في قول بشامة بن عمر:

تَطَرَّدُ أطرافَ عامٍ خَصِيبٍ ولم يُشْلِ[4]عَبدٌ إليها فَصيلا

فقال: " تطَّرد يريد: تَتَطَرَّد فحذف إحدى التاءين"[5].

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ٢/ ٦٠١.

([2])السابق ، ٣/ ١٢٦٢.

([3])الكتاب ، ٤/٤١٧.

([4])ولم يُشْلِ: أي لم تحمل ولم تلد فصيلاً فهي قوية صلبة.

([5])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/ ٢٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢. تَنَدَّم: في قول الحصين بن حمام:

لأقسَمْتُ لا تَنْفَكُّ مِنِّي مُحَارِبٌ على آلةِ حَدْبَاء حتى تَنَدَّمَا

فقال: " أراد تَتَنَدَّم فجعل الحذف بدل الإدّغام " [١].

وجاء في شرح الشافية أن صورة الحذف أكثر استعمالاً من الإدّغام، وهو قوله: " إذا كان في أول مضارع (تفعل) و(تفاعل) تاء فيجتمع تاءان، جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما، والتخفيف بشيئين، حذف أحدهما، والإدغام، والحذف أكثر" [٢]. ونرى أنَّ التبريزيّ في المثال الأخير يجيز الأمرين، إلاّ أنه يشير أيضاً إلى تقدم الحذف على الإدغام.

وذهب التبريزيّ إلى أن المحذوف من (تألَّق، وتأوَّه، وتندَّم، وتطَّرد) إحدى التاءين دون تعيين، وشاع بين كثير من الدارسين أنَّ حذف إحدى التاءين دون تعيين هو مذهب الكوفيين وعزي أيضاً إلى الفراء؛ لأنَّ حركة التاءين واحدة، وأنَّ البصريين رأوا حذف الثانية، وذكر ذلك في شرح الشافية[٣].

وينسب الانباري إلى الكوفيين غير هذا، فيقول: " ذهب الكوفيون إلى أنَّه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان تاء المضارعة وتاء أصلية نحو: (تتناول) و(تتلوَّن) فإنَّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية، وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك؛ لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد وهما التاء المزيدة للمضارعة، والتاء الأصلية فاستثقلوا اجتماعهما فوجب أن تحذف إحداهما فلا يخلو إما أن تحذف الزائدة أو الأصلية فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأنَّ الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد، فلما

---

[١] السابق ١/ ٣٣٥.

[٢] الاستراباذي، شرح الشافية، ٣/ ٢٩٠.

[٣] السابق، ٣/ ٢٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى، وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من الزائدة؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة والأصلية ما دخلت لمعنى فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى"[1].

وإنما جئت بهذا النص الطويل؛ لأبيّن أنَّ الكوفيين اختاروا حذف تاء المضارعة أي: التاء الأولى، أمَّا البصريون فقد اختاروا حذف الثانية، ولهذا ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة هي الثانية؛ لأنَّ الثقل منها نشأ؛ ولأنَّ حرف المضارعة زيدت على تاء (تفعل)' لتكون علامة والطارئ يزيل الثابت[2]. وعلل كلٌّ منهم رأيه بما رأينا سابقاً، وليس رأي الكوفيين حذف إحدى التاءين على الخيار كما هو معروف، فربما كان الرأي القائل بحذف إحدى التاءين دون تعيين؛ لأنَّ الحركة واحدة، رأياً توافقياً أو وسطياً.

وسار على هذا الرأي عدد من النحاة بعد ذلك، قال ابن مالك:

وما بتاءين ابتدى قد يُقْتَصر فيه على تا كَتَبَيَّنْ العبر

وفسره ابن عقيل بقوله: " يقال في: تَتَعَلَّم وتَتَنَزَّل وتَتَبَيَّن ونحوها تَعَلَّم وتَنَزَّل وتَبَيَّن بحذف إحدى التاءين وإبقاء الأخرى وهو كثير جداً " [3].

ويذهب فوزي الشايب هذا المذهب حيث يقول " إنَّ المحذوف أحداهما دون تعيين؛ لأن حركة التاءين واحدة، والدلالة على المضارعة تدلُّ عليها صيغة تفعل، فالمضارع مرفوع، والماضي مبني على الفتح"[4].

([1])الإنصاف، ٢/ ٦٥٠.

([2])شرح الشافية، ٣ / ٢٩٠.

([3])شرح ابن عقيل، ٤/ ٢٥١ – ٢٥٢.

([4])أثر القوانين الصوتية، ص ٣٠٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبالعودة إلى التبريزيّ فإنّنا نرى أنّه قد اتخذ الطريق الوسط مسلكاً في هذه المسألة، فلم يرجح رأي البصريين، ولا الكوفيين، ورأى الصوب في حذف التاء سواء أكانت الأولى أم الثانية.

وإنّني أميل إلى هذا الرأي ؛ فنحن لا نعلم هل حذفت الأولى أم الثانية؛ لأنّه لا يوجد دليل مادي يشير إلى المحذوف، فحركة التاءين واحدة، كما أنّ نطق الفعل بعد الحذف واحد.

رابعاً: حذف النون

أورد بعض كتب النحو هذه المسألة تحت عنوان (التخفيف الشاذ) فقالوا: هذا بَابُ ما كان شاذاً مِمّا خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطرد[1]. وأورد التبريزيّ هذه المسألة مرتين في شرحه وهما:

١. قال ذو الإصبع العدواني:

وأجْعَلُ مَالِي دُونَ الدَّنا غَرَضا وَمَا وَهى مالأُمور فانْصَدَعا

فقال: " و(مالأُمور) أراد: من الأمور"[2].

٢. قال الحادرة:

ومَطِيَّةٍ حَمَّلْتُ رَحْلَ مَطِيَّةٍ حَرَجٍ تُنَمَّى مِلْعِثَارِ بِدَعْدَعِ

فقال:" مِلعثار: من العِثار، فحذفت النون وجعل حذفها بدلاً من الإدغام لتعذره؛ لسكون النون واللام معاً"[3].

ويبدو أنّ العلماء في حكمهم على هذه المسألة بالشذوذ تبعوا سيبويه، وذلك عند حديثه عن حذف النون في مثل (بلعنبر) و(بلحارث) حيث قال: " ومن الشاذ قولهم في بني العنبر

---

(١) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٤٣٢/٣

(٢) التبريزيّ، شرح المفضليات، ٢/ ٧٢٨.

(٣) السابق، ١/ ٢٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبني الحارث: بلعنبر، وبلحارث بحذف النون ... لأنها لما كانت مما كثر في كلامهم، وكانت اللام والنون قريبتي المخارج حذفوها وشبهوها بمستُ " [1].

وعلَّق ابن السراج على هذه المسألة بقوله: " ومِنَ الشاذِّ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بلحرث وبِلعنبر فحذفتِ النونُ وكذلكَ يفعلونَ بكُلِّ قبيلةٍ تظهرُ فيها لاَم المعرفةِ فإذَا لم تظهرِ اللامُ فَلا يكون ذلكَ ؛ لأنَّها لمّا كانت مِمّا كثر في كلامِهم وكانت اللام والنون قريبتي المَخارج حذفوها وشبهوها (بِمَسْتُ)؛ لأنَّهما حرفانِ متقاربانِ ولم يَصِلُوا إلى الإدغامِ كَما لم يصلوا في (مَسِسْتُ) لسكونِ اللامِ وهذَا أبعدُ لأنَّهُ اجتمعَ فيهِ أنَّهُ منفصل وأنَّهُ ساكنٌ لا يتصرفُ تَصرفَ الفعلِ حينَ تدركهُ الحركةُ"[2].

إنَّ الصورة الغالبة في مثل هذه الحالات هي صورة التحريك بدل الحذف، ولذلك قال ابن هشام في تعليقه على (مِلآنِ): "أصله (كأنهما من الآن) فحذف نون (مِنْ) لالتقائها ساكنةً مع لام (الآن) ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب"[3].

ونقف قليلاً عند حكم الشذوذ في هذه المسألة، فقد حكم سيبويه عليه بالشذوذ، لعدم الحذف في (بني النجار)[4]. وفسَّر العكبري هذا الخروج بقوله: " ولا يجوز ذلك في غير اللام فلا تقول في (بني النجار): بنجار؛ لأنَّ النون مشددة بسبب إدغام لام المعرفة فيها فلم تحذف النون لئلا يجتمع إعلالان بخلاف بلعنبر فإنه ليس فيه إلا إعلال واحد"[1].

إنَّ ارتباط هذا الحذف بالقبائل جعل الأمر عند سيبويه، وعند غيره، شاذاً إذ لم تنطبق هذه العملية على (بني النَّجار)، بيد أنَّنا نجد الأمر شبه مطرد في كل حرف تلا النون وكان

---

[1] الكتاب، ٤٨٤/٤ ، وانظر أيضاً: الاستراباذي، شرح الشافية ، ٢٤٧/٢.

[2] الأصول ، ٤٣٣/٣، وانظر أيضاً: الأنباري، أسرار العربية، ٣٦٤/١، الزجاجي، اللامات، ص ١٥٨.

[3] شرح شذور الذهب، ص ١٢٩ .

[4] الكتاب ، ٤٨٤/٤.

[1] اللباب ٢، / ٤٨٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قريب المخرج منه مثل اللام، فكثير من الكلمات جرى فيها حذف للنون، وأرى أنه يمكن القول بقياسية الحذف في كل نون متحركة تلاها حرف قريب من مخرجها كاللام إذا سكن سكوناً لازماً، ومثالها ما رأينا سابقاً في البيتين السابقين: مالأمور، وملعثار. وقد وورد عدد من الكلمات في لسان العرب على هذه المسألة منها:

١. مِلفَخْرِ أراد مِنَ الفَخْرِ فحَذف النونَ.

٢. مِجَرايَ أي من أجلي وأصله مِنْ جَرَّايَ فحذف النون.

٣. مِلْكذب أي من الكذب [٢].

والأمثلة على ذلك كثيرة منها: ملمال، أي: من المال، وملحوادث، أي: من الحوادث، ومن الملاحظ أنه تم تقليل عدد مقاطع الكلمة بعد الحذف، ولعل ذلك يعدُّ من الاقتصاد اللغوي؛ لأنه لما نطق بالكلمتين كلمة واحدة، جرى مايلي:

١. سقوط ألف الوصل عند النطق بهما معاً.

٢. حذف الحرف المتحرك عند التقاء حرفين متقاربين، لثقل اجتماع الحرفين المتقاربين.

وبذلك يخف الجهد المترتب من نطق الكلمتين، عند نطقهما كلمة واحدة، نتيجة لتقليل عدد أصوات الكلمة وعدد مقاطعها.

المبحث الخامس: توكيد الفعل المضارع المسند بالنون

توقَّف التبريزيّ عند مسألة نون التوكيد مرتين في شرحه، مبيِّناً ما يجري على الفعل المؤكَّد بنون التوكيد، وذلك عند قول تأبَّط شراً:

لتَقرعِنَّ عليَّ السِّنَّ من نَدَمٍ إذا تذكّرتِ يوماً بعضَ أخلاقي

---

[٢] انظر على الترتيب: (سلب) و(مجر) و(كون)، وانظر أيضاً: ابن جني، الخصائص، ٣١١/١، ٢٧٥/٣، والزمخشري، المفصل، ص ٣٥١، ابن الشجري، الأمالي، ١٦٨/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: (لتقرعنّ) جواب يمين مضمرة، والنون الثقيلة ألحقت للتأكيد وتخليص الفعل للاستقبال، وأصله: لتقرَعينَنَّ، لكن الفعل انبنى مع النون فسقطت النون الدالة على الإعراب، وهي الأولى؛ كما كانت الضمة تسقط في فعل المذكر إذا قلت: لتضربَنَّ زيداً، فلما سقطت النون التقى ساكنان: ياء الضمير والنون الأولى من النون الثقيلة لأنهما نونان، فحذفت الياء لأنَّ الكسرة تدل عليها "[1].

وعلَّق كذلك على قول بشامة بن الغدير:

لتلاوَمُنَّ على المواطن أن لا تَخْلِطوا الإعْطاءَ بالمنْعِ

فقال: لتلاوَمُنَّ: أصله تتلاومنَّ واللام دخل عليه للقسم المنوي، ثم دخل في آخره النون الثقيلة، للتأكيد والاستقبال، فاجتمع ثلاث نونات، فحذفت واحدة تخفيفاً "[2].

ونلحظ من كلام التبريزيّ السابق عدة أمور، هي:

١. يبيّن في تعليقه على (لتقرعنّ) أنَّ المحذوف من النونات الثلاث هي نون الإعراب، ودلل على ذلك، ونجده يناقض كلامه عند حديثه عن (لتلاوَمُنَّ) إذ جعل الحذف على الخيار، وهذا تناقض واضح. والصواب أنَّ المحذوف هي نون الإعراب.

٢. أنَّ الحذف الذي يجري في هذه المسألة هو من باب الميل إلى التخفيف. وهذا كلام مقرٌّ في القديم والحديث.

٣. أنَّ الياء والنون الأولى من النون الثقيلة هما حرفان ساكنان؛ ولذلك وجب حذف الياء بسبب هذا الاجتماع، مع دلالة الكسرة عليها، وقد خالف العلماء المحدثون القدماءَ في هذا الرأي.

---

[1] التبريزيّ، شرح المفضّليات ١/ ١٣٩.

[2] السابق، ٣/ ١٦٤٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إنَّ علماء الصرف الحديث لا يرون ما كان يراه الصرفيون القدماء من أنَّ (الياء والواو) صامتان بل هما حركتان طويلتان، ولذلك قال عبد الصبور شاهين: " وإنَّا لنؤكِّد هذه الخاصة الانتقالية لصوتي (الواو والياء)، أي: أنهما صوتان غير مستقلين، على الرغم من أنهما قد عوملا معاملة الصوامت في كتب الصرف القديم" [1].

وهذا لا يعني أنَّ القدماء لم يلاحظوا هذه العلاقة، يقول ابن جني: " اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والياء. فالفتحة بعض من الإلف والكسرة بعض من الياء، والضمة بعض من الواو"[2].

إنَّ قول التبريزيّ: (فلما سقطت النون التقى ساكنان: ياء الضمير والنون الأولى) يشير إلى أنه وبالتقاء الساكنين (الياء والنون)، تمَّ التخلص من هذا الالتقاء بحذف الياء) وهذا أمر غير مقبول؛ لأن الياء لا يمكنها البتة أن تكون ساكنة فهي عبارة عن حركة، فالحركة لا تكون حركة ساكنة، فليس من الممكن أن تكون الياء أخت الكسرة، وهي حركة.

المبحث السادس: تصغير (أبينين)

يعدُّ باب التصغير من الأبواب التي لا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو القديمة والحديثة منها، وهذا زيادة على كتب الصرف، وللتصغير شروطه و قوانينه، بيد أنَّنا نجد التبريزيّ يعرض لنا مسألة خلافية في التصغير، فقد ذكر أنَّ هناك خلافاً بين الكوفيين والبصريين في (أبينين)، فهل هي تصغير (أبنىً) أم تصغير (أبنٍ).

وجرى الحديث عن هذه المسألة عند ذكره لقول السفاح بن بُكير:

---

[1] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٣١ .

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١ / ١٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مَنْ يَكُ لا ساءَ فقد ساءَني تَرْكُ أُبَيْنِيك إلى غيرِ راع

فقال:" أُبَيْنيك: قال بعضهم: صغَّر (بَنين) على (أُبَيْنين)؛ لأنه توهم أنَّ ألف (ابن) من الأصل، ومذهب البصريين أنّ (أُبَيْنينَ) جمع (أبنىً) على (أَفْعَل) وهو اسم صيغ للجمع كـ (أروى) و(أضحى) وقد صُغِّر، وعند الكوفيين هو تصغير (أَبْنٍ) وأنه جمع مثل: أدْل على (أفْعُل) بضم العين"[1].

وعند النظر في الآراء السابقة فإنَّنا نرى أنها على ثلاثة تيارات، هي:

١. رأي يرى أنَّ (أبينين) هي تصغير (بنين).

٢. رأي البصريين و يرون أنَّها تصغير اسم دلَّ على جمع هو (أبنى).

٣. رأي الكوفيين ويرون أنَّها تصغير اسم دلَّ على جمع هو (أَبْن).

أمَّا الرأي الأول فهو رأي مردود، إذ إنَّ ألف الوصل تسقط عند تصغير الاسم و" يفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأسماء بالتصغير، فإن ثبتت بالتصغير فهي همزة قطع وإن سقطت فهي همزة وصل نحو همزة أب وابن، فالهمزة في أب همزة قطع لأنها تثبت في التصغير؛ لأنك تقول في تصغيره: أُبَي، والهمزة في ابن همزة وصل؛ لأنها تسقط في التصغير لأنك تقول في تصغيره: بُنَي" [1].

وأشار التبريزيّ إلى ضعف هذا الرأي، بإسناد التوهم إلى صاحبه، وذهب ابن هشام هذا المذهب، حيث ذكر هذا الأمر عند الحديث عن شروط التصغير وجمع التكسير، ثم ضرب أمثلة على ما خرج عن القياس في البابين، فقال: " وما جاء في البابين مُخَالفاً لما شرحناه فيهما فخارجٌ عن القياس، مثالُه في التكْسير جمعُهم مكاناً على أمْكُنٍ. .. ومثاله في التصغير تصغيرهم

---

[1] شرح المفضّليات، ١٣٣٦/٣.

([1])الأنباري، أسرار العربية، ٣٤٦. وانظر أيضاً: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مَغْرِباً وعِشَاءَ على مُغْرِبَان وعُشَيَّان وإنْسَاناً ولَيْلَةَ على أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة ورَجُلاً على رُوَيْجِل وصِبْيَة وغِلْمة وبَنُون على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلَمِة وأُبَيْنُون وعَشِيَّة على عُشَيْشِيَة"[1].

ونجد في عصرنا الحاضر من يرى هذا الرأي أيضاً، قال الغلاييني في شواذ التصغير:" وصغَّروا بنين على أُبينين لم يصغروها على غير ذلك "[2]. وجاء في لسان العرب: " وجمع الابن أبناء وقالوا في تصغيره أُبَيْنُون. .. قال: أُبَيْني – يقصد البيت السابق فقد روي شاهداً– تصغير بَنِينَ كأنَّ واحده ابن مقطوع الألف فصغره فقال أُبين ثم جمعه فقال أُبَيْنُون"[3]. وهذا القول يجعل صيغة التصغير السابقة لواحد من جمعي (ابن)، وهما: أبناء أو بنين.

ويرد ابن يعيش على من يرى هذا الرأي، فيقول: " قالوا: أُبينون، جاؤوا بالتصغير على ما لم يستعمل؛ كأنهم بنوا صيغة الجمع على (أفعل) ثم صغَّروه وجمعوه، بالواو والنون، ألا ترى أنَّه لو كان تصغير الجمع مستعملاً لم يخل إمّا أن يكون: تصغير (أبناء)، أو تصغير (بنين)، فلا يكون تصغير أبناء إذ لو كان لقيل: (أُبيْناء)، كما يقال: أُجيمال، ولو كان تصغير (بنين) لقيل: (بنيون) كأنَّك تصغِّر الواحد ثم تجمعه بالواو والنون، وفي بطلان ذلك دليل على ما ذكر"[4].

وفي ردّ ابن يعيش دلالة واضحة على بطلان المذهب الأول، إلاّ أنَّنا لا نستطيع تحديد موقف ابن يعيش، أهو مع البصريين أم مع الكوفيين ؛ لأنه ذكر صيغة الجمع (أفعل)، ولا نعلم ضبطها لنحدد أ بصرية أم كوفية، ولعل ذلك يشير إلى أنَّ الأهمية تكمن بأنها صيغة جمع في الدرجة الأولى بصرف النظر هل هي: أفعَل أم أفعُل.

([1])أوضح المسالك، ٤/ ٣٢٦.

([2])جامع الدروس العربية، ٢/٩٧.

([3])اللسان (بنو).

([4])شرح المفصّل، ٥/ ١٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجاء في أصول النحو: " وزعمَ يونس: أنَّ ناساً يقولونَ: هُوَيئرّ فهؤلاءِ لم يحقروا هاراً وإنّما حقّروا هَائراً كما قالوا: أُبَيَنونَ كأنّهم حقروا أبْنَى"[1]. ولا أعلم إن كان النص السابق من تتمة كلام يونس، أم هو لابن السراج؛ إذ إنَّنا نراه في كتب أخرى دون مثال(أُبينون) [2]، ومهما يكن فهما على طريق واحدة، وعليه فهذا القول تأكيد على رأي البصريين من أنَّ المصغَّر اسم جمع على وزن (أفعل).

قال ابن منظور: " قال ابن بري عند قول الجوهري كأنَّ واحده (إبن) قال صوابه كأنَّ واحده (أبْنى) مثل أعْمَى ليصح فيه أنه معتل اللام وأن واوه لام لا نون بدليل البُنُوَّة أو أبْنٍ بفتح الهمزة على ميل الفراء أنه مثل أجْرٍ وأصله أبْنِوٌ "[3].

إنَّ الناظر في الآراء السابقة يجد أنَّ كلاً من رأي الكوفيين والبصريين يحتمل الصحة، ولذلك لم يقل أحد برده، أمَّا الرأي الأول فمردود عند أغلب النحاة، وعليه فإنَّ الراجح في هذه المسألة أنَّ (أُبينين) تصغير اسم دلَّ على جمع، وهو على وزن (أبنىّ) أو(أبْنٍ).

المبحث السابع: في الأوزان

أولاً: وزن (شيِّئآن)

تعدُّ هذه المسألة من المسائل التي اتسمت بالطابع الخلافي العريض بين العلماء، قديماً وحديثاً؛ فوزن (شيِّئآن) يتبع وزن (سيِّد وميِّت)، و ذكر التبريزيّ هذا الأمر عند شرحه لبيت ثعلبة بن صُعَير:

وَمُغيرةٍ سَوْمَ الجَرَادِ وَزَعتُها قَبْلَ الصَّباحِ بشيِّئآن ضامرِ

([1])ابن السراج، أصول النحو، ٣/٥٦.

([2])انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٥/ ١٢١.

([3])اللسان (بنو).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " الشَّيِّئان: البعيد النظر في الخيل، الكثير الاشتراف، و الشَّيِّئان جاء مجيء ميِّت وهيِّن، وهو بناء ما اختص به المعتل كما اختص في الجمع بـــ(فُعَلَة) نحو قُضاه وغُزاه، وأُنشد:

ما بال عيني كالشَّعيبِ العَيَّنِ[1]

بفتح الياء في الشذوذ ؛ لأنَّ (فَيعِلا) في المعتل عاقب (فيعَلاً) في الـــصحيح، نحـــو: خيفـــق وعيطل، كما عاقب(فُعَلة) في الجمع (فَعَلَة) نحو كفرة وفسقة، وفي الصحيح شَـــيِّئان شـــاذ لأنَّ فيعلان لم يكن مكسوراً نحو هَيَّبان وتَيَّحان كما كان بالشَّعيب العَيَّن شاذاً في فيعل" [2].

تؤكِّد المعاجم ما قاله التبريزيّ في معنى (شيِّئان) قال ابن منظور: " رجلٌ شيِّئانٌ بوزنِ شَيِّعان بعيدُ النظرِ ويُنْعَتُ به الفرس" [3]، وتؤكِّد أنَّ ضبطه بالكسر لا بالفتح [4].

عند العودة إلى الكتب التي تناولت الخلاف في وزن (سيِّد و وهيِّن ميِّت)، نجد مجموعة من الآراء [1]، فالكوفيون يرونها على وزن (فَعِيل) حيث أصلها(سويد، وهوين وميوت) بينمـــا عدها البصريون على وزن (فَيْعِل)[2] .

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّ ما قلناه له نظيرٌ في كلام العرب، أمـــا (فيعـــل) فليس له نظير. وفسروا ما حدث لهذه الكلمات، بأنَّه من باب الإعلال،إذ أراد العرب أن يعلـــوا

---

[1] من رجز لرؤبة، وهو في: الـــديوان، ص ١٦٠(وضـــبط بالكـــسر)، و ســـيبويه، الكتـــاب، ٣٧٢/٢، والأنباري، الإنصاف، ٢/ ٨٠١، و ابن جني، الخصائص، ٢/ ٤٨٥، ٢١٤/٣.

[2] التبريزيّ، شرح المفضَّليات، ٢/ ٦٢٦ – ٦٢٧.

[3] اللسان (شأي).

[4] ضبط قباوة لفظ (شيِّئان) بالكسر والفتح، وذلك برواية إحدى النسخ، لكنَّ المرزوقي ضبطها بالكسر، وكـــذا الأنباري وهذا هو الصواب.

[1] سنعالج ثلاثة آراء في هذا المسألة، أمَّا الرأيان الرابع الذي يراها بوزن (فَعْيل) والخامس الذي يراها بـــوزن (فَعَّل) فلم يكتب لهما الذيوع، وبالتالي فإنَّنا سنهمل الخوض بهما، انظر هذين الـــرأيين فـــي: تهـــذيب اللغـــة، الأزهري ٣٤٢/١٤.

[2] انظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٥/٤، و الانباري، الإنصاف المسألة رقـــم (١١٥) ٢/ ٧٩٥ –٨٠٥، و ابـــن عصفور، المتمع الكبير في التصريف، ٣٢١، و الأزهري، خالد، شرح التصريح، ٣٨١/٢ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عين الفعل كما في (ساد يسود) و(مات يموت)، لتصير الكلمات (سيود وهيون، وميوت) بعد أن كان (سوْيد وهوْين، و مَوْيت)، ثم انقلبت الواو ياء، لأنهما إذا اجتمعتا والأولى ساكنة قلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء الثانية. ومنهم من قال أصله (سويد وهوين وموِيت)، إلاّ أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في (ساد ومات) قلبوها فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ثم تسقط لسكونها، وسكون الياء بعدها، فكرهوا أن يلتبس(فعيل) بـ(فَعْل) فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين (فعيل) و(فعل) ويخرج على هذا نحو: سويق وعويل وأنه إنما صح لأنه غير جار على الفعل[٣].

أمّا البصريون فقد احتجوا بان رأوا أنَّ الظاهر من هذا البناء هو هذا الوزن (فيعل)، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن، واستدلوا بأنَّ للمعتل أبنية ليست للصحيح،ومنها (فُعَلَة) نحو قُضاة وغُزاة و(فيعلولة) نحو (كينونة، وقيدودة) وأصلهما (كيونونة وقيودودة). حيث قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها لتصبح الكلمة (كينونة وقيدودة) فإذا جاز أن يُحذف من الكثير؛ لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف، جاز أن يخفف القليل، ولمَّا كان المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح كان حمل (سيِّد وميِّت) على الظاهرأولى من العدول عنه إلى غيره.

ويتمسك البصريون برأيهم لأنَّ (فيعلولا) بناء يكون في الأسماء والصفات، نحو: خيتعور وعيطموس فقالوا: " إنَّ هذين الوزنين (فيعلولة، وفيعلول) وزنان في الأسماء والصفات مما هو معتل العين، ولذلك دل على ما ذهبنا إليه، أما ما ذهبتم إليه فلا نظير له في شيء من الكلام" [١] .

---

[٣] الأنباري، **الإنصاف**، ٧٩٦/٢، و المؤدب، القاسم بن محمد، **دقائق التصريف**، ٢٦٣- ٢٦٤.

[١] انظر: الاستراباذي، **شرح الشافية**، ١٥٢/٣. و الأنباري، **الإنصاف**، ٢/ ٨٠٠- ٨٠١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أمّا من رأى أن (سيِّد و وهيِّن و ميِّت) وزنها (فَيْعَل) بفتح العين، ثم صار (فيعِل) بكسر العين فاستدل بقول رؤبة :

ما بالُ عَينِي كَالشَّعيبِ العيَّنِ

فقد جاءت (العَيَّن) بفتح العين على (فيعَل). وقد عدَّ البصريون هذا من الشذوذ. إذ لو كان صحيحاً لقيل (سيِّد وميَّت)[٢].

وبالعودة إلى التبريزيّ فقد رأينا أنه تابع البصريين في هذه المسألة، إذ تحدث عن أبنية المعتل وأبنية الصحيح، وحكم على الشاهد النحوي بالشذوذ، إذ إنَّ وزنه يأتي بكسر العين لا بفتحها.

أمّا في وقتنا الحاضر فنجد -حسب اطلاعي - باحثين كتبا حول هذا الموضوع، وكل واحد منهما على النقيض من صاحبه، إذ وقف الأول إلى جانب الكوفيين، وذهب الآخر مذهب البصريين، وكل شحذ ذهنه بالسعي وراء الأدلة والبراهين التي تؤيِّد ما ذهب إليه، وهما:

١. بحث (فيعِل أم فَعِيل) لمحمد حسن آل ياسين[١].

٢. بحث (نظرة في بعض الأوزان الصرفية) لجعفر عبابنة[2].

سعى محمد حسن آل ياسين وراء المنهج الإحصائي علَّه يسعفه بأدلة تكون أقرب إلى الوقائع العلمية ، فجمع عدداً كبيراً من الصفات من معجم لسان العرب، كلها على وزن (فيعِل) وهو رأي البصريين، وأشار إلى الآراء في هذه الصيغ، ووزنها، وتضاربت الآراء فبعضهم يراها (فعيل) والآخر يراها (فيعِل)، مؤكِّداً على أنَّ المعاجم أوردت الياء قبل الواو ،إلا

---

[٢] الإنصاف، الأنباري، ٨٠٣/٢، والممتع الكبير، ابن عصفور، ص ٣٢١.

[١]بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ٤ العدد ١١، ١٩٨١ م، ٥-٢٠. وساعرض البحثين ملخصين

[2]بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد ٦ العدد ٢١، ١٩٨٣ م، ٢٣-٤٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أن ذلك لم يكن موضع إجماع ،إذ روى الأزهري رأي بعض النحاة بأن الأصل تقدم الواو على الياء.

وبدأ محمد آل ياسين يقترب شيئاً فشيئاً من قول كلمة الفصل في هـذا الأمـر،و مهَّـد بحديث قبل الحكم فحواه أنَّ هذه الصيغ تحمل معنى الفاعلية، وكذا المبالغة، معتمداً بذلك على ما صرَّح به سيبويه من أنَّ (فيعل) بمنزلة (فاعل) و(فَعَّال) وغيرها من صيغ المبالغة[1].

واختار أخيراً وزن (فعيل) على (فيعِل) مرجحاً بذلك مذهب الكوفيين، لمجموعـة مـن الأسباب تمثلت بكون هذه الصيغ تحمل معنى الفاعلية ومعنى المبالغة ، وهو مدلول (فعيل)، ولأنَّ سيبويه ذكر أن (فيعِلا) أُجري مجرى (فعيل) فقولهم: الميِّت والرَّيِّض بمنزلة السديس والجديد[2]، كما أنَّ بعض الصيغ يجمع على (فَعَلَـة) نحـو (سـيد سـادة) ويجمـع أيـضا على(فعائل) أي: سيائد، وبعضها يجمع على(أفْعِلاء) نحو: هيِّن أهوِناء وهذا كلـه يتعلـق بـــ (فعيل)، وزيادة على هذا فقد ذهب الفراء هذا المذهب.

أمَّا البحث الآخر فحاول صاحبه الردَّ على الآراء السابقة، و رجَّـح رأي البـصريين معارضاً بذلك الكوفيين، ومن رأى رأيهم أي: محمد آل ياسين، فسيِّد وميِّت وزنها (فيعِـل)، لا غير، إذ ردَّ عبابنة على من يقول: بأن لا وجود لـــ(فيعِل) بالكسر في المعتل بأنَّه قول مجاف للواقع، إذ هو مطّرد في الباب كما أنّه ليس منقولاً عن (فيعَل) بالفتح. فهل الفتحة صعبة حتـى يعدل عنها إلى الكسرة !.

ووصف بيت رؤبة الذي وردت فيه (العيَّن) بالفتح بالشاذ،كما أنه لا خلاف حول وجود (فيعِل)، بيدَ أنَّ الخلاف في كون (فيعِل) وزن أصيل أم منقول عن (فيعَل).

([1])انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٦٤٢ - ٦٤٣.

([2])سيبويه، الكتاب ، ٣/ ٦٤٣ – ٦٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ورد عبابنة الاحتجاج بجمع بعض الصيغ على (فَعَلة) بأنهم قد حملوا هذا الباب في الجمع على (فاعل) كما حملوه على (فعيل) فجمعوه جمع سلامة، مثل ميت ميتون، وكسّروه على (أفعال) نحو جيد جياد، وعلى (فَعَلة) نحو سيد وسادة. ورغم ذلك فإن جمع التكسير لا يعتدّ به لأنه ليس بقياسيّ،وهو موطن للشذوذ، ويكثر فيه الحمل على المعنى لا على اللفظ. وورود (فعيل) دالة على المبالغة لا حجة فيه إذ تأتي كذلك بمنزلة (فعال)[1]، التي هي أقوى في المبالغة من (فعيل). كما أنَّ تقوية الأدلة برأي الفراء يمكن الردّ عليه بالاعتداد برأي الخليل وسيبويه وهما من هما، بل إنَّ الكسائي شيخ المدرسة الكوفية رأى ذلك أيضاً [2].

ورأينا سابقاً أنَّ آل ياسين اعتمد على المنهج الإحصائي بداية ليدلل على رأيه السابق، فلمَّا كان ذلك فقد اعتمد عبابنة على المنهج الصوتي الحديث، فمهد الحديث بذكر مجموعة من القضايا الصوتية التي تخص (ا، و، ي)، من حيث المد، والأحوال التي تكون فيها الياء والواو من (الصوامت) والأحوال التي تكون فيها (صوائت).

ويشير إلى مجموعة من الحقائق، وهي:

١. إنَّ حروف المد هي حركات طويلة، فحرف المد حركة خالصة وحرفا اللين يضارعان الحروف الصوامت.

٢. حرف المد لا يسبق بحركة من جنسه كما قال القدماء.

٣. حرف المد قد يساوي كميّاً حركة قصيرة و واواً أو ياءً لينة.

٤. أنه لا يجوز أن يكون هنالك إدغام بين حروف مد و (واو) أو(ياء) لينة؛ لاختلاف طبيعتهما.

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ٦٤٢/٣.

[2] انظر: المؤدب، القاسم بن محمد ، **دقائق التصريف**، ص ٢٦٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٥. و يبين أنَّ قاعدة قلب الواو ياء عند اجتماعها – والأولى ساكنة – ثم إدغامهـا معـاً، لا تنطبق على وضع تكون واحدة فيهما لينة والثانية مدية، فلا بد من أن تكونا لينتين معاً.

ويقوم عبابنة بعد تلك الحقائق بتفنيد ما رآه الكوفيون اعتماداً على هذه الحقائق ؛ وذلك لأنهم افترضوا تقديم (الياء المدية) على عين الكلمة (الواو) وهي متحركة، وهذا الواقع يمنع الإدغام. إلا إذا تحولت الياء عند تقديمها إلى ياء لينة هكذا (سَيْود)، وعندها أمـا أن تكـون تقدمت الحركة (الكسرة) التي قبلها على الواو، أو أنها انتقلت معها، وهذا ما لا يكـون؛ لأنَّ الياء كسرتان بعد الواو، ولذلك فإنَّ الإدغام ممتنع أيضاً، والذي يدل على رأي الكـوفيين أن الفراء قال بتقديم الياء، وتأخير عين الكلمة لتصير (فيعِل)، ولكنه (فيعِل) المنقول من (فعيل)[1].

وأمّا قول الكوفيين بأن الواو قلبت ألفاً من (سويد) إلى (سايد)، ثم حذفت لالتقاء الساكنين (سيْد)، ثم ضعفت ليكتمل البناء ولا يلتبس بـ (فَعّل)، فاعترض عليه عبابنة بأن البيئة الصوتية هنا غير صالحة لقلب الواو ألفاً؛ لأنها غير محركة بالفتح، لكنها متبوعة بمد الياء، وهذا يمنـع القلب ثم الإدغام، كما أنَّ التركيب المقطعي للغة العربية لا يسمح بوجود حركتين متتاليتين دون فاصل بينهما. وهذا عكس الذي افترضه الكوفيون وهو (سايد) بسكون الألف المديـة واليـاء المدية معاً. وحتى لوحدث ذلك وحُذفت الألف المدية وعوض عنها بياء فإن هذه اليـاء ليـنة، لأنها بعد فتحة والياء بعدها مدية على ما ذكره الكوفيون، ولا إدغام بين لين ومد.

ويعترض على قضية اللبس مع (فَعّل) في (سيْد) بأن وزن (سَيْد) هـو (فَيْـل) ولـيس (فعل)؛ لأنَّ الياء زائدة وليست عيناً. إذ لو كانت هي العين فإنها الواو المنقلبة عن يـاء، ولـو حذفت الزائدة للتخفيف لانتفت الدلالة على الباب أصلاً.

---

[1] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٤/ ٤٥١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأمَّا التعليل الآخر: وهو أن الكسرة التي تسبق الياء المدّية قد استثقلت على الواو فحذفت، فاجتمعت الواو الساكنة والياء، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياءان، فرد عليه بأنَّ الواو لا تقلب ياء؛ لأنَّ الياء بعدها مدية وليست لينة، ثم إنّه لا وجود لكسرة قبل الياء المدية مع الواو؛ لأن المد لا يسبق بحركة على ما تقرر، وزيادة على ذلك فالإدغام لا يتم هنا، وذلك لأمرين:

الأول: لكون الياء المنقلبة عن واو ستكون ساكنة وبذلك ينتفي الإدغام.

الثاني: ولا إدغام بين لين ومد، وخاصة إذا سبق اللين المد.

ويخلص إلى القول: وهكذا نرى أنَّ تعليلات (فَعِيل) الصوتية متهافتة، ولا تقوى على الوقوف في وجه ما أثرناه من اعتراضات؛ على حين أنَّ (فَيْعِل) مدعوم صوتياً، وتتوفر فيه البيئة المناسبة لقلب الواو ياء ومن ثم الإدغام، دون تمحك أو اعتباط أو تكلف التقديم و التأخير والحذف والإدخال.

وإنَّني أرى أن الحمل على الظاهر هو الأولى في هذا المقام،أي كما قال البصريون، وذلك لأنَّ للصحيح أوزانه مثلما للمعتل أوزانه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ ما اثبته عبابنة من حقائق صوتية تعد دليلاً علمياً على صحة ما ذهب إليه البصريون، هذا بالإضافة إلى أنَّ الكوفيين أنفسهم يعدون الوزن إلى (فيعِل) [1].

ثانياً: وزن الخماسي[2]

تحدث التبريزيّ عن هذه المسألة عند شرحه لبيت سلمة بن الخرشب، الذي يقول فيه:

فأدْرَكَهُم شَرْقَ المَرَوْراةِ مُصِراً بَقيَّةَ نَسلٍ من بَناتِ القُراقِرِ

([1])وذلك ما روي عن الكسائي والفراء، انظر: المؤدب، القاسم بن محمد ، في دقائق التصريف، ٢٦٦، و ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٥١/٤.

([2])انظر هذا المسألة في: الأنباري، الإنصاف، ٧٨٨/٢ – ٧٩٣، و سيبويه، الكتاب، ٢٧٨/٤، و الاستراباذي، شرح الشافية، ٢٥٣/١، وغيرها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فقال: " مروراة (فَعَلْعَل) مثل صمحمح ويكون من المرو، ويجوز أن يكون (فَعَولى) ويجوز أن يكون(فَعَوْلل) ويكون من المرّ، وقد جمع على مَرَوْرَيات"[1].

اختلف العلماء في وزن الخماسي من مثل (صمحمح ودمكمك)، فرأى الكوفيون أنَّ أصلها هو (صمحّح ودمكّك) بوزن (فَعَلَّل)، والعربية ترفض مثل هذه الصورة من اجتماع ثلاث حاءات أو ثلاث كافات، فأبدلوا الوسطى ميماً، وإنما قاسوا ذلك على أنَّ مسألة الإبدال بسبب توالي الأمثال أمر شائع في اللغة، ومثال ذلك قول الله تعالى:

(فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾) [الشعراء: ٩٤] والأصل كُبِّبوا، ومنه أيضاً قول الأعشى:

وتبرُدُ بردَ رِداءِ العَرو سِ بالصَّيْفِ رَقْرَقْتَ فيه العَبيرا[2]

والأصل (رَقَّق) وغير ذلك من الأمثلة.

واحتج الكوفيون بأنَّ هذه الكلمات لو كان وزنها (فَعَلْعَل) لجاز أن يقال أنَّ الوزن لـ (صَرْصَر) و(سَجْسَج) هو (فعفع)؛ وذلك لتكرر الفاء فيها، فلما بطل أن يكون (صرصر) على (فعفع) بطل أيضاً أن يكون (صمحمح) على (فعلعل).

وأمَّا البصريون فهي عندهم (فَعَلْعَل) واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا منه فوجب أن يكون وزنه (فعلعل)، وردوا على قول الكوفيين بأنَّ الأصل (صمحّح) و(دمكّك) قلنا هذا مجرد دعوى لا يستند إلى معنى، بل تكرير العين واللام يماثل تكرير الفاء والعين في (مرمريس) وهي الداهية و(مرمريت) وهي القفر، وهما من المراسة والمرت. ويشير البصريون إلى أنَّ الكوفيين قاموا برد الألفاظ التي جاؤوا بها شاهداً

([1])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/ ١٧٦- ١٧٧.

([2])البيت في الديوان، ص ٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على كلامهم إلى أصولها، بيد أنَّهم لم يفعلوا ذلك مع (صمحمح ودمكمك) .

وردّوا على استشهاد الكوفيين بـــ (صرصر وسجسج) بقولهم: " وقولهم: لو جاز أن يقال إن وزنه (فعلعل) بتكرير العين لجاز أن يقال (صرصر) و(سجسج) وزنه(فعفع) لتكريـــر الفاء فيه قلنا هذا باطل وذلك أن الحرف إنما يجعل زائداً في الاسم والفعل إذا كان على ثلاثـــة أحرف سواه وهي فاء الفعل وعينه ولامه، و(صرصر) و(سجسج) لم يوجد فيه ذلك فلو قلنا: إنَّ وزنه (فعفع) لأدى ذلك إلى إسقاط لامه وذلك لا يجوز بخلاف (صمحمح) و(دمكمك) فإنـــه قـــد وجد فيه ثلاثة أحرف فاء وعين ولام فلما لم يؤد ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزاً وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين في أسود زائدة ولا تجعل إحدى الدالين في ردَّ ومدَّ زائدة ؛ لأنا لو جعلنا إحداهما زائدة لأدى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه وذلك لا يجوز فكذلك ها هنا " [1].

ذكر سيبويه (المَرَوْراة) فقال:"وأمَّا (المرَوْراة) فبمنزلة (الشَّجَوْجاة)، وهما بمنزلة صمحمح، ولا تجعلهما على (عَثَوْثَـــل)؛لأنَّ مَثَل صمحمح أكثر، وكذلك (قَطَوْطى) [1][2].

وبُيِّن في لسان العرب قول سيبويه السابق، فـــ " المَرَوَراةُ: الأرض أو المفازة التي لا شيء فيها وهي (فَعَوْعَلةٌ) والجمع المَرَوْرَى والمَرَوْرَيات والمَرارِيُّ. .. قال ابن بري: مَرَوْراةٌ عند سيبويه (فَعَلْعَلَةٌ) قال في باب ما تُقْلب فيه الواو ياء نحو: أَغْزَيْتُ وغازَيْتُ وأما المَـــرَوْراةُ فبمنزلة الشَّجَوْجاة وهما بمنزلة صَمَحْمَح ولا تَجْعَلْهُما على عَثَوْثَل لأن فَعْلَعَلاً أكثر"[3].

إذن فسيبويه يرى أنَّ (المروراة) (فعلعل) وكذا (قطوطى)، ولا يراها (فعوعل) ويعلـــل ذلك بالكثرة، بينما نرى ابن السراج يرى خلاف ذلك، فقال: "وأمَّا (قَطَوْطى) فهيَ(فَعَوْعلٌ)؛

---

[1] الانباري، الإنصاف، ٢/٧٩٢ – ٧٩٣.

([1])القَطَوطى: الذي يمشي مُقْطَوْطِياً، وهو ضرب من المشي سريعٌ. اللسا (قطو).

([2])سيبويه، الكتاب، ٤/ ٣٩٤.

([3])اللسان (مرو).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لأنه ليسَ في الكلامِ(فَعَوْلَى) وفيهِ (فَعَوعلٌ) مثلُ: عَثَوثلٍ وحَبَرْكى ولم يُجعلْ (فَعَلْعَل)؛ لأنَّ (فَعَوْعلاً) أولى بهِ من بَابِ (صَمَحمحٍ ودَمكمكٍ)، زَعَمَ أنَّ الواوَ لا يكونُ أصلاً في بناتِ الثلاثةِ فصاعداً فلذلكَ قالَ: قَطَوطَى فَعَوْعَلٌ"[1].

ويؤكِّد السيرافي ذلك فيقول: " هذا هو الصحيح ؛ لأنه يقال اقْطَوْطَى واقْطَوْطى افعَوْعَل لا غير"[2].

وبالعودة إلى التبريزيّ فإنَّنا نرى أنَّه قد بيَّن أنَّ وزن (مروراة) هو (فَعَلْعَل) مثل صمحمح ويكون من المرو، وفي هذا الرأي تبع التبريزيّ البصريين، أو بالأحرى سيبويه ، بيد أنَّه يطالعنا بأوزان أخرى يمكن أن تكون لـ (مروراة)، فجوَّز أن تكون (فَعَولى) أو (فَعَولل) ويكون من المرّ.

وإذا ما أنعمنا النظر في كلام التبريزيّ السابق وجدنا أنَّ جعله (المرورة) على وزن(فَعَوْلَى) أمرٌ مرفوض لدى العلماء؛ فليس هناك نظير لهذا الوزن في كلام العرب، وكذا فإنه أجاز أن يكون وزنها على (فَعَولل)، وفي هذا المقام رأى قباوة الخطأ فيما ذهب إليه التبريزيّ، فقال معلِّقاً على هذا الوزن: " كذا ولا وجه له... ولعل الصواب (فعوعل من المرو)[3].

والظاهر أنَّ قباوة لم ينصف التبريزيّ في هذه المسألة، فما ذهب إليه التبريزيّ صحيح ونظير ذلك كثير، ومنه قولهم:

([1])<u>الأصول في النحو</u>، ٣/ ٢٣٤.

([2])اللسان (قطو).

([3])انظر: التبريزيّ، <u>شرح المفضّليات</u> (الحاشية) ١/ ١٧٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١. " الكَرَوْيا – ويمدُّ– من البزر، وزنها (فَعَوْلَلٌ) ألفها منقلبة عن ياء ولا تكون(فَعَولى) ولا (فَعَلْيا)؛ لأنهما بِناءَان لم يثبُتا في الكلام"[1].

٢. "مَرَوْدَكة إن جعلت الميم أصلية فهو فَعَوْلَل" [2].

٣. فَعَوْلَلٌ: حَبَوْنَنُ اسمُ وادٍ قريبٍ مِنَ اليمامةِ"[3].

فالتبريزيّ رأى أنَّها إن كانت من (المرّ) فهي على وزن (فعولل) وهذا صحيح ولا غبار عليه. وكان الأولى أن يشار إلى خطئه في وزن (فعولى)؛ وذلك لأنَّ هذا الوزن غير موجود في العربية.

وفي موضع آخر ذي صلة بهذا الموضوع تحدث التبريزيّ عن الوزن الرباعي على غرار (سجسج وصرصر) فعلَّق على قول تأبَّط شراً:

كأنَّما حَثْحَثُوا حصّاً قَوادِمُهُ أو أُمَّ خِشْفٍ بذي شَثٍّ وطُبَّاقِ

فقال: " حثحثوا: بمعنى حَثُّوا وليس من بنائه عند البصريين؛ لأنَّ هذا رباعي وذلك ثلاثي، ولذلك قال أبو العباس: وليست الثَّرَّة من لفظ الثرثار ولكنها من معناه "[4].

وبيَّن ابن جني حقيقة (حثحث)، وموضحاً موقفه منها فقال: " أراد (حثثوا) فأبدل من الثاء الوسطى حاء فمردود عندنا... وسألت أبا علي عن فساده فقال: العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب... فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها قال: وإنما حثحث أصل رباعي وحثث أصل ثلاثي، وليس واحد منهما من لفظ صاحبه إلا أنَّ حثحث من مضاعف الأربعة، وحثث من مضاعف الثلاثة فلما تضارعا

([1])اللسان والقاموس (كرو).

([2])السابق نفسه (ردك).

([3])ابن السراج، الأصول في النحو، ٣/٢٠٩.

([4])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/١١٠ – ١١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هو حقيقة مذهبنا. .. ونظيرها من غير التضعيف قولهم دمث ودمثر، وسبط، وسبطر. .. وإذا قامت الدلالة على أن حثحث ليس من لفظ حثث فالقول في هذا وفي جميع ما جاء منه واحد" [1].

ويعود التبريزيّ مرة أخرى ليؤكّد مذهبه في هذه المسألة، وبأنّه بصري لا غير فقال: "الجلهتان: جانبا الوادي، يقال: جَلهة، وجُلْهُمة، وليست الميم زائدة فيها، مثل زرقم، وإنما هما مثل سَبِط و سِبَطْر في أنهما لمعنى واحد، ولا مناسبة بينهما بالاشتقاق، وإن تكررت الحروف فيها"[2].

([1])ابن جني، سر الصناعة، ١/ ١٨٠ – ١٨١.

([2])التبريزيّ، شرح المفضّليات، ١/ ١٠٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وإنجازه. وقد تمخض عن هذه الدراسة التي تناولت المسائل النحوية والصرفية التي وجدت عند التبريزيّ في كتاب (اختيارات المفضل) أو ما يسمى بـ (شرح المفضّليات)، مجموعة من النتائج هي:

أولاً: اهتم التبريزيّ بالجانب النحوي، والجانب الصرفي ؛ فوظفهما في شرحه للمفضّليات؛ لعلمه بمدى أهمية ذلك في بيان الجانب الدلالي للنصوص الشعرية التي تناولها بالشرح.

ثانياً: لم يكن التبريزيّ يورد الآراء النحوية مجردة عن الأدلة، بل كان يدعم آراءه بالشواهد القرآنية والشعر العربي وأقوال العلماء ؛ فاستشهد في كثير من المسائل النحوية بالآيات القرآنية التي تدعم ما ذهب إليه من رأي، إلاّ أنَّه لم يستشهد إلاّ بثلاث قراءات ولعل قلّة الاستشهاد بالقراءات لديه تشير إلى قلة معرفته بالقراءات. أمّا الشعر فكانت شواهده لشعراء يحتج بشعرهم، فاستشهد بشعر الجاهليين كأصحاب المعلقات، كما استشهد بشعر الإسلاميين كجرير ورؤبة العجاج وغيرهم.

ثالثاً: لم يتخذ الحديث النبوي مصدراً من مصادر الاحتجاج النحوي، وما ورد لديه من أحاديث كانت من باب الاستشهاد اللغوي، ولعل ذلك يدلل على أنَّه من أنصار المانعين للاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية، أو أنَّه آثر السلامة خوفاً من النقد.

رابعاً: ذكر التبريزي في شرحه هذا قرابة الثلاثين مثلاً، إلاّ أنَّه لم يستشهد على المسائل النحوية إلا بمثل واحد، هو (إنَّه لثَبْتُ الغَدَرِ) من باب التوسع؛ إذ يصبح الظرف عند إضافته مشبهاً بالمفعول به.

خامساً: لم يهمل التبريزيّ ذكر لغات العرب، بيد أنَّ هذا الذكر كان قليلاً، فقد تكرر ذكر لغات العرب اثنتي عشرة مرة فقط، وكان ذلك إمّا لسبب نحوي أو صرفي أو لغوي، ومن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسائل النحوية حديثه عن لغة (أكلوني البراغيث) واختياره لها عند توجيهه لبيت عبدة بن الطبيب، فجعل (مضرجات) ترتفع بـ (صُرِّعْنَ)، وتحدث في الصرف عن لغة طيء وعندهم (فَنَى) بمعنى فَنِيَ، وعن لغة هذيل وعندهم (هَوَيٌّ) أي (هوايَ) وهذه لغتهم، وغيرها.

سادساً: لم يكن مبدأ (القياس) غائباً عند التبريزيّ، بل ظهر ذلك في العديد من المواطن في شرحه للمفضليات.

سابعاً: انقسمت المصطلحات النحوية لدى التبريزي بين مصطلحات منضبطة الاستعمال، كمصطلح الفاعل، والحال، والخبر، ومصطلحات غير منضبطة، حيث استعمل فيها عدداً من المصطلحات للمفهوم نفسه، ويلاحظ على هذه المصطلحات ما يلي:

١. عبَّر عن مصطلح (اسم الفاعل) بمصطلحين هما: (اسم الفاعل) البصري و(الفعل) الكوفي.

٢. تبع الفراء في إطلاقه مصطلح (المفعول به) على (اسم المفعول).

٣. أُطلق على مصطلح (الفعل المتعدي) في القديم العديد من المصطلحات، اختار التبريزي منها مصطلح (المتعدي) الذي وجد عند المبرد، ومصطلح (الواصل) الذي عند ابن السرج.

٤. استعمل مصطلحي (المبتدأ والابتداء) للدلالة على المبتدأ مع أنَّه عاش في فترة استقرت فيها أغلب المصطلحات النحوية، وفُرِّق فيها بين هذين المصطلحين.

٥. استعمل عدداً من المصطلحات الدالة على (نائب الفاعل) وهي: (ما لم يسمَّ فاعله) الذي وجد عند الفراء، و(قام مقام الفاعل) الذي وجد عند ابن معطي لاحقاً، ولا اعلم إذا كان

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التبريزي هو أوّل من استعمله من باب الوصف اللغوي ثم تناوله آخرون من بعده، وقال أيضاً: (مفعول لم يسمَّ فاعله) وهو ما جاء به الزبيدي.

ثامناً: عالج التبريزي عدداً من المسائل النحوية، وكانت أغلب هذه المسائل تدور في فلك الخلاف النحوي، فكان يختار التوجيه النحوي الذي يتوافق والمعنى الذي يراه في البيت الشعري، وتوزعت آراؤه على النحو الآتي:

أوّلاً: تبع البصريين في عدد من المسائل، وهي:

١. وجوب إضمار (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً.

٢. رفض أن تأتي (واو العطف) زائدة.

٣. وجوب الإتيان بمؤكِّد في مسألة العطف على الضمير المرفوع.

٤. رؤيته في (إذا المكانية) الاسمية .

٥. مسألة الاشتغال.

٦. إعراب لفظ (عمارة) في بيت الأخنس التغلبي:

لِكُلِّ أُناسٍ مِن مَعَدٍّ عِمارةٍ عَروضٌ إليها يَلجَؤونَ وجانِبُ

ثانياً: تابع سيبويه – خاصة – في ثلاث مسائل نحوية هي:

١. مسألة إضمار (أم) فرأى أنَّ (هل) لاستئناف الاستفهام، ويصح الاكتفاء به مع ما بعده، فلا يحتاج أن يضمر معه (أم) ويكون الكلام اقتضاءً، كقولهم: قد علمت أزيدٌ في الدار؛ لأنَّ المعنى: قد علمت ما يقتضي هذا السؤال.

٢. تبع سيبويه في كون (ما المصدرية) حرفاً لا اسماً.

٣. وتبعه في أنَّ (كاف التشبيه) تأتي اسماً في ضرورة شعر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثالثاً: خالف سيبويه في مسألة واحدة هي: إعراب لفظة (فعل السريعة) إذ رأى أنَّها تُنصَب بفعل ظاهر سابق، وسيبويه يرى أنَّها تُنْصب بلفظٍ من جنسها، أي: تفعل فعل السريعة.

رابعاً: تبع الكوفيين في مسألتين هما:

١. كون (أو) بمعنى (الواو) أو (بل).

٢. أخذ برأي الفراء والفارسي في مسألة العطف الممتنع (الواو) بمعنى (مع).

خامساً: تابع الجمهور (الكوفيين والبصريين) في عدد من المسائل، إذ ذكرها ولم يبد رفضاً لأي من الآراء، وهي:

١. كون (إلاّ) بمعنى (الواو).

٢. كون (إلاّ) بمعنى (غير).

٣. مجيء (ليس) غير عاملة، أو للاستثناء، أو للعطف.

٤. عدم مجيء (حيث) للزمان.

تاسعاً: عالج التبريزي عدداً من المسائل الصرفية، وتبع منهج القدماء في معالجته لتلك الظواهر، وفي عدد من تلك المسائل خلاف نحوي. وتوزعت آراؤه على النحو الآتي:

أولاً: تبع البصريين في عدد من المسائل هي:

١. قلب الواو ياءً في كلمة (علياء)، وخالف الفراء.

٢. تابع البصريين في وزن (شيَّآن) الملحق بوزن (سيِّد وميِّت).

٣. أخذ بمذهب البصريين في مسألة الفعل الرباعي مكرر العين كـ(حثَّ وحثحث)، ورأى بأنهما من أصلين مختلفين فهذا رباعي وذاك ثلاثي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: تابع سيبويه في مسألتين هما:

١. بيَّن أنَّ أصل كلمة (الناَّس) (أناس) بيد أنَّ الهمزة حذفت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه قد ردَّ على من قال: بأنَّ أصل كلمة (ناس) من نَوَس، بدليل التصغير (نُويس) إذ رأى أنَّ الواو هذه منقلبة عن الألف الزائدة، من مثل ألف (فاعل) أي كما نقول في تصغير (صانع) صوينع و(كاتب) كويتب، ولم أجد هذا الرد عند أحد غيره.

٢. تبع سيبويه في وزن الخماسي فرأى أنَّ وزن (مروراة) هو (فَعَلْعَل) مثل صَمحمح ، بيد أنَّه يطالعنا بأوزان أخرى يمكن أن تكون لـ (مروراة)، فجوَّز أن تكون (فَعَولى) أو (فَعَولل) ويكون من المرّ و الوزن الأول أمرّ مرفوض لدى العلماء ؛ فليس هناك نظير لهذا الوزن في كلام العرب، وكذا فإنه أجاز أن يكون وزنها على (فَعَوال)، وفي هذا المقام رأى قباوة الخطأ فيما ذهب إليه التبريزيّ، والظاهر أنَّ قباوة لم ينصف التبريزيّ في هذه المسألة، فما ذهب إليه التبريزيّ صحيح، ونظير ذلك كثير.

ثالثاً: تابع الجمهور (الكوفيين والبصريين) في مسألتين هما:

١. ذهب التبريزيّ إلى أنَّ المحذوف من وزن (تتفعّل) إحدى التاءين دون تعيين ، بينما رأى الكوفيون حذف الأولى (التاء الزائدة) و رأى البصريون حذف الثانية (تاء المضارعة).

٢. وافق البصريين، والكوفيين في مسألة تصغير (أُبينين)؛ إذ اعتمد أنَّ (أُبيدين) تصغير اسم دلَّ على جمع، وهو على وزن (أُبنىّ) البصري أو(أُبَيْن) الكوفي.

رابعاً: وافق الكوفيين أو بالأحرى الفراء في وزن (شواعي).

عاشراً: ظاهرة القلب المكاني من الظواهر التي تعرض لها التبريزيّ في شرحه للمفضليات، بيد أنه اقتصر على ذكر القلب الواقع في اللفظة دون تعليل لسبب ذلك القلب، كما أنه لم يشر إلاَّ إلى صورة واحدة من صور القلب وهي: تقديم لام الكلمة على عينها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حادي عشر: تحدث عن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد الثقيلة و يبيِّن في تعليقه على كلمة (لنقرعنَّ) أنَّ المحذوف من النونات الثلاث هي نون الإعراب، ودلل على ذلك، بينما نجده يناقض كلامه عند حديثه عن (لتلاوَمُنَّ) إذ جعل الحذف على الخيار، وهذا تناقض واضح والصواب أنَّ المحذوف هي نون الإعراب. وبيَّن أنَّ الحذف من باب الميل إلى التخفيف. وهذا كلام مقرٌّ في القديم والحديث. ثم ذكر أنَّ الياء والنون الأولى من النون الثقيلة هما حرفان ساكنان؛ ولذلك وجب حذف الياء بسبب هذا الاجتماع، مع دلالة الكسرة عليها، وقد خالف العلماء المحدثون القدماءَ في هذا الرأي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، دار صادر، دار بيروت، بيروت، د. ط، ١٩٦٦م.

- **الأزهري، خالد بن عبد الله.**

٢. شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر،بيروت، د. ط، د. ت.

٣. موصل الطلاب لقواعد الإعراب، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون،مراجعة محمد النَّجار، المؤسسة المصرية العامة، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، د. ط، ١٩٦٤م.

- **الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن.**

٥. شرح الشافية ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، ١٩٧٥م.

٦. شرح الكافية ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

٧. الأشموني،علي بن محمد الأشموني نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ط، ١٩٩٣م.

٨. الأصبحي، مالك بن أنس أبو عبدالله، موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر، د. ط، د. ت.

٩. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، الأغاني، دار الثقافة، بيروت،د. ط، ١٩٥٧م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٠. الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس ، الديوان، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

١١. الألوسي، محمود الألوسي أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت.

- **الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد.**

١٢. أسرار العربية، تحقيق فخر الدين قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١ ، ١٩٩٥م.

١٣. الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١م.

١٤. الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط ١٩٨٧م .

١٥. البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب العربي، القاهرة، د. ط، ١٩٦٩م.

١٦. شرح المفضليات ، تحقيق محمد الطريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

١٧. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط٢، ١٩٧٠م.

- **الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف.**

١٨. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

١٩. تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل احمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.

- **الأنصاري، ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين.**

٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العصرية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢١. شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، ١٩٨٦م.

٢٢. شرح قطر النَّدى وبل الصَّدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، ١٩٩٨ م.

٢٣. شرح اللمحة البدريّة في علم العربية، تحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، العراق، د. ط، ١٩٧٧م.

٢٤. مغني اللبيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د. ط، ١٩٩٢م.

٢٥. ابن أوس،أبو تمام حبيب، نقائض جرير والأخطل، تعليق الأب أنطون صالحاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، د. ط، ١٩٢٢م .

٢٦. ابن بابشاذ، طاهر أحمد، شرح المقدّمة المحسبة،، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

٢٧. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، دمشق، ط٣، ١٩٨٧م.

٢٨. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.

٢٩. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، تفسير البيضاوي، مؤسسة سفيان، بيروت، د.ط، د. ت.

٣٠. الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق أحمد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

محمد شاكر، المكتبة الإسلامية، القاهرة ، د. ط، د. ت.

٣١. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٣، د. ت.

٣٢. الجامي، عبدالرحمن، الفوائد الضيائيّة(شرح كافية ابن الحاجب)، تحقيق أسامة طه الرفاعي، الجمهورية العراقية، د. ط، ١٩٨٣م.

٣٣. الجرجاني، سيد شريف، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، د. ط، ١٩٩٠م.

٣٤. جرير بن عطية بن حذيفة ، الديوان، شرح يوسف عيد، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣٥. ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تصحيح علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، ١٩٧٠م.

٣٦. ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي، مسند ابن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٣٧. الجمحي، أبو عبد محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.

٣٨. جميل بثينة، أبو عمر جميل بن عبدالله بن معمر، الديوان، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

- **ابن جني، أبو الفتح عثمان.**

٣٩. الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

٤٠. سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط١، ١٩٨٥م.

٤١. اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، مكتبة الكندي، الأردن، ط١، ١٩٨٨م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤٢. المحتسب في تبيين وجوه القراءات والتبيين عنها ، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٤٣. المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١، ١٩٥٤م.

- **ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر.**

٤٤. الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م.

٤٥. الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

٤٦. الحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، كشف الظنون، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٩٨٢م.

٤٧. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

٤٨. الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، شرح ملحة الإعراب، تحقيق فائز فارس، دار الأمل، إربد، ط١، ١٩٩١م.

- **الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله.**

٤٩. معجم الأدباء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٥٠. معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، ١٩٧٩م.

٥١. ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مسند الإمام أحمد، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.

٥٢. ابن أبي خازم، بشر، الديوان، تقديم وشرح صلاح الدين الهواري، مراجعة ياسين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأيوبي، منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٧ م.

٥٣. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجّة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم الكتاب، دار الشروق، بيروت، د. ط، ١٩٧١م.

٥٤. الخضري، محمد بن عبد الله الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، د. ط، ١٩٤٠م.

٥٥. ابن خلكان، أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان و أنباء أبناء هذا الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د. ط، ١٩٧٧م.

٥٦. الخنساء، تماضر بنت عمرو، الديوان ، تحقيق أنور أبو سويلم ، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨١م.

٥٧. الذبياني، النابغة، الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.

٥٨. رؤبة، الديوان (مجموعة أشعار العرب)، تصحيح وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٥٩. ابن أبي ربيعة، لبيد، الديوان، تحقيق إحسان عبّاس، وزارة الإرشاد والإنباء، الكويت، د. ط، ١٩٦٢م.

٦٠. ذو الرُّمة، غيلان بن عطية، الديوان (بشرح الأصمعي)، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.

٦١. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٦٢. الزبيدي، عمرو بن معد يكرب، الديوان، تحقيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، ط ٢، ١٩٨٤ م.

٦٣. الزَّبيدي، محب الدين، تاج العروس، تحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، د. ط، ١٩٩٤م.

٦٤. الزبيدي، محمّد بن الحسن، الواضح في علم العربية، تحقيق أمين علي السيّد، دار المعارف، القاهرة، د. ط، ١٩٧٥م.

٦٥. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ. معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨م.

- **الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق.**

٦٦. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٩٨٢م.

٦٧. حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٦٨. كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر ، دمشق،ط ٢، ١٩٨٥م.

٦٩. مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

٧٠. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م.

- **الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري.**

٧١. الكشاف عن حقائق و غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د. ت.

٧٢. المفصّل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط٢، د. ت.

٧٣. ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حُجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٤م.

- **ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السري.**

٧٤. الأصول النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٧٥. الموجز في النحو،تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مؤسسة بدران، بيروت، د. ط، ١٩٦٥م.

٧٦. أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت.

٧٧. السكّري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د. ط، ١٩٦٥م.

٧٨. ابن السكيت، يوسف بن يعقوب بن إسحاق، الأضداد، ضمن كتاب (ثلاثة كتب في الأضداد)، نشر أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١٢م، توزيع دار المشرق، بيروت، د. ط، ١٩٨٦م.

٧٩. سيبويه، أبو عثمان، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨.

٨٠. السيرافي، أبو سعيد، ما ذكره الكوفيون من الإدغام ، تحقيق صبيح التميمي، دار البيان العربي، جدة،ط١، ١٩٨٥م.

- **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.**

٨١. الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق أحمد الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، د. ط، ١٩٨٨م.

٨٢. بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٨٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى و علي البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د. ط، ١٩٥٥م.

٨٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٨٥. ابن الشجري، هبة الله بن علي ، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي،القاهرة، د. ط، ١٩٩٢م.

٨٦. الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٨٧. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، المصنف في الأحاديث والآثار، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.

٨٩. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د. ط، ١٩٩٥م.

٩٠. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، تحقيق محمود محمد شاكر، مراجعة أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، د.ط، ١٩٥٤م.

٩١. طرفة بن العبد البكري ، الديوان، عناية عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م

٩٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري في شرح صحيح البخاري،تحقيق عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ط١، ٢٠٠٤م.

٩٣. العسكري، أبو الهلال، جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م.

- **ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد.**

٩٤. الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، بيروت، ط٥، ١٩٨٣م.

٩٥. الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٩٦. ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٩٧٩م.

٩٧. العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء و الإعراب، تحق غازي مختار الطليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥.

٩٨. ابن العماد، أبو الفرج عبد الحي، شذرات الذهب، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

- **ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا.**

٩٩. الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي،القاهرة، د. ط، ١٩٧٧م.

١٠٠. معجم مقاييس اللغة،تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٩٧٩م.

- **الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد .**

١٠١. الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٠٢. الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي نجدي ناصف و عبد الحليم النجار و عبد الفتاح شلبي، مراجعة محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م.

١٠٣. المسائل البصريات ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني، القاهرة ، ط١، ١٩٨٥م.

١٠٤. المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.

١٠٥. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ومحمّد النجار، نشر ناصر خسرو، طهران، د. ط، د. ت.

١٠٦. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

١٠٧. الفرزدق، الديوان، عناية علي خريس، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د. ط، ١٩٩٦م.

١٠٨. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت.

١٠٩. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم،الأمالي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

١١٠. القطامي، الديوان ، تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

١١١. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواه على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مطبعة دارالكتب، القاهرة، د. ط،١٩٧٣م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١١٢. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار الأرقم، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١١٣. الكندي، امرئ القيس بن حجر بن الحارث،الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،القاهرة،ط٤، د. ت.

١١٤. كيلكلدي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن ابن كيلكلدي بن عبدالله العلائي الدمشقي الشافعي،الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان،ط١، ١٩٩٠م.

١١٥. اللغوي، أبو الطيب، الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د. ط، ١٩٦١م.

١١٦. المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد، دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي قيسي و حاتم صالح الضامن و حسين نورال، مطبعة المجمع العراقي، بغداد، د. ط، ١٩٨٧م.

- **ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف**

١١٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، د. ط، ١٩٦٧م.

١١٨. شرح الكافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.

- **المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد.**

١١٩. الكامل تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

١٢٠. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت، د.ط، ١٩٦٣م.

١٢١. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، السبعة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.

١٢٢. المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق محمد نديم فاضل، وفخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

١٢٣. المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي، أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.

١٢٤. ابن معطي، أبو الحسن يحيى بن عبد الله، الفصول الخمسون، تحقيق محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د. ط، ١٩٧٢م.

١٢٥. ملك النحاة، أبو نزار الحسن بن صافي، ابن عبدالله النحوي، ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر، تحقيق حنا حداد، جامعة اليرموك، إربد، د. ط، ١٩٨٢م.

١٢٦. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير ومحمد أحمد وهاشم الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨١م.

١٢٧. ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت.

- **النحاس، أبو جعفر محمد بن أحمد.**

١٢٨. إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، ١٩٧٧م.

١٢٩. التفاحة في النحو، تحقيق ماهر عبد الغني كريم، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.

١٣٠. النميري، جران العود، الديوان، تحقيق نوري حمودي القيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، د. ط، ١٩٨٢ م.

١٣١. النيسابوري، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال ، تحقيق محمد أبو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

١٣٢. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم ، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة ،ط١، ١٩٩١م.

١٣٣. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد القمّي، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ضبط زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٣٤. الهروي، علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط، ١٩٨١م.

- **ابن يعيش، موفق الدين.**

١٣٥. شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

١٣٦. شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية،حلب، ط١، ١٩٧٣م.

ثانياً: المراجع

١. استيتية، سمير، اللسانيات المنهج والوظيفة والمجال، عالم الكتاب، إربد، ط١، ٢٠٠٥م.

٢. الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، د. ط،١٩٨٧م.

٣. إلياس، منى، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

٤. الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.

٥. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.

٦. براجشتراسر، ج. ب، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٧. البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط٣، ١٩٩٢م.

٨. الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، د. ط، ١٩٨٩م.

٩. حداد، حنا، شذرات من اللغة والنحو والتراجم ، مؤسسة حمادة، الأردن، إربد، ط١، ٢٠٠٦م.

- **الحديثي، خديجة.**

١٠. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د. ط، ١٩٧٤م.

١١. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، د. ط، ١٩٨١ م.

١٢. الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربية ، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٦م.

١٣. الخولي، محمد، الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٩٨٧م.

١٤. الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط، ١٩٧٩م.

١٥. الزركلي، خير الدين، الأعلام ، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠ م.

١٦. زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية و الألفاظ العربية، مراجعة وتعليق مراد كامل، دار الحداثة، بيروت، د. ط، ١٩٨٢ م.

١٧. الشاعر، حسن موسى، النحاة والحديث النبوي،وزارة الثقافة والشباب، عمان، ط١،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٩٨٠م.

١٨. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية مؤسسة الرسالة، بيـــروت، د. ط، ١٩٨٠م.

١٩. الشايب، فوزي ، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٠. الصالح، صبحي، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤،١٩٦٦م.

٢١. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨م.

٢٢. عبد، داوود، أبحاث في اللغة، مكتبة لبنان، بيروت، د. ط، ١٩٧٣م.

- **عبد التواب، رمضان.**

٢٣. لحن العامة و التطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠م.

٢٤. المدخل إلى علم اللغة، مكتبـــة الخـــانجي، القـــاهرة، دار الرفاعي،الريـــاض، ط١، ١٩٨٢م.

٢٥. عبد الجليل، عبد القادر، التنوعات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٧م.

٢٦. عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، د، ط، د. ت.

٢٧. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العـــصرية، بيـــروت، ط١٥، ١٩٨١م.

٢٨. القوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطور حتى أواخر القرن الثالث الهجـــري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ط١، ١٩٨١م.

٢٩. كمال الدين، حازم، دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٩٩٩م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣٠. متري، جورج، و تابري، هاني، الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي)، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

- **مختار، أحمد.**

٣١. البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، القاهرة، د. ط، ١٩٧١م.

٣٢. دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.

٣٣. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،القاهرة،ط٢، ١٩٥٨م.

٣٤. مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٣م.

٣٥. المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، دار الجيل، بيروت، د، ط، ١٩٨٤م.

ثالثاً: الأبحاث

١. آل ياسين، محمد حسين ، فَيْعل أم فَعِيل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، الجلد ٤ العدد ١١، ١٩٨١ م.

٢. عبابنة، جعفر، نظرة في بعض الأوزان الصرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، الجلد ٦ العدد ٢١، ١٩٨٣ م.

٣. القاسم، يحيى، أثر المقطع المرفوض في بنية العربية، أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد ١١ العدد ٢، ١٩٩٣م.

رابعاً: الرسائل الجامعية

١. الجبالي، حمدي، في مصطلح النحو الكوفي (تصنيفاً و اختلافاً و استعمالاً)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٨٢م.

٢. القاسم، يحيى، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Abstract

Grammatical and Morphological Problems in Tabrizi's Explanation of AL- Mufaddalyyt

Prepared by

Riyadh Reziq Allah Mansour Abu Hola

Supervised by

Prof. sameer Estatieh

This study considers the Grammatical and Morphological Problems In Tabrizi's book for Explanation of AL- Mufaddalyyt. Tabrizi,s was died in (502) Hijri.

In this study the problems which introduced by tabrizi were demonstrated either grammatical or morphological , and his point of view of each problem was given, the scholars point of view about these problems were demonstrated also. The researcher made a matching between al-tabrizi point of view and other earlier scholars about morphological problem from one side , and contemporary point of view from other side.

This study consists of the following parts: Introductory chapter ,three main chapters ,and closing chapter. In the introductory chapter definition ‹of al-tabrizi , scientific status, his teachers , his students. The first chapter his books and heritage , contain two parts: the first part dealt with grammatical foundations which will be given in the discussion, while the second part dealt with the multiplicity of Tabrizi,s grammatical terminologies. The second chapter covered the grammatical problem, while the third chapter mainly covered the morphological problems. The researcher categorized each chapter to many subjects according to the nature of each subject. In the closing chapter the results of the study were given, from these results tabrizi was among the verification scholars , and

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

he was not from bassrah mainly, also he was not biased to kouffi points of view, as I found him agreed with bassreen sometimes, while agreed with kouffes scholars in others according to what he found accurate.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University